السبت 2 تشرين الثاني 2019
العدد 3899 السنة الرابعة عشرة
Samedi 2 Novembre 2019 n◦ 3899 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

كلمات

لا لثورة
بربطات عنق

الحكومة عالقة والبلد عالق

- المصارف تفتح أبوابها: «كابيتال كونترول» على صغار الزبائن
- «السطو» على جمعية المصارف: ماركس في بيروت!

من الازدحام امام المصارف امس (علي حشيشو)

سوريا

كواليس جنيف
تفاؤل حذر... في مسار مفخّخ

16

العراق

رسائل مبطنة من السيستاني إلى الصدر

17

اليمن

تصعيد في المحافظات الجنوبية
«اتفاق جدة» يترنّح

18

على الغلاف

تأليف الحكومة: لا استشارات من دون اتفاق

(هيثم الموسوي)

الحكومة الجديدة التي تتحدث مختلف القوى السياسية عن ضرورة الإسراع في تأليفها، لا يبدو أنها ستكون قريبة. يتحدث المطلعون على خطوط المشاورات عن «صعوبةٍ» سببها المناورات التي تجريها الأطراف المعنية، وفي طليعتها رئيس الحكومة المُستقيل سعد الحريري، حيث كان أول من استعرض قواه في الشارع لإعادة تثبيت زعامته.

«الخيارات مفتوحة»

وعلى عكس ما يجب أن تكون عليه الاتصالات، تبدو وتيرتها قياساً بحجم الأزمة بطيئة، إذ لا يزال الجميع في مرحلة «الاستطلاع» والتشاور. ويقول هؤلاء إن «ظروف تأليف حكومة حالياً تختلف بكثير عن ظروف أي حكومة سابقاً»، لأن «شكلها هو ما سيحدّد وجهة الأزمة المفتوحة على كل الجبهات في السياسة والساحات».

ولم يحسم أي طرف بعد رأيه في إعادة تكليف الحريري من جديد، كما تؤكّد مصادر بارزة في فريق 8 آذار. وتقول المصادر إن اسم رئيس الحكومة ليس العقدة الأساسية، وإنما صيغة الحكومة التي يجب أن «تحظى بتوافق القوى السياسية، وفي الوقت نفسه ترضي الشارع»، وهو ما دفع رئيس الجمهورية العماد ميشال عون إلى التريث في تحديد موعد للاستشارات النيابية المُلزمة.

وذكر مصدر مطّلع أن الأمور عالقة عند نقطة رئيسية، وهي أن الحريري لا يزال يريد حكومة مصغرة من 16 أو 20 وزيراً لا تضمّ سياسيين. وحتى إنه لا يمانع في الخروج واختيار شخصية «متخصصة» لترؤس حكومة يكون «لديها جدول أعمال واضح ومحدد حتى بالمهل الزمنية»، وهو ما يرفضه عون وبري وحزب الله. ويقترحون في المقابل حكومة تضم سياسيين مع استبعاد للنقاش في ترك الحقائب الخدماتية الى متخصصين.

وبحسب المعلومات، فإن التشاور بين الرئيسين عون والحريري قائم ولكن ليس بشكل مباشر، ووزير الخارجية جبران باسيل على اطلاع عليه. وفيما يتولّى المعاون السياسي للرئيس نبيه بري وزير المال علي حسن خليل النقاش مع الحريري، علمت «الأخبار» أن «لا تواصل بين الأخير وحزب الله حتى الساعة»، وأن «كل الحديث عن تأييد بري والحزب إعادة تكليف الحريري من جديد يدخل في إطار الشائعات والمعلومات المتضاربة، ولا شيء محسوم عند الطرفين»، لأن «تكليف الحريري ليس بالسهولة التي يتوقعها البعض». وأكدت المصادر أن «لا طرح جدياً لما يسمى حكومة تكنوقراط، ومن يعمد الى تسويقها بعيد عن الواقع السياسي»، وهذا ما سيجعل الأمر صعباً على الحريري كونه «سيضطر الى البحث عن تبرير العودة الى تشكيلة حكومة سياسية من جديد».

من جهتها، مصادر مطلعة في التيار الوطني الحر أكّدت لـ«الأخبار» أن «كل الخيارات مفتوحة» في ما يتعلق بتسمية رئيس الحكومة المقبل، «ولم نبتّ أيّ اسم بعد». وأشارت الى «أننا لم نتراجع عن قاعدة الميثاقية وتمثيل الأقوى في طائفته. ولكن، كما بذلنا جهداً قبل التسوية الرئاسية وعقدنا تفاهمات لتمهيد الطريق أمام الرئيس ميشال عون للوصول الى بعبدا، على من يرغب في البقاء في السرايا أن يسعى إلى عقد تفاهمات مماثلة». وأكّدت المصادر أن قنوات الاتصال مع الحريري ليست مغلقة، وهناك «تفاوض استطلاعي»، إلا أن الأمور لا تزال تراوح مكانها. وأشارت الى أن «على البعض أن يدرك أن فرض الشروط غير وارد، ولا يصوّرن أحد الأمر كأنه يضع المسدس في رأسنا لتوقيع صك استسلام».

من جهته، لفت رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع يوم أمس إلى أن «المطلوب خطة إنقاذية كبرى كناية عن حكومة مختلفة عن كل بقية الحكومات»، معتبراً أن «علينا الذهاب إلى حكومة تكنوقراط تعني شخصيات مستقلة بكل معنى الكلمة وهي موجودة، لكن لعل البعض يعترف بها».

(الأخبار)

نصر الله لحكومة «سياديّة حقيقيّة»: نحن أقوياء جداً جداً

أعاد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله توضيح موقف الحزب من الاحتجاجات الشعبية التي وصفها بأنها «أكثر من حراك. وأقل من ثورة». مؤكّداً أنها «انتفاضة يُبنى عليها». وإذ شدد على أنه «لم يتهم المتظاهرين بأنهم عملاء سفارات، بل حذّرنا من جهات تريد ركوب الموجة»، كرر رفض الحزب ذهاب البلاد إلى الفوضى في ظل غياب قوى ثورية قادرة على القيادة. مُشدداً على «ضرورة تشكيل حكومة جديدة»، إذ إن «استقالة الحكومة جمّدت بعض البنود الإصلاحية التي كان يمكنها أن تشكّل صدمة إيجابية

بعد مضيّ أسبوعين على بدء الاحتجاجات الشعبية في لبنان، سلّط الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله على ما اعتبره «إيجابيات يُمكن البناء عليها»، لافتاً إلى أنه «بفعل الكثير من الصبر والوعي والانضباط تمكّنا من تجنب الوقوع في ما أراده البعض بالذهاب نحو الفوضى والاقتتال الداخلي، وهناك مؤشرات كثيرة تدل على ذلك»، منها «الكم الهائل من السباب والشتائم» و«هناك من أراد من خلال هذه الشتائم استدعاء الشارع المقابل بهدف الاقتتال الداخلي وهو يعلم أن الجميع لديه السلاح الفردي». ورأى أن «كل من شتم وفتح الهواء لهذا الأمر مدان، وأن بعض الإعلام كان محرضاً على ذلك».

وفي احتفال تابيني لمناسبة مرور أسبوع على رحيل العلّامة المحقق آية الله السيد جعفر مرتضى العاملي في مجمّع المجتبى، قال السيد نصر الله إن «هذا في الفترة الماضية كان عدم إسقاط البلد في الفراغ والفوضى، وتحديداً أمام من أراد ركوب الموجة بعدما أوجد هذا السباب والشتم نوعاً من الغضب في العديد من الشوارع. وما منع من الذهاب الى الصدام هو البصيرة والوعي وما تحلّى به اللبنانيون في كثير من المناطق». وإذ أكد أن «من يريد التعبير عن رأيه فهذا حق»، دعا الى «التنزّه عن إهانة الناس والشتم وعدم التحريض عليه. وكل من يريد الفوضى والصدام في الشارع وبين القوى السياسية يجب أن نواجهه بالصبر وأن لا تحقّق له رغبته أياً كانت الضغوط النفسية».

وشدد نصر الله على أنه «كان واضحاً أن المطلوب تنفيذ انقلاب سياسي»، و«حزب الله أخذ بصدره مسؤولية منع انهيار البلد بالتعاون مع كثيرين في البلد والحراك»، علماً بأنه «خلال السنوات الماضية، البعض في لبنان والخارج ظلّ مصرّاً على تسمية الحكومات المتعاقبة بأنها حكومات حزب الله وهي ليست كذلك، إذ لم نكُن العنصر الأقوى في هذه الحكومات ولم تكن هناك حكومة في تاريخ لبنان هي حكومة حزب الله، إنما الهدف من إطلاق هذه التسمية هو جلب استعداء الخارج علينا وتحميلنا مسؤولية الفشل أو الفساد». وأضاف «نحن عندما قلنا إننا لا نؤيد إسقاط الحكومة ليس لأنها حكومة حزب الله، فنحن لسنا قلقين على أنفسنا وعلى المقاومة لأننا أقوياء جداً جداً، وحزب الله لم يتصرف بأي ورقة قوة من أوراقه. ونحن اذا أبدينا خشية او قلق انما أبديناها على بلدنا». ولفت الى أننا كنا نعتقد بأن الذهاب لتحقيق صدمة إيجابية يكون بإقرار القوانين وتحقيق الإصلاحات، وليس باستقالة الحكومة او بإجراء تعديل حكومي كي لا نذهب الى الفراغ او تعطيل البلد أو الذهاب لفترة طويلة بتصريف الأعمال»، مشيراً إلى أن «لاستقالة الحكومة بعض التداعيات؛ منها أن ورقة الإصلاحات تجمّدت، بما فيها مشروع العفو العام ومشروع استعادة الأموال المنهوبة وغيرها، وكل هذه المشاريع ذهبت الى الانتظار. ونحن لم نكن نؤيد هذه الاستقالة. رئيس الحكومة أخذ قراره وله أسبابه ولا أريد النقاش بهذه الأسباب، وبعد أيام يفترض أن يتم تكليف رئيس لتشكيل الحكومة ويجب العمل لتقليل فترة تصريف الأعمال لأن ما خرج الناس من أجله لن يتحقق».

وإذ اعتبر بأنه «ليس الوقت المناسب للحديث عمّن هو المسؤول»، قال «نأمل أن يتم تشكيل حكومة جديدة بأسرع وقت ممكن وأن تستمع لمطالب الناس الذين نزلوا الى الشارع، وعلى الحكومة الجديدة أن تعمل لاستعادة الثقة مع اللبنانيين، وأن تكون هناك جدية بالعمل لأن الوقت ضيق وكذلك صدور الناس». وشدد نصر الله على أن «أهم عناصر استعادة الثقة مع الناس هي الشفافية والوضوح والصدق»، لافتاً الى أن «الحديث عن الدور الأميركي الذي يمنع اللبنانيين من الخروج من مشاكلهم وأزماتهم سيكون في وقت لاحق». وجزم بأن «لدى اللبنانيين من العقول والتجارب ما يساعدهم للخروج من هذا المأزق المالي والاقتصادي اذا ما تحرّروا من الإملاءات»، مطالباً «بحكومة سيادية حقيقية، وأن يكون جميع من في الدولة قرارهم وطني بدون الاتصال مع السفارة الأميركية أو غيرها».

وتطرق نصر الله الى ما جرى في الجنوب من تصدّ لمسيّرة إسرائيلية، معتبراً أنه «أمر طبيعي ونحن هدفنا تنظيف الأجواء اللبنانية من الخروقات الإسرائيلية، وما حصل جاء في إطار سياق سيستمر وهذا منفصل عن أي تطورات في الداخل. والمقاومة الإسلامية لها قيادتها العسكرية ومجاهدوها وإمكاناتها»، مؤكداً أنها «تعمل بمعزل عن كل التطورات الداخلية والإقليمية، وفيما كان العدو يفترض أن المقاومة لن تجرؤ على استخدام هذا النوع من الأسلحة المناسبة، لكن المقاومة أثبتت أن لديها الجرأة على ذلك».

(الأخبار)

ابراهيم الأمين

من أجل بقاء الحراكَ الأصلي

الانقسام السياسي يشتدّ حول مستقبل واقع السلطة في البلاد. والتوترات على الأرض لم تعد متّصلة بعنوان واحد. حتى تدخلات القوى السياسية في الحراك الشعبي صارت أكثر برمجةً، كما هي حال القوى العسكرية والأجهزة الأمنية. وبالتالي، عاد السؤال الى المربع الأول: الى أين يتجه الحراك؟

نحن أمام خريطة متنوعة من المنخرطين، بفعالية أو بدعم أو تبنٍّ. وكما في كل حدث في لبنان، بين هؤلاء من يكلّف نفسه ممارسة فوقية أخلاقية تجاه الآخرين، يستعجل تولّي فضحهم أخلاقياً وقيمياً، فيما يشكو في الوقت نفسه ممن يتولّون فحص دمائه الوطنية، فضلاً عن أن غالبية هؤلاء أصبحوا خبراء في سوسيولوجيا الجماهير. ومن هؤلاء:

ـ أصحاب السقوف السياسية الخلافية الذين لا يتوقع أن يتراجعوا عن مواقفهم. مع افتقاد هؤلاء قاعدة شعبية متماسكة، تصبح مهمتهم اصطياد الفرص. والحراك الشعبي، بهذا المعنى، فرصة أو صيد ثمين. وبين هؤلاء، قوى سياسية ومجموعات وشخصيات متنوعة، تشترك جميعها في سرقة شعارات الناس المقهورين: كيف يمكن أن نتخيّل، مثلاً، فؤاد السنيورة يصدر بياناً يشدّ فيه على أيدي الشباب والشابات ويدعوهم الى البقاء... هل يمزح هذا الرجل معنا، أم أنه لا يخشى هذا الحراك؟

> **من تجمعوا امام المصرف المركزي واقتحموا مقر جمعية المصارف الاكثر فهما لحقيقة الازمة ومكامن الخلل**

ـ جماعات الـ«ان. جي. أوز» الذين ينتشرون كالفطر في حياتنا، من دون أن نعرف كيف يعيشون ومن أين يحصلون على مواردهم وكيف يتم خلقهم وتوزيعهم كالذباب. هؤلاء جزء من هذا الشعب العظيم ويعانون من مأساة فشل الدولة. لكن، ما هو جدول أعمالهم في الحراك: إصلاح سياسي عام يحدّ من تحرّكهم من دون قيود قانونية كما هي حالهم اليوم؟ أم إصلاح ضريبي يفرض عليهم دفع متوجّبات باعتبارهم مؤسسات عاملة لا جمعيات لا تبغي الربح؟ أم قانون مراقبة التمويل الذي يوجب عليهم تبرير مصادر تمويلهم التي تأتي في غالبها من الخارج؟...

ـ جيش المحبطين. وهؤلاء، تجدهم في أندية صغيرة مغلقة ومتنوعة، سياسية وثقافية وفكرية واجتماعية. وهم يمثلون مِهَناً وحِرَفاً مختلفة. لكنهم يجتمعون في تنظيم واحد اسمه: قادة الجمهور الافتراضي عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ويصدف أن غالبية هؤلاء، والله وحده يعلم سبب الصدفة، لا يعانون البطالة، ولا يواجهون مشكلة توفير تعليم جيد لأبنائهم أو طبابة ومأوى ومأكل ومشرب. وهم من الفئة القادرة على السفر مرات عدة الى الغرب، وكل ذلك طبعاً بدعوات من غربيين يريدون الاستفادة من خبراتهم في علوم السياسة والإدارة والإنتاج.

ـ المتقاعدون سواء كانوا أفراداً أو جماعات، من قوى حزبية وأطر نقابية ماتت بعدما هرمت، علماً بأن هؤلاء لا يقبلون فكرة التقاعد والتحوّل الى مواطنين أصحاب خبرة. بل يصرّون على تلبّس دور القائد، والتصرف بسلوك شاب أصغر من أبنائهم، متذرّعين بأنهم في حالة تجدد دائم. لكنهم يرفضون الإجابة عن السؤال الأساس: لماذا لا تنجحون مرة واحدة في تحقيق هدف منطقي حتّى بتُّمّ أساتذةً في تعميم تجارب الإحباط. ولكل من هؤلاء طريقته في مقاربة الحراك، والتصرف بأبويّة مفرطة حيال ما يجب طرحه من عناوين وشعارات وأهداف وآليات عمل، متجاهلين حقيقة أن الزمن ليس زمنهم في الإنتاج، وإن كان الزمن يبقى زمنهم في العيش طالما هم على قيد الحياة. لكن الأساس، عندهم، هو رفض تولي غيرهم أمر القيادة أو حتى التجربة والمحاولة.

ـ جيل العاطلين عن العمل من المهنيين الذين أصابتهم عوارض «الانتفاخ الفكري المبكر» بعدما استمعوا الى محاضرة أو قرأوا كتاباً أو كتبوا نصاً ركيكاً، مانحين أنفسهم موقعاً أعلى من أبناء جيلهم. هؤلاء، في لحظة كلحظة الحراك، يقرّرون أن يستنتجوا اللاوعي الخاص بالمتظاهرين، ويضعون أهدافاً لا يراها غيرهم، ويفترضون أنهم يعرفون مقاصد الناس حتى من دون أن تعلن. ولأنهم ممن أصيبوا بداء النكسة الدائمة، فإن الانتقام من الآخر هدفهم الدائم. وليست مُهِمّةً الوسيلة أو الطريقة، ولا من يدفع الثمن.

أما الأكثر صلابة، ولو كان الأقل فعالية، فهو ما يخص أصحاب القضية الأساسية، أي المنضوين في الحراك عن وعي متكامل، وعن ثقة بأن التحرك والعصيان، أو العنف بأشكال مختلفة، هو ما يقود الى تحقيق تغيير ولو جزئي. وهؤلاء أكثر تشابهاً على المستوى الطبقي والاجتماعي، وأكثر التصاقاً بالهوية الوطنية، وشديدو الحساسية إزاء التدخلات الخارجية. وهم من يتجنبهم الإعلام المنافق، فلا تجدهم يوماً يديرون حواراً عبر شاشة عامة أو في منبر عام. ويراد لهم، في المواجهة، أن يتقدّموا الصفوف، والبقاء، في خلفية المشهد عند النقاش والاستثمار. وهؤلاء هم الأقلّ تذمراً وتطلباً وادّعاءً، والأكثر ثباتاً عندما تقترب لحظة الحقيقة، والأكثر فهماً لحقيقة الأزمة ومكامن الخلل، ويعرفون العناوين الحقيقية للفساد بكل أشكاله الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإعلامية. وهم من شاهدناهم خلال اليومين الماضيين، ممن تجمعوا أمام المصرف المركزي، أو الذين اقتحموا أمس مقر جمعية المصارف. وهم أنفسهم من شاهدناهم في الشوارع يرفعون مطالب الأساتذة والموظفين وما تبقى من طبقة عاملة مقهورة. لا يغرقون في لعبة الشعارات الفارغة والقصائد الوطنية السخيفة كسخافة لبنان الكبير، ولا يسألون بعضهم في التظاهرات عن هوياتهم الطائفية والمناطقية والمذهبية، ولا يتحدثون عن العيش المشترك، ولا تغشّهم حشود المتسلّقين على آلام الناس، ويصرخون بالعلم والفكرة والطرح منذ سنوات ضد الفاسدين الحقيقيين، ولا يغرقون في لعبة التعميم الهادفة الى تجهيل الفاعل. هؤلاء هم، في نهاية الأمر، من يُعوّل على دورهم في إعادة الاعتبار الى الموقع المنطقي لحراك، يجب أن يختبر نفسه مرة بعد مرة، قبل أن يتبلور قوة لها فكرتها وقيادتها وإطارها ونواسها الذين قد لا يملأون كل الساحات، لكنهم سيحتلون كل البيوت العادية، ويمكنهم رفع شعار التغيير الحقيقي.

ليس لدينا أمل سوى في إعادة تثبيت هؤلاء طرفاً محورياً في الساحات وفي غرف الاجتماعات وفي قاعات القرار. أما في ما يتعلق بغيرهم، فلا داعي لكل الكذب القائم على لسان حشود من الفاسدين المتلبّسين صفة الثوار!

> **التيار: لا يصوّرن أحد الامر كأنه يضع المسدس في راسنا لتوقيع صك استسلام**

على الغلاف

المصارف تفتح أبوابها: «كابيتال كونترول» على صغار الزبائن

محمد وهبة

«لم يأت الأصعب بعد». بهذه العبارة عبّر أحد المصرفيين عن نتائج اليوم الأول من فتح أبواب المصارف للجمهور بعد 12 يوم عمل على إقفالها. الأصعب يكمن في النتائج المرتقبة لفرض قيود وضوابط قاسية على التحويلات (كابيتال كونترول)، وانعكاسها على فرص استقطاب الودائع من الخارج، ويكمن أيضاً في أن المصارف تمكّنت من تأجيل التعامل مع الشركات والحسابات المرتبطة بها والتي تمثّل الجزء الأكبر من العمليات المصرفية، إلى يوم الثلاثاء، أي أنها تعاملت أمس مع صغار الزبائن فقط.

المشهد على أبواب الفروع المصرفية الـ1080 كان «فوق العادة»، على حدّ تعبير أكثر من مصرفي. غالبية الفروع شهدت زحمة كبيرة من الزبائن بلغت ذروتها بين الساعة الثامنة والنصف صباحاً، والثانية عشرة ظهراً. واقتصرت الإشكالات الحادّة على عدد قليل من الزبائن. بعض الفروع تعرّضت لضغوط أكبر من غيرها تبعاً لحصّتها السوقية وعدد زبائنها وحجم مدّخراتهم. الات الصرّافة الآلية في عدد كبير من الفروع جرت تعبئتها بالأموال ثلاث مرّات. أما السحب النقدي على الكونتوارات، فكان ضعفي الكمية المسحوبة في الأيام العادية. بعض مديري الفروع قالوا لـ«الأخبار" إن كمية السحب النقدي بالدولار تضاعفت عن الأيام العادية بنسبة 100% بالحدّ الأدنى، إلى جانب طلب كبير على سحب كميات بالليرة. يقدّر أن أكثر من 60% من السحوبات النقدية كانت بالدولار "أما الجزء المتعلق بسحب أموال بالعملة المحلية فكان عبارة عن رواتب وأجور وسحب قيمة الفوائد الناتجة من الودائع المجمّدة. وهذه الأموال تستعمل للاستهلاك اليومي من الزبائن». أما مجمل ما تم سحبه من المصارف نقداً، سواء بالليرة أم بالدولار، فقد فاق 600 مليون دولار، وفق تقديرات أوليّة لا يمكن تبنّيها بل تُعد أداة للقياس التقديري.

> السحوبات النقدية بالدولار تضاعفت مقارنةً مع الأيام العادية
>
> التحويل إلى الخارج شبه ممنوع والتعامل مع الشركات تأجّل إلى الاسبوع المقبل

وعلى جانب الطلب على تحويل الأموال من لبنان إلى الخارج، فقد كان الأمر متفاوتاً بين المصارف، علماً بأن التقديرات المصرفية ذكرت أن الطلب الإجمالي كان بحدود 500 مليون دولار لأسباب تتعلق بالرهان على استقرار سياسي ما في الأيام المقبلة مقارنة مع تقديرات سابقة بأن يكون مليار دولار في اليوم الأول لفتح الأبواب. وقد تبيّن أن عمليات التحويل إلى الخارج التي نفّذتها المصارف فعلياً، تفاوتت بين المصارف الكبيرة التي رفضت إجراء عمليات التحويل بالمطلق من خلال تقديم وعود للزبائن بتنفيذها خلال أسبوع أو أسبوعين، وبين المصارف الصغيرة نسبياً التي وافقت على تنفيذ العمليات جزئياً وعلى مراحل، أو بشكل كامل. ويذكر أن حصّة أكبر ثلاثة مصارف من سوق الودائع بكل العملات، بحسب بنك داتا، بلغت 78 مليار دولار في نهاية حزيران 2019، وهي توازي 41% من مجمل الودائع في المصارف، وبالتالي فإن كمية الودائع الهاربة غير واضحة ربطاً بتطورات الأيام المقبلة، علماً بأن مصرفيين أوضحوا بأن غالبية التحويلات إلى الخارج التي نفذتها المصارف أمس مرتبطة بالتزامات مبرّرة على الزبائن في الخارج جرى التدقيق في الحاجة إليها.

وكانت المصارف تواصلت خلال اليومين الماضيين مع زبائنها «الكبار»، أي الشركات التي تستنزف الجزء الأكبر من التحويلات إلى الخارج والحسابات المصرفية المجمّدة المرتبطة بهم، واقنعتهم بأنها ستخصّص الأيام الثلاثة الأولى من فتح الفروع لقبض الرواتب وللتعامل مع صغار المودعين، طالبة منهم تأجيل طلباتهم إلى مطلع الأسبوع المقبل في انتظار استيعاب "صدمة" صغار الزبائن الذين يشكّلون العدد الأكبر من أصحاب الحسابات. بهذه الطريقة تكون المصارف أجّلت القسم الأكبر من الضغط المالي على شكل اعتمادات وحوالات كبيرة إلى الخارج إلى الأسبوع المقبل، فضلاً عن أنها ستتعامل مع كل زبون على حدة، أي أنها ستدرس كل حالة لوحدها ما سيتيح لها التفاوض على كل تفصيل مع كل زبون.

«مرّ هذا اليوم باقل خسائر ممكنة في القطاع المصرفي»، وفق أحد المصرفيين. وقد استوعبت المصارف اليوم الأول لفتح أبوابها من خلال إجراءات شبه موحّدة بثلاثة عناوين:

- تحديد سقف يومي وشهري للسحوبات النقدية بالدولار وبالليرة، سواء من الصرّافات الآلية أو على الكونتوارات، وزيادة العمولات على عمليات التحويل للمصارف تقييد عمليات السحب من جهة، وتحقيق أرباح إضافية من جهة ثانية.

- الضغط على الزبائن بكل الوسائل المتاحة من أجل ثنيهم عن تحويل أموالهم إلى الخارج عبر تقديم الوعود بتحويل أموالهم إلى الخارج بعد مرور "العاصفة" أو تحويلها على مراحل أو الامتناع كلياً عن ذلك بحجّة عدم وجود السيولة الكافية "اليوم" وفي حال إصرار الزبائن على سحب أموالهم من المصرف يمكن منحهم شيكات مصرفية يذهبون بها إلى مصارف أخرى من دون إمكانية تحويلها إلى الخارج.

- الإيقاف النهائي أو التقليص ضمن الحدود القصوى، لعمليات الإقراض بواسطة التسهيلات المصرفية المسمّاة (over draft). وهذا الأمر دفع الكثير من الشركات إلى تعليق توسيع مشاريعها في حال كانت قائمة، أو تقليص عمليات الإنتاج والتوزيع، والاحتفاظ بسيولتها لنفسها من دون تسديد الأقساط المترتبة عليها. وهذا يعني مزيداً من الانكماش الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية.

وبناءً على هذه الإجراءات المتفق عليها، قرّرت بعض المصارف أن تحدّد سقفاً يتراوح بين 2000 دولار و5000 دولار أسبوعياً للسحب النقدي من كل حساب، وأن تحدّد سقوفات متعلقة بالسحب النقدي بالليرة اللبنانية أيضاً سواء من الحسابات المجمّدة التي استحقت أم من الحسابات الجارية. وتركت إدارات المصارف لكل مدير فرع، هامشاً ضيقاً من الحرية في التعامل مع الزبائن بحسب أهمية كل زبون بالنسبة إلى هذا الفرع أو ذاك.

هذه القيود القاسية الاستنسابية، أتاحت للمصارف استيعاب صدمة اليوم الأول، لكنها لا تزال قلقة من الأيام المقبلة وخصوصاً أنها لعبت على وتر عدم وجود مقاصة في مصرف لبنان يوم الجمعة إلا إلى الساعة 11 قبل الظهر. أما عن الأثر الناتج عن هذه القيود والضوابط القاسية على عمليات السحب والتحويل، وانعكاسها على فرص استقطاب ودائع في الخارج، فهي ستكون أولوية في الأيام المقبلة في انتظار تهدئة ذعر المودعين ثم تبلور فرص المعالجة السياسية للوضع الراهن.

مُضاربات الصرّافين

صباح أمس كان سعر صرف الليرة مقابل الدولار لدى الصرافين يبلغ 1700 ليرة للدولار الواحد، إلا أنه مع تقدم ساعات النهار، سُجّل تراجعٌ في السعر ليبلغ أدناه 1570 ليرة. وبحسب التوقعات، فإن السعر قد ينخفض أكثر خلال اليومين المقبلين. إلا أنه مع معاودة الشركات نشاطها الاستيرادي الذي يشكّل طلباً إضافياً على شراء الدولار، قد يعود السعر إلى الارتفاع. وبالتالي فإن هذا التذبذب في السعر ناتج من المضاربات التي يمارسها الصرّافون.

أزمة بنزين جديدة؟

رغب فقدان مادة البنزين من الأسواق ما زال ماثلاً أمام الجميع. بعض المحطات تغذيه من خلال تقنين بيع تلك المادة الحيوية، كأن لا تبيع لكل سيارة أكثر من 20 ليتراً. تبرّر فعلتها هذه باحتمال التوقف عن البيع.

تلك حالة صارت طبيعية في الآونة الأخيرة. كلمة واحدة أو تُصرّف واحد من أصحاب العلاقة كفيل بمد طوابير من الذلّ والخوف أمام المحطات. بدأت الأزمة في منتصف أيلول، حين توقفت المصارف عن تأمين حاجة المستوردين من الدولارات. عندها كان المخرج بإصدار مصرف لبنان تعميماً (30 أيلول) يلتزم فيه بتأمين قيمة الاعتمادات التي تفتحها المصارف لاستيراد المشتقات النفطية (بنزين، مازوت وغاز) والقمح والأدوية، حصراً.

لأيام، سارت الأمور على ما يرام، قبل أن تدخل الأفران في عمق الأزمة، مهدّدة بالتوقف عن إنتاج الخبز، لتتكدس طوابير الناس على أبوابها. السبب كان نفسه في الحالتين: مستوردو القمح، كما مستوردي النفط، لديهم مخزون كبير، ولأنهم يبيعونه بالليرة، ولا يدخل مبيعه ضمن الآلية التي أقرت، فقد رفضت المصارف تأمين الدولارات لتغطية مبيعه. وهنا نشأت المشكلة الثانية، التي انتهت باتفاق بين المستوردين ومصرف لبنان يقضي بتأمين الدولارات لتغطية الكمية المتوفّرة.

مرة جديدة هدأت الأوضاع وعادت الأفران إلى بيع الخبز. لكن مع انطلاق الانتفاضة الشعبية في 17 تشرين الأول، بدأت التحذيرات من فقدان القمح والبنزين من الأسواق لسببين، أولهما قطع الطرقات، وبالتالي صعوبة توزيع تلك السلع الأساسية، وثانيهما إقفال المصارف، الذي أدى إلى التركيز على التعاملات النقدية، ما أدى إلى تعذّر دفع مستحقات المستوردين.

لذلك، أطلّت مشكلة جديدة برأسها مجدداً. إذ يشكو أصحاب المحطات من عدم التزام المستوردين بالآلية التي عمّمها مصرف لبنان، وعدم اعتماد السعر الرسمي للصرف. ويؤكد نقيب أصحاب المحطات سامي البراكس أنه بالرغم من أن المستوردين يقبضون منهم بالليرة اللبنانية، إلا أنهم يعتمدون الدولار، عملة للفواتير، وبسعر يتراوح بين 1630 و1635 ليرة للدولار، ما يؤدي عملياً إلى خسارتهم نحو 120 ليرة عن كل دولار، تُحسم من جعالة المحطات. واعتراضاً على ذلك، التقى ممثلو أصحاب المحطات مدير عام النفط في وزارة الطاقة، وطلبوا منه استلام المشتقات النفطية بالليرة، خاصة أن جدول تركيب الأسعار يتم بالليرة، والمبيع للمستهلكين يتم بالليرة أيضاً. وعليه، فإن هذا الطلب سيكون محل بحث يوم الاثنين بين المعنيين ووزارة الطاقة وحاكم مصرف لبنان.

(الأخبار)

حكومة ميني تكنوقراط ومِيني سياسيين

يصحّ القول ان الحكومة الجديدة، وان قبل وقت طويل على ابصارها النور، لن تكون سوى حكومة تقليل الخسائر. وحكومة الهزيمة بالنقاط. بعد الذي افضى اليه الحراك الشعبي. بات على قوى الحكم التسليم بواقع غير مُجرّب قبلاً. ولا تعرف الى اين يقودها؟

نقولا ناصيف

ما خلا سابقة الرئيس ميشال سليمان، اعتاد رئيس الجمهورية منذ ما بعد اتفاق الطائف الذي احدث فقرة الاستشارات النيابية الملزمة في المادة 53 من الدستور، المبادرة الى تحديد موعد هذه الاستشارات ما ان يتسلم استقالة الحكومة. ذلك ما فعله الرئيسان الياس هراوي واميل لحود. مع ثالثهما، سليمان، حدد موعداً للاستشارات الملزمة في اليوم الخامس في 17 كانون الثاني 2011 و18 منه، قبل ان يسارع عشية هذا الموعد الى تأجيلها اسبوعاً في 24 كانون الثاني و25 منه، بذريعة اجراء مزيد من المشاورات كانت كفيلة بقلب موازين القوى آنذاك وانتقال الاكثرية من قوى 14 آذار الى قوى 8 آذار. مفارقة ذلك الحين، ان رئيس الحكومة كان الرئيس سعد الحريري، وصاحب اليد الطولى في اطاحة حكومته كان العماد ميشال عون عندما رعى من الرابية استقالة الثلث+ 1 من الوزراء. ثم كانت الصدمة التالية للحريري عندما ترشّح لتأليف الحكومة في وجه الرئيس نجيب ميقاتي، وخسر بفارق ثمانية اصوات امامه، في سابقة ثانية لم يخبرها اي من اسلافه - ولا حتماً والده الراحل - بهزيمته في استشارات نيابية ملزمة. الآن يكرر رئيس الجمهورية ميشال عون سابقة سلفه في عدم استعجال اجراء استشارات نيابية ملزمة الى اليوم الخامس، كما يرشح ان يكون موعدها الاثنين المقبل، لتكليف رئيس جديد تأليف حكومة. البعض وجد في استقالة الحريري في 29 تشرين الاول ردّاً - وإن غير مقصود - للتحية على الحراك الشعبي، وهو مغزى ما راح انصاره في الشارع يعلنون رفضهم اقتصار التنحي عليه وحده. من خلال استعادة شارعة السنّي الذي كان لأيام قليلة جزءاً لا يتجزأ من حملة «كلن يعني كلن» بكل مفرداتها وشتائمها وغضبها واستفزازاتها، وجّه الحريري رسالة الى رئيس الجمهورية وحزب الله معاً مفادها انه لا يزال الشخصية السنّية الوحيدة المرشحة لدخول السرايا.

3 . لا اوهام لدى الحريري بأن رئيس الجمهورية والرئيس نبيه برّي وحزب الله في وارد التخلي عنه، او الذهاب بالسهولة المتوقعة الى مرشح سواه لترؤس الحكومة. بيد ان اياً من هؤلاء ليس في وارد القبول بحكومة طبقاً للشروط التي يطرحها الحريري ويُقرنها بقبوله تأليف الحكومة. تالياً، رغم استبعادها تماماً، فإن حكومة تكنوقراط لا يرئسها سوى رئيس تكنوقراط. الحجج المتتالية في رفض هذا الشرط، ان في الحكومة المستقبلة وزراء غير حزبيين ومن غير النواب وذوي اختصاص، ما يتيح توسيع التجربة بإحلال عدد اكبر من هذا الطراز من الوزراء، اضافة الى وزراء سياسيين من غير النواب والحزبيين المصيقين بقادة الاحزاب والكتل الرئيسية التي تمثل توازن القوى داخل السلطة، ويُنظر اليها على انها العامود الفقري لبناء السلطات.

ما يلتقي عليه رئيس الجمهورية وحزب الله - في معرض تخفيف الخسائر الناجمة عن الحراك الشعبي - ايجاد تسوية معقولة توازي بين ما يطالب به الحراك الشعبي وبين حتمية الاوزان السياسية الكبيرة غير القابلة للعزل ولا للاستغناء عنها، ولا لابعادها عن سلطة القرار في البلاد. لذا يظل الحريري المرشح الابرز للسرايا، فيما الطرفان المقابلان، وهما رئيس الجمهورية وحزب الله، ليسا في وارد مقاربة Plan B الذي لا يعدو كونه في الظروف الحاضرة سوى مجازفة غير مأمونة.

على نحو كهذا، تصبح الحكومة المصغرة مؤلفة من وجوه ترضي الحراك الشعبي، وتكتفي بوزير واحد فقط للكتل الرئيسية الممثلة لموازين القوى.

4 . بالتأكيد لا عودة الى حكومة ثلاثينية، ولا الى حكومة وحدة وطنية، ولا خصوصاً الى حكومة نواب وحزبيين. حكومة من 14 وزيراً ليس فيها اي من الوزراء الذين استهدفهم الحراك الشعبي، وكانوا في مرمى سهامه. لا يقتصر هذا المعيار على الوزير جبران باسيل وحده، بل يشمل نظراءه في تيار المستقبل وحزب الله والحزب التقدمي الاشتراكي وحركة امل. حتى الوصول الى تلك الحكومة - الخالية من هؤلاء - سيظل باسيل المفاوض الرئيسي للحريري في تالبفها، وإن هو لن يكون في عدادها، خلافاً للاعتقاد السائد في خلاصة ما يستنتجه الحراك الشعبي وخصوم باسيل داخل السلطة الاجرائية، بأن الرجل سيصبح على هامش العهد.

اولى دلالات دور التفاوض هذا، ان الشرط المقابل لما يطالب به الحريري - وهو حكومة تكنوقراط خالصة - يقضي بأن يكون باسيل الى جانب الحريري في الحكومة الجديدة او يخرجان منها معاً. في ذلك اشارة واضحة الى مشقة التفاوض الذي ينتظر المرحلة التالية لتكليف الحريري ترؤس الحكومة.

ما حدث عام 2011، بأن فاجأ رئيس الجمهورية باستقالته من غير تنسيق معه، في وقت يحتاج الرئيس الى بقاء الحكومة الى جانبه، مثلما احتاج الحريري الى حكومته عامذاك وهو يجتمع بالرئيس الاميركي باراك اوباما في البيت الابيض.

منذ استقالة الحريري يسود الغموض المرحلة التالية، رغم ان الآلية الدستورية في المادة 53 تتيح بسهولة الانتقال من مرحلة التكليف الى مرحلة التأليف. الحجج التي يتسلح بها رئيس الجمهورية والرئيس المستقبل ان اياً منهما لا يريد كشف خياراته سلفاً، خصوصاً انهما المعنيان بإصدار مرسوم تأليف الحكومة. من دون هذا المرسوم يصبح تكليف الغالبية النيابية للشخصية المرشحة تأليف الحكومة غير ذي جدوى.

بذلك يتصرّف رئيس الجمهورية تبعاً لبضعة معطيات تحمله على التريث قليلاً من الوقت:

1 - ليس في المادة 53 مهلة مقيّدة لرئيس الجمهورية اجراء الاستشارات النيابية الملزمة. القيد المعلوم في المادة 53 هو اجراؤه اياها والتزامه نتائجها وحتمية اطلاعه رئيس مجلس النواب على تلك النتائج، ومن ثم تسمية الرئيس المكلف. على غرار اجتهاد كل رئيس مكلف بأن لا مهلة مقيّدة له تأليف الحكومة، بات لكل رئيس جمهورية الاجتهاد من الآن فصاعداً بأن لا مهلة مقيّدة له اجراء الاستشارات النيابية الملزمة.

> الحريري الأكثر حظوظاً ولا مكان لـ Plan B حتى الآن

2 . ما حصل في الشارع انقلاب على الحكم والسلطات. الا ان استقالة الحريري ظهرت مثابة استكمال للانقلاب على موازين القوى السياسية، خصوصاً ان الرئيس المستقبل، فور اتخاذه هذا القرار، سارع الى استنفار الشارع السنّي في بيروت وطرابلس وعكار وصيدا والبقاع الاوسط من اجل وقوفه الى جانبه، ومحاولة تحييد نفسه عن كل الشعارات التي طرحها

استبعاد توزير باسيل يسبقه تحوّله المفاوض الرئيسي في التأليف (هيثم الموسوي)

على الغلاف

«السطو» على جمعيّة المصارف: ماركس في بيروت ... وهذه البداية

محمد نزال

ما بال ماركس لا يُريد أن يموت؟ شوهد في وسط بيروت، صباح أمس، ينفّذ سطواً ناعماً على مقرّ جمعيّة المصارف، ظهر في وجوه خضر أنور، كارين هلال، محمد نصولي، حسين صقر وسليم غضبان. إنهم ماركسيّون - لينينيّون. هذه هي هويّتهم الأيديولوجيّة. يُعلنونها بعيون واثقة. وقبل أربعة أيّام، في ذروة الكآبة التي طوّقت عنق الانتفاضة الشعبيّة، كتب خضر مُغرّداً: «في هذه اللحظات التاريخيّة لا بدّ من علي شعيب آخر أو باسل الأعرج». علي شعيب مرّة أخرى؟ يا علي، مَن ينسى... «كيف يغوص الفلاحون في تربة خوفهم كالخلد». هناك مَن لا يزال يؤمن بهذه الأشياء؟ نعم، وها هم يفعلون، وها هي الانتفاضة تُظهر ما كان يظنّه البعض قد أصبح من الماضي. هذا للانتفاضة لا عليها. شيء ما، من ذاك النَّفس، يتحرّك حالياً في أكثر من بقعة في الكوكب. قُتل علي، قُتل باسل، لكنّ خضر ورفاقه لم يُقتلوا. نجوا أمس. ألم يكن الموت، كاحتمال، في بالهم؟ بلى، لكن «في تلك اللحظات، الثواني الأخيرة قبل التنفيذ التي تسأل عنها، لا لم نشعر بتردّد، لا خوف، إنما حماس واندفاع. لا عودة إلى الوراء». خمستهم، مع رفاق آخرين، تكتّلوا قبل أربع سنوات في تجمّع أطلقوا عليه تسمية «الحركة الشبابيّة للتغيير». عرفوها كالآتي: «منظّمة شبابيّة يساريّة تقدّميّة، تنطلق من رؤية علميّة للواقع في سعيها لبناء مشروع التغيير».

ما الذي أرادوا تحقيقه؟ بداية، وبالإذن من «السلميّة» وما شاكل، إنّهم يؤمنون بالعنف وسيلة في لحظة ما: «كلّ عنف رجعي يجب أن يُقابله عنف ثوري». نسّقوا ما فعلوه أمس جيّداً. بينما دخلوا المبنى، وقيّدوا البوابة الحديديّة بجزّير قفل رموا بمفتاحه بعيداً، كان خضر أنور يظهر في فيديو سُجّل سابقاً. أحد ما نشره على صفحة الحركة الإلكترونيّة، وها هو الشاب، بوجهه المُتعب وصوته المبحوح، يُعلن المطالب: «استرداد الأموال التي نهبتها المصارف من خلال الهندسات الماليّة، واسترجاع كلّ الأرباح والفوائد الخياليّة وغير المشروعة... هذه نتيجة لتحالف السُّلطة السياسيّة مع رأس المال». ذهبوا أبعد من ذلك، ذهبوا إلى حيث لا يجرؤ أحد، إلى حيث ما هو خيال عند كثيرين: «تحرير اقتصادنا من

> هم ماركسيّون - لينينيّون يؤمنون بالعنف الثوري... ويُريدون إسقاط حكم المصرف

الديون، أن يكون التعامل الداخلي بعملتنا الوطنيّة، كذلك تجب إعادة هيكلة القروض الشخصيّة والسكنيّة لأصحاب الدخل المحدود والفقراء... من غير المقبول أن يدفع الفقراء ثمن أزماتكم (تحالف السُّلطة السياسيّة ورأس المال) وسياساتكم الفاشلة». لم تشعر المجموعة بالخجل، في البيان، من استخدام مصطلح «الحقد الطبقي»، كأنّهم تعمّدوا عدم المجاملة، عدم الدبلوماسيّة، فعلوها فجّة صريحة. كانوا يطلقون المفردة أيضاً أثناء اعتصامهم داخل المبنى، ولاحقاً بانتظار إطلاق سراح رفيقهم، هكذا: «طبقيّة طبقيّة، معركتنا طبقيّة». بالنسبة إليهم، ذاك التكسير والتحطيم، الذي شهدته الانتفاضة في بدايتها، إنّما هو تعبير عن «الحقد الطبقي». لعلّ أهم ما في البيان، وما قاله الشاب الثلاثيني، أنّ ما قاموا به «ليس سوى البداية، هو الشاب، بوجهه المُتعب وصوته المبحوح، يُعلن المطالب: «استرداد الأموال التي نهبتها المصارف من خلال الهندسات الماليّة، واسترجاع كلّ الأرباح والفوائد الخياليّة وغير المشروعة... هذه نتيجة لتحالف السُّلطة السياسيّة مع رأس المال». ذهبوا أبعد من ذلك، ذهبوا إلى حيث لا يجرؤ أحد، إلى حيث ما هو خيال عند كثيرين: «تحرير اقتصادنا من

> هم ماركسيّون - لينينيّون يؤمنون بالعنف الثوري... ويُريدون إسقاط حكم المصرف

الديون، أن يكون التعامل الداخلي بعملتنا الوطنيّة، كذلك تجب إعادة هيكلة القروض الشخصيّة والسكنيّة لأصحاب الدخل المحدود والفقراء... من غير المقبول أن يدفع الفقراء ثمن أزماتكم (تحالف السُّلطة السياسيّة ورأس المال) وسياساتكم الفاشلة». لم تشعر المجموعة بالخجل، في البيان، من استخدام مصطلح «الحقد الطبقي»، كأنّهم تعمّدوا عدم المجاملة، عدم الدبلوماسيّة، فعلوها فجّة صريحة. كانوا يطلقون المفردة أيضاً أثناء اعتصامهم داخل المبنى، ولاحقاً بانتظار إطلاق سراح رفيقهم، هكذا: «طبقيّة طبقيّة، معركتنا طبقيّة». بالنسبة إليهم، ذاك التكسير والتحطيم، الذي شهدته الانتفاضة في بدايتها، إنّما هو تعبير عن «الحقد الطبقي». لعلّ أهم ما في البيان، وما قاله الشاب الثلاثيني، أنّ ما قاموا به «ليس سوى البداية، سنمضي سنمضي إلى ما نُريد... وطن حرّ وشعب سعيد».

بالمناسبة، ما انجرّته هذه المجموعة أمس، كانت مجموعات أخرى، من ميول متنوّعة، تنوي القيام به وربّما بعنف أكثر حدّة. في ساحات الاعتصام، وعلى مدى الأيّام الماضية، سمعنا عن ذلك كثيراً. هناك مَن خطّط، وهناك مَن نوى، وهناك مَن سوف يحمّسه ما جرى أمس ويدفع به إلى التنفيذ. تُدرك مجموعة «الحركة الشبابيّة للتغيير» ذلك، وليس ذلك إلا أحد أهدافهم أصلاً، إذ «نعلم بوجود الحقد الطبقي، نراه ونلمسه من حين إلى آخر، ولكنّه غير ظاهر دائماً، دورنا الآن تحريكه. أن يُصبح وعيّاً، عندها سينطلق وحده، سيُحدث فرقاً». يُريد خضر أن يتخلّص من سطوة المصارف، فهي التي «صنعت اقتصادنا الريعي وصرنا نُعاني». الشاب مسرحي في إحدى الفرق، وطالب جامعي، ويعمل «بارتندر». رفاقه جامعيون كذلك. أحدهم يعمل في أحد الأفران الشهيرة. كارين، الفتاة التي لم تهدأ، طوال يوم أمس، كانت كلّما جلست لدقائق عادت ووقفت لتهتف. ما بال حنجرتها لا تتعب؟ بلى، إنّها تتعب، لكنّها مُصمّمة. كان الحماس يطير منها في ذلك المبنى صباحاً، وعندما أوقفتها القوى الأمنيّة كانت تهتف ضدّ المصارف، وعندما أفرج عنها ظلّت تصرخ... ثم توجّهت إلى ساحة رياض الصلح، ليلاً، لمتابعة الهُتاف. إصرار هذه المجموعة لافت. لا يُنصح أحد بالظنّ أن في الأمر ما يُضحك. بيان قوى الأمن، ليل أمس، أفاد أنّ الشاب الخامس، الذي ظلّ خارج المبنى المُستهدف ولم يدخل مع رفاقه، لم يستطع أن يظلّ صامتاً أثناء نقلهم بسيارة «البوكس». اسمه سليم غضبان. غضب كثيراً. بادر أحد عناصر قوى الأمن بلكمة، بحسب البيان، ما أدّى إلى إيذائه وتعطيله عن العمل لمدّة يومين. أيّ لكمة هذه؟ إنّها من موجوع بشدّة.

في بيانهم أنّ هذه الخطوة ليست سوى البداية وقد هتفوا «سنمضي سنمضي الى ما نُريد» (هيثم الموسوي)

على مَن يهمهم الأمر أن يدرسوا ذلك، أن يُفسّروا ما خلفها، غضب وتصميم وجرأة. العوامل اكتملت. في وسط بيروت، لم يحصل أن استخدم الجيش والقوى الأمنيّة العنف المفرط، وربّما أيّ عنف، إلا مرتين منذ بداية الانتفاضة. الأولى كانت عندما نزل الجيش بقوة، في اليوم الثاني، لحظة التعرّض لواجهة مصرف «الموارد» مباشرة، فيما المرّة الثانية كانت أمس، عند التعرّض لمبنى جمعيّة المصارف. لقد هشّموا وجه الشاب، غضبان، ونقلوه ليلاً إلى المستشفى بعد اعتصام المتضامنين أمام مقرّ ثكنة الحلو في مار الياس. تمنّع النائب العام لدى محكمة التمييز أن يأمر بتركه. هذه هي، لا تقتربوا من المصارف فلا نقترب منكم، كأنّ هذه هي المعادلة التي يُراد تثبيتها. أبنية أخرى حُرقت، في البداية، وكان الأمر عند الأمن ضمن «العادي». اهتفوا ما شئتم، سبّوا ما شئتم، لكن إيّاكم المصارف. لا يفوت المجموعة الماركسيّة أن تذكرنا، أثناء الحديث معهم، أنّهم يساريّون يطلبون «العدالة الاجتماعيّة والتحرّر الوطني». مسألة العداء لإسرائيل، للاحتلال، للاستعمار، للرأسمالية والإمبرياليّة... هي تحصيل حاصل عندهم. نصيحة، لا تُبادر إلى نقاش مع ماركسي ما لم تكن في مزاج يجعلك أن تسمع كثيراً. نصائح الشاب بذلك، فيضحك.

لمجموعة الخمسة صديق، ليس معهم في الحركة إيّاها، ولكنّ هواه من هواهم. يعرفهم منذ سنوات. إلى الآن هم لا يعلمون أنّه هو مَن بادر، في يوم الانتفاضة الثاني، إلى تحطيم واجهة ذاك المصرف في وسط بيروت. فعلها الشاب عفواً، بعدما رأى غضب الغاضبين، فدلّهم إلى حيث «الهدف» على بعد أمتار منهم... وكان أوّل مَن ضرب. اكتشفنا صداقتهم صدفة. هناك رفيق آخر فعلها مع مصرف آخر. هناك «شبح، من نوع ما، ينتاب لبنان».

«البيان رقم واحد» من داخل جمعيّة المصارف: قوى الأمن تستشرس دفاعاً

إيلده الغصين

لم يكن الفعل البطولي الذي أقدم عليه أعضاء الحركة الشبابية للتغيير باقتحام مبنى جمعيّة المصارف، الأول من نوعه. المجموعة نشطت منذ 3 سنوات، وسبق وقامت بفعل مماثل في المبنى نفسه. كما تعرّضت قبل أيام من بدء الانتفاضة الحاليّة لاعتقال أمام السفارة الفرنسية، بسبب رشّها على حائط السفارة عبارات داعمة لإطلاق سراح المعتقل في السجون الفرنسيّة جورج العبدالله. رغم ذلك لم تكن الحركة معروفة، وكان فعلها «صادماً» وغير متوقّع بعد خفوت «وهج» الشغب مع انقضاء الأيام الأولى للانتفاضة. إلاّ أن «الفعل البطولي» الآخر والمتكرّر، كانت تسجّله عناصر قوى الأمن الداخلي باعتدائها الوحشيّ على عضو الحركة سليم الغضبان. «سنعبر نحو التغيير» هي العبارة الأخيرة في البيان الذي تلاه أمس، شبان الحركة الشبابية للتغيير من داخل مبنى جمعيّة المصارف (الجميّزة). الشبان خضر أنور ومحمد نصولي وكارن هلال وحسين صقر، كانوا اقتحموا المبنى واوصدوا بابه بالسلاسل لتلاوة بيانهم، ثم عمدت القوى الأمنية إلى اعتقالهم واقتيادهم إلى ثكنة الحلو. في هذه الأثناء، حاول رفيقهم فتعرّض للضرب الوحشي من قبل عناصر قوى الأمن الداخلي، إذ انهالوا عليه بالهراوات والضرب فيما كان الإعلام يتعرّض للتضييق

> «سنعبر نحو التغيير» هي العبارة الاخيرة في بيان تلاه شبان الحركة الشبابية للتغيير من داخل مبنى الجمعيّة

ويُمنع من التصوير. المعتقلون الأربعة نقلوا معاً إلى الثكنة، بينما تواصل ضرب الغضبان، وفق شهود عيان، في باركينغ المبنى وجرى نقله إلى الثكنة منفرداً.

خلال التحقيق معهم، تمكّنت كارين من رؤية سليم، وتؤكّد «رأيته مضروباً، وجهه مشوّه نازف وبحالة غير طبيعية ولم يسمح لي بالاقتراب منه». بعد 3 ساعات من التحقيق، أخلي سبيل المعتقلين الأربعة تباعاً، وأبقي على الغضبان. ووفق المحامي نائل قائدبيه «رفضت القوى الأمنيّة منحنا الإذن لمشاهدة الغضبان بما يخالف المادة 47 من أصول المحاكمات الجزائية. كما صدرت إشارة عن مدعي عام التمييز القاضي غسان عويدات بأن طلب كشف الطبيب الشرعي سيكون على نفقة سليم الخاصة، مما جعل الأخير بدون وجود محام يتراجع عن الطلب لعدم حيازته المال، بما يشكّل مخالفة أخرى للقانون». وتحت الإلحاح «وافق عويدات على تكليف طبيب قوى الأمن بالمهمة بما يخالف القانون كونه يفترض أن يكون طبيباً شرعياً. وبعد المشاهدة، قرّر الطبيب نقله إلى المستشفى العسكري. وقد حصلنا من عويدات على وعد بإطلاق سراحه 12 ظهر غد (اليوم)». وعد عويدات سمح للمتضامنين بفضّ اعتصامهم أمام ثكنة الحلو، بعدما قطعوا الطريق لساعات، واعدين بالتصعيد في حال لم يتم إطلاقه.

«أردنا التصويب على العدو الحقيقي للفقراء المتمثّل بجمعية المصارف والهيئات الاقتصادية»، هو مختصر خضر أنور لـ«العمليّة الضرورية للتصويب على الصراع الحقيقي وهو الصراع الطبقي». ويضيف «نحن حركة سياسية تأسست عام 2016 ونؤمن بالأعمال المماثلة وشعارنا هو العدالة الاجتماعية والتحرّر الوطني. قبل عام اقفلنا مثلاً جمعية المصارف» تزامناً مع الاقتحام بثّ عبر صفحة الحركة على «فايسبوك» فيديو مسجّل يعلن عن العمليّة. والفيديو الذي يذكّر بتسجيلات الفدائيين، كان ضرورياً «لأننا ندرك شراسة أجهزة الدولة للدفاع عن أهميّة الجمعية والهيئات الاقتصادية». التردّد لم يكن موجوداً «على العكس كذلك لدينا وعي لخطورة المسألة، لكننا أمام انتفاضة شعبيّة ولا يمكن التراجع. الوعي للفروقات الطبقية ظهر جليّاً في هذه الانتفاضة، والحقد الطبقي تمثّل بالعنف الذي وجّه إلى سوليدير كشركة خاصة في اليومين الأولين من الانتفاضة لأنها استنزفت دمّ الفقراء».

قبل الانتفاضة بيومين «اعتقلنا أمام السفارة الفرنسية وخضعنا للتحقيق وخرجنا بسند إقامة بعدم التعرض للسفارة مجدداً» تشرح كارين هلال، مشدّدة على أن الحركة «مصرّة على الدخول إلى عقر دار الفساد». الفيديو التوثيقي المسجّل «ضروري لأننا لا نعرف ماذا تفعل بنا السلطة، ممكن تقتلنا». فعل كارين ياتي «من خلفية عائليّة إذ إن الاستشهاديّة سناء محيدلي قريبتي لجهة والدي، والأسير المحرّر أنور ياسين قريبي لجهة أمي. والتغيير لا يحدث بيوم واحد، لكنّنا نودّ ترك رسالة للأجيال المقبلة أننا حاولنا». كارين الثوريّة تركت عملها مؤخراً «لأنني اضطررت إلى مواجهة ظروف العمل غير العادلة والظلم والطرد التعسفي لبعض الزملاء. أنا اليوم عاطلة عن العمل الماجور لكنني أقوم بعمل انتاقضي مقابله كرامة». إلى جانب كارين في خيمة الاعتصام برياض الصلح، جلست والدتها الملتحفة بالكوفية الفلسطينية، الوالدة ذات التاريخ النضالي الشيوعي تشعر أنها سلّمت الشعلة لابنتها فخورة بها «أرى فيهم النبض النضالي والجرأة والوضوح، بيرفعوا الراس كل عناصر الحركة وأعرفهم جميعاً».

البيان الذي تلي من داخل مبنى جمعية المصارف اتهمها بأنها «حزب الاغنياء بتحالفها الطبقي مع السلطة السياسية بوجه الفقراء، وإصدارها منذ 1992 قوانين ومراسيم تشرّع امتصاص دم الفقراء وتكديسه الثروات على حساب الاغلبية المسحوقة». واعلن «بدء المعركة مع حيتان المال للتصويب على مطالب يفترض باي حكومة جديدة تنفيذها». والمطالب تمثّلت بـ«تحويل القروض الشخصية والسكنية من الدولار الى الليرة اللبنانية، إعادة هيكلة القروض الشخصيّة والسكنيّة لأصحاب الدخل المحدود والفقراء ضمن سقوف معيّنة دون أي فوائد اضافية لأنه من غير المقبول أن يدفع الفقراء ثمن أزماتكم وسياساتكم الفاشلة، تحرير بريّاض الصلح، جلست والدتها الملتحفة بالكوفية الفلسطينية، الوالدة ذات التاريخ النضالي الشيوعي تشعر أنها سلّمت الشعلة لابنتها فخورة بها «أرى فيهم النبض النضالي والجرأة والوضوح، بيرفعوا الراس كل عناصر الحركة وأعرفهم جميعاً».

البيان الذي تلي من داخل مبنى جمعية المصارف اتهمها بأنها «حزب الاغنياء بتحالفها الطبقي مع السلطة السياسية بوجه الفقراء، وإصدارها منذ 1992 قوانين ومراسيم تشرّع امتصاص دم الفقراء وتكديسه الثروات على حساب الاغلبية المسحوقة». واعلن «بدء المعركة مع حيتان المال للتصويب على مطالب يفترض باي حكومة جديدة تنفيذها». والمطالب تمثّلت بـ«تحويل القروض الشخصية والسكنية من الدولار الى الليرة اللبنانية، إعادة هيكلة القروض الشخصيّة والسكنيّة لأصحاب الدخل المحدود والفقراء ضمن سقوف معيّنة دون أي فوائد اضافية لأنه من غير المقبول أن يدفع الفقراء ثمن أزماتكم وسياساتكم الفاشلة، تحرير

الحراك في أزمة: الأمل أبقى... الأمل أقوى

نجيب نصرالله

بوقاحة قلّ نظيرها يعاود رياض سلامة إتحافنا بنظرياته عن حاضر المالية اللبنانية ومستقبلها. وبامتهان فظّ للعقول يعلن سعد الحريري عن استعداده وجاهزيته لمعاودة الاضطلاع بتشكيل حكومة جديدة مع اشتراطه السماح له بحرية الاختيار والتوليف. ويتحلّل كامل من الواجبات ومقتضياتها الأخلاقية يعلن وزير التربية أكرم شهيّب عن استئناف الدروس على كامل الأراضي اللبنانية غير المحتلة. وبصلافة واستهتار تعلن المصارف عن إعادة فتح أبوابها بدءاً من صباح اليوم...

يحدث كل ذلك أمام سمع الناس، كل الناس، وبصرهم. إننا أمام تحلّل معلن وسافر من أدنى موجبات المسؤولية الأخلاقية التي كانت تفرض على سلامة الاستقالة. وعلى الحريري الاعتذار عن هربه وتملّصه من تحمّل المسؤولية المباشرة عن تردي الأوضاع وسوئها شبه الشامل قبل الإفصاح النفعي عن حاجته الماسّة إلى الموقع وتمسكّه به. كما كان على شهيّب تفسير وتعليل أسباب «الإشعار الآخر»، الذي سمح بهذا الإغلاق الطويل للجامعات والمدارس في كل لبنان. وعلى أصحاب المصارف تبرير هذا التمادي غير المبرّر بالإقفال وما نتج عنه من خسائر الليرة وارتفاع أسعار السلع... إن هذا يحدث لأن الحراك الشعبي غير المسبوق، الذي تعلقت به الآمال، واشتغلت له السواعد، قد دخل غرفة العناية الفائقة بسبب من فيروسات التوظيف السياسي الرخيص والحرف المريع والاستثمار الوضيع الذي اشترك به حشد من أصحاب المصلحة المضادة الذين تصدّرهم مرتزقة المجتمع المدني وقوى سياسية - طائفية معروفة تمثل الوجه الأبشع للسلطة (القوّات اللبنانية وتوأمها السيامي حزب الإقطاع الجنبلاطي).

> مزة جديدة أثبت دفاع المنظومة المركّب نجاعته في احتواء الاخطار

أخيراً، أمكن لقوى السلطة (بأضلعها السياسية - الطائفية وأذرعها المالية والأمنية والقضائية والإعلامية...) التي انتابها الذعر، وبعون حاسم من القادر الخارجي إياه، أن تطمئن وأن تأخذ نفساً عميقاً. فالإرباك والحيرة الفاجئة التي ظلّلت نهارات وليالي الأيام الثلاثة الأولى قد سجّلت وبدءاً من اليوم الثالث أو الرابع تراجعاً انتظرته وعملت له وعوّلت عليه. والفضل في ذلك لا يعود إلى حكمة المناورات أو لدهاء الألاعيب ولا حتى إلى متانة النظام المتداعي... على ما سنسمع، في قادم الأيام، في معرض تفسير شبه الفشل وتبريره. بل إلى كثرة أخطاء الفريق الآخر وعجزه الفاضح والفادح عن اقتناص الفرصة الاستثنائية التي لاحت. والتي كان يمكن لو توفّر لها الذكاء والحنكة وحسن التخطيط البناء على الهدية الشعبية الثمينة وتثميرها باتجاه فتح الباب أمام إطاحة وتهديم، أو أقله تعرية كامل المنظومة السلطوية التي ابتنتها الحريرية السياسية، وأن يؤدي مهمته النبيلة في استنقاذ الناس من براثن السياسات والبرامج التي أوقعت بالدولة وأفقرت اللبنانيين وأذلتهم.

مرّة جديدة أثبت دفاع المنظومة المركّب نجاعته في احتواء الأخطار، وأكّد على قدرات أفراده المنتشرين في شرايين البلد ومفاصله على الحؤول والتغييرات التي كان لها أن تفتح السبيل أمام إنهاء آلام الناس المفتوحة.

الأخطاء التي أوصلت إلى شبه الفشل كثيرة إلا أن أبرزها كان تخلّف قوى اليسار الوطني (يتقدمها الحزب الشيوعي)، صاحب المسؤولية والمصلحة، والتجربة والمراس النضاليين، عن واجب ومهمة التصدّي المباشر أو غير المباشر للقيادة. وتفضيلها البقاء في الصفوف الخلفية بذرائع واهية ومقولات بائسة أهمها الالتحاق بالشارع والتماهي مع عفوية نبضه بدلاً من قيادته أو تصويب مساراته التي لا يمكن التنبؤ بها، ولا ضمانة بأن يحسن التصويب على ما تقوله التجارب المعروفة. وهو عين ما كانت تحتاجه السلطة التي اهتزت أركانها واحتجب قادتها طيلة أيام. فالتسيّب والفوضى وضبابية العناوين وتداخل الأهداف وعموميتها، وغياب القيادة والتنظيم سمح لهذا وذاك من أصحاب الأغراض بالتسلّل ومن ثم تمكّنه من تزييف العناوين وتشتيت القدرات وتشويهها، وتحويل فعالياتها إلى ممارسات فولكلورية بائسة أضاعت المعنى وشوّهت الهدف. والأرجح أن سبب التخلّف يعود إلى عجز القوى المعنية عن التقاط المعنى العميق والخاص والاستثنائي للغضبة، أو الانتفاضة التي تجاوزت الأسوار الاجتماعية والسياسية الطائفية الحاكمة وعدم استعدادها له. أما الحماسة والاستعجال الذي تجلّى في الفائض الشعاراتي وفوضاه غير البريئة فترك هو الآخر أثراً حاسماً وتسبّب في غياب أو تغييب أهمية برمجة الأهداف وتبويبها التبويب الصحيح، والذي كان له أن يوفّر القدرة على منح الحراك سمات التجذير الفصالي الذي يحتاجه.

ثم كان الفخّ القاتل بالإصرار على مجهولية الفاعلين الحراكيين، والذي عنى أو انطوى، بالنسبة إلى كثيرين، على وجود ما هو غامض، وإلى افتراض وجود «أجندة» ما تحتاج إلى أن تبقى بعيدة عن الأنظار. فالإصرار هذا هو الذي فتح الباب أمام التشكيك الذي ساور شرائح الناس ومعهم القوّة اللبنانية الأكبر، وذات الوزن والتأثير (حزب الله) فجعلها تبتعد، مرغمة، عن الحراك من غير أن تعاديه، إلا بعدما ارتفعت الأصوات الدخيلة على الحراك بالشتم والتعريض الذي أكّد له صحّة شكوكه.

واليوم، وأمام خفوت الآمال المعلقة على الحراك وشحوبها، يرتسم الواقع السوريالي السابق عليه، ويعاود هذا وذاك من أصحاب السلطة أو أدواتها، وبوقاحة مضاعفة، استئناف الأكاذيب إياها. لعلمهم بزوال الخطر وتراجعه وإلا لوجدتهم مدعورين في أوكارهم منتظرين أن تنقض عليهم طلائع المنتفضين الذين ملأوا الشوارع والساحات مسلحين بالغضب الطبقي النبيل. لكن النجاة التي كتبها لهم عجز المنتفضين عن بلورة مطالبهم وقيادتهم الواعية والمسؤولة، فضلاً عن عمومية الأهداف وتشابكها، منحتهم الفرصة لمعاودة الظهور واستئناف ما كان سابقاً على هذه الفرصة التاريخية، والتي سينجم عن فشلها المؤسف مضاعفة الإحباط العام.

إن ما نشهده اليوم من فصول وألاعيب صراع الحصص والتمثيل الطوائفي المهمة لاستيلاد الحكومة، وتجاذباتها التي لم توفّر استعادة الشوارع المذهبية وتأليبها على بعضها البعض، ينذر بأننا أمام مقدمات الإعلان عن خسارة لبنانية إضافية كنا يغنى عنها. ومع ذلك وبرغم قوّة الضربة وفداحة الهزيمة الزاحفة لا نملك إلا أن نردد مع المناضلين الحقيقيين الثابتين على المبادئ والمتمسكين بالقيم الثورية ووعي الانحياز إلى الناس وحقها في العدل الكرامة والحريّة، والذين يتوقون إلى بناء لبنان مغاير، كل المغايرة، أن الأمل بالبلد وبناسه الذين انتفضوا أبقى وأقوى.

على الغلاف

الحريري ما بعد الاستقالة: «تكنوقراطي» يرفضه «الحَراك»

منذ أن قدّم استقالته في 29 تشرين الأول، يُصوّر سعد الحريري نفسه كما لو أنّه غريبٌ عن السلطة، ولا ينتمي إليها. نجح في دمج شارعه بجزء من شارع الانتفاضة الشعبية غداة الاستقالة. لا هدف لديه سوى تكليفه ترؤس الحكومة من جديد. مُستفيداً من أنّه لم تنشأ معارضة جدية ضدّه. لا من المعتصمين ولا من المجموعات المُنظمة. إلا أنّ الأخيرة تؤكد رفضها ترؤسه الحكومة المقبلة

ليا القزي

يتصرّف سعد الحريري، منذ استقالته، كما لو أنّه واحدٌ من «ثوّار 17 تشرين الأول». يريد من اللبنانيين أن يتناسوا أنّه ملتزم بالنموذج الاقتصادي الذي وُضعت أسسه عام 1992، وأوصل البلاد إلى حالة الانهيار الحالية، وأنّه شريك التيار الوطني الحرّ في التسوية الرئاسية والحُكم، وأنّه رئيس الحكومة التي انتهجت سياسة التقشّف، وسعت إلى فرض المزيد من الضرائب على الفقراء والاستدانة أكثر وزيادة الفوائد على الدين العام، وأن بعض الوزارات المحسوبة عليه، وتحديداً الاتصالات، «ارتبكت» ما أدى إلى اندلاع الانتفاضة. فجأةً، بدأ التسويق أنّ الحريري لا ينتمي إلى «منظومة الفساد الحاكمة»، بل هو رجلٌ «مغلوب على أمره»، وقد جرت مُصادرة صلاحياته» من قبل التيار العوني. حتّى في عزّ الاعتراض الشعبي، لم يكن غضب أكثرية الناس موجّهاً ضدّ رئيس السلطة التنفيذية، بل بدا أنّ ثمة توجّهاً لتحييده. ومع استقالة الحكومة، لم تفرح الأغلبية بسقوطها، أكثر من الاحتفال بسقوط الوزير جبران باسيل. عملياً، خرج الحريري من الوحل من دون أن يتّسخ، فكانت الفرصة المناسبة ليُحوّل «الشارع» إلى مكسب له، يلمّع من خلاله صورته، فيتمكّن من العودة رئيساً لأي حكومة، أكانت سياسية أم انتقالية أم تكنوقراطاً. «التكنوقراط» في أدبيات تيار المستقبل، يأتون على شاكلة فؤاد السنيورة ورياض سلامة ومحمد شقير.

هيمنة برنامج تيار المستقبل السياسي على الشارع، بعد استقالة الحريري، والتقاطه مفتاح إقفال الطرقات في المناطق التي تضمّ مؤيدين له، بأتت واقعاً. ومنذ يومين، بدأت ترتفع في «ساحات النصّال» أصواتٌ تفصل بين الـ«كلّن» وبين سعد الحريري. المجموعات المدنية والسياسية المعارضة، تعتبر أنّ الأمر محصور «في أفراد مُنظمين، أكان من تيار المستقبل أم جهات أمنية، دُفعوا للقيام بذلك، ولكنّهم لا يُمثلون الثورة». إلا أنّ البعض يُحمّل هذه المجموعات مسؤولية تحييد الحريري عن المعركة، من خلال «حرفها الانتفاضة عن أهدافها الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية»، مُقابل «فبركتها» ومساهمتها في تسويق الشتائم للعهد وباسيل ونبيه برّي، حصراً. الردّ الجماعي يأتي بأنّ «ولا أحد منّا كان قادراً على التحكّم بالشارع. هناك عوامل عدّة أدّت إلى تصويب الخطاب باتجاه مُعيّن، أبرزها تباهي التيار طيلة الأشهر الماضية بأنّ هذه حكومة العهد الأولى، بالإضافة إلى خطاب التيار الطائفي، لا سيّما بعد موجة الحرائق».

المسوّدات أمام مجموعات الحَراك، للفترة المقبلة، تضمّ سيناريوهات عدّة لردّة الفعل المُفترض أن تُقابل بها تشكيل الحكومة الجديدة، بناءً على تركيبتها. احتمال عودة الحريري إلى رئاستها، واردة جدّاً، لا سيّما مع وجود توجّه لدى مختلف القوى السياسية «للتفاوض معه». فماذا سيكون موقف المجموعات والأحزاب المُعارضة؟ بالنسبة إلى الحزب الشيوعي، «نحن ضدّ عودة أي شخص من الطقم السياسي الذي أثبت فشله وأوصلنا إلى حافة الانهيار». ويُشير مسؤول العلاقات السياسية في «الشيوعي»، حسن خليل إلى أنّه منذ اليوم الأول «أطلقنا مبادرة قائمة على أربع نقاط، منها تكليف حكومة انتقالية وطنية، بمعنى أنّها خارج المنظومة الحاكمة، تعمل على إقرار قانون انتخابي جديد قائم على إلغاء القيد الطائفي، واستعادة المال العام المنهوب». لا يتحمّس «الشيوعي» كثيراً لحكومة تكنوقراط، «نريد حكومة انتقالية لفترة ستة أشهر تكون لها مهمة واضحة، ولا مشكلة إن كانت سياسية». وفي الإطار العام نفسه، يتحدّث مفوّض العلاقات السياسية في حركة «مواطنون ومواطنات في دولة»، معن الأمين، عن «حكومة انتقالية مع صلاحيات تشريعية، مُشكّلة من أشخاص يملكون المعرفة بالأزمات المالية والسياسية للمعالجة، والجرأة لتوزيع الخسائر في الفترة المقبلة بأسلوب عادل وهادف، وأحرار من دون ارتباطات خارجية وداخلية». هذه الشروط، لا يعتقد الأمين أنّها «تنطبق على أي واحد من زعماء الطوائف».

ثمّة عمل جدّي لتصوير الحريري كـ«بطل قومي» استجاب لمطالب شعبه. «أبداً ليس كذلك، وهو جزء من المنظومة، لديه كتلة نيابية وازنة موجودة في الحكم منذ أيام رفيق الحريري، وهم الذين أنتجوا السياسات المالية الموجودة اليوم»، بحسب تحالف «وطني»، الذي اتفق مع مجموعات أخرى على معايير لشكل الحكومة المقبلة، ورئيسها، وهي أن تضم أفراداً مُتخصّصين ومن خارج الأحزاب، مع الفصل بين النيابة والوزارة. «وطني» لن يُساوم على محاولة إعادة الحريري تعويم نفسه، تماماً كموقف «لحقي». يقول عضو هيئة التواصل في الشؤون العامة علاء الصايغ، إنّ «رفض عودة الحريري رئيساً للحكومة، قاطع. ما يتقطع مع الناس»، خاصة في وجود إدراك أنّ «عودته ستؤدي أيضاً إلى عودة وجوه سياسية أخرى لحصول توازن، فهكذا يعمل نظام المحاصصة لدينا، والمعترضون لن يقبلوا بذلك».

> ستعود المجموعات إلى الشارع في حال إعادة تكليف الحريري

اللغة «الجازمة» التي تتحدّث بها الأحزاب والمجموعات المذكورة، تتحول إلى «ليونة» لدى مجموعات أخرى. يقول زياد عبس (Re - Lebanon) إنّ التعاطف مع الحريري غير موجود لدى المجموعات الناشطة، ولكن «أصحاب الواقعية السياسية يعتبرون أنّه إذا فرضت التوازنات عودة الحريري إلى رئاسة الحكومة وشكّل حكومة إنقاذ، كان أكثرية الوزراء فيها مستقلين، مع بقاء الوزارات السيادية في يد الأحزاب، قد لا يُمانعون ذلك». يوضح عبس أنّه «لا نريد عودة الحريري، ولدينا مُرشح نحاول التسويق له، ولكن هوية رئيس حكومة الإنقاذ، لن تكون مهمة طالما أنّها لديها صلاحيات مُحددة، والأكثرية داخلها مستقلون، مع برنامج عمل واضح». على المستوى الشخصي، ليس العميد المتقاعد جورج نادر (حراك العسكريين المتقاعدين) بعيداً عن الرأي غير المُعارض لإعادة تكليف الحريري، إذا ما فرضته «الأكثرية في الاستشارات المُلزمة، فنحن متفقون أنّ التغيير يتمّ وفق الآلية الدستورية». فضلاً عن أنّ إعادة تكليفه قد تأتي على صيغة «تسوية لإرضاء الشارع الذي تتم محاولة استغلاله وجرّه إلى نزعة مذهبية. فتجب حماية الثورة». إلا أنّ حراك العسكريين المتقاعدين و«هيئة تنسيق الثورة»، يُفضلان تكليف شخص «ينتمي إلى نادي القضاة، غير تابع لأي حزب»، يقول نادر.

ماذا إذا أعيد تكليف سعد الحريري؟ الجواب يأتي موحّداً: «العودة إلى الشارع والاعتراض».

ترفض المجموعات والأحزاب عودة أي شخص من «الطقم السياسي» (هيثم الموسوي)

طرابلس: صراعات المنصّة (لا) تهدّد «أيقونة الثورة»

عبد الكافي الصمد

«أعتذر على ما صدر مني بحق أحد السياسيين. أعتذر من سماحة السيّد (حسن نصر الله)». بهذه الكلمات، عبّر الفتى كريم التوم على العام لحزب الله، أول من أمس، من المنصة في ساحة عبد الحميد كرامي (ساحة النور)، أمام المحتجّين الذين تجمّعوا فيها. التوم الذي يعتبر ما جرى «غلطة وصارت»، يوضح أنّ أحمد باكيش طلب منه الصعود والغناء، «وقال لي اشتم هذا (...) ففعلت»، مضيفاً: «أنا لا مشكلة لي مع السيّد نصر الله وحزب الله. كلنا شعب واحد». أحمد باكيش هو نفسه الشخص الذي «قاد» في 6 تشرين الأول الماضي مسيرة احتجاج أمام قصر رئيس الحكومة السابق نجيب ميقاتي في الميناء، «بسبب خلافات مادية مع الآخير»، وسبق أن اعتقلته استخبارات الجيش بتهمة الإساءة إلى رئيس الجمهورية. ويوم أمس، نشر أحمد باكيش على «فايسبوك» فيديو مباشر (سارع إلى محوه) يتباهى فيه بشتم نصر الله، مؤكداً أنّه مسؤول عن كلامه، «ومُستعد أن أشتمه مرّة ثانية». تمكّن باكيش من ممارسة «سطوته» على الفتى التوم، كونه كان حتى الثالثة من بعد ظهر أمس، «المشرف» على المنصّة، مندوباً عن «ثورة المرحومين»، التي انطلقت مع الأكاديمي فوزي فرّي، وكانت أول من بدأ الاعتصامات الاحتجاجية في المدينة، ولا سيّما ما يُبث منها من كلام، حرف الحراك الشعبي في الآونة الأخيرة عن أهدافه، ما أدّى إلى انتشار دعوات عدّة لإبعاد من يشرف عليها وتسليمها لآخرين، «حرصاً على الحراك من التشويه، وعدم إعادة طرابلس إلى زمن التوتر الأمني وجولات الاشتباكات، بعد الصورة الجميلة السلمية التي عكستها المدينة خلال الأيام الماضية، وجعلت منها أيقونة الثورة»، يقول محمد الحاج أحد الناشطين. فقبل شتم الأمين العام الحميد الثاني. ناشطون في الحراك الشعبي يتهمونه «بالتبعية لأكثر من جهة سياسية، وحتى أجهزة أمنية، وأنّه أحد العناصر التي تديرها غرفة عمليات تُشرف من بعيد على حركة الاحتجاج في طرابلس».

بالعودة إلى قصة الهتاف ضدّ نصر الله، فقد «جوبه بالرفض الكبير له، وكان هناك تأكيد بأنّه لا يُمثّل طرابلس»، بحسب أحد أعضاء «وطني». وقد أخلت الأجهزة الأمنية سراح التوم، بعدما تمنّى نصر الله ذلك. أما والد الفتى، المختار حسام التوم، فجدّد اعتذار ابنه، «ليس من صفاتنا شتم أحد، وخصوصاً من

> أطلقت الأجهزة الأمنية سراح كريم التوم بعد طلب نصر الله ذلك

السياسيين أو رجال الدين، لكن يبدو أن أحداً «وزّ» على راس ابني كي يقوم بفعلته». هذه الحادثة، وما يجري على منصة مبنى براد الغندور المهجور المشرفة على الساحة، تُثير استياء في المدينة، ولا سيّما ما يُبث منها من كلام، حرف الحراك الشعبي في الآونة الأخيرة عن أهدافه، ما أدّى إلى انتشار دعوات عدّة لإبعاد من يشرف عليها وتسليمها لآخرين، «حرصاً على الحراك من التشويه، وعدم إعادة طرابلس إلى زمن التوتر الأمني وجولات الاشتباكات، بعد الصورة الجميلة السلمية التي عكستها المدينة خلال الأيام الماضية، وجعلت منها أيقونة الثورة»، يقول محمد الحاج أحد الناشطين. فقبل شتم الأمين العام لحزب الله، صعد شاب وأخذ يكيل المديح ويهتف شعارات مؤيدة لرئيس الحكومة المستقيل سعد الحريري، فما كان من طرابلسيين إلا أن أسكتوه معترضين.

الاستياء الكبير من أحمد باكيش جعل كثيرين يتوعدونه بالرشق بالبندورة والبيض إذا صعد الى المنصة. بالتزامن، تسلّم «حراس المدينة» أمس المنصة، مع الإشارة الى أنّهم يُشرفون على التنظيم اللوجستي في الساحة. وقال المشرف على «حرّاس المدينة» جمال بدوي، إنّ «ساحة الاعتصام ستبقى عروس الساحات»، منتقداً ما سماه «الخرق الفاضح الذي حصل لتشويه الثورة وإعادة الخطاب التحريضي الطائفي، وتجييرها للمصالح الفئوية الخاصة»، وهو أمر شدد عليه أيضاً محمود شوك الناشط في «حراس المدينة»، الذي أشار إلى أنّه «ممنوع نهائياً الكلام النابي أو شتم السياسيين أو رجال الدين، أو ما يمسّ كراماتهم. ما حصل لن يتكرر». المفتوح الذي أقفل حركة السير من جهاته كافة. وكان بارزاً عناد المعتصمات في استئناف الاعتصام، برغم العنف الذي تعرّضن له من القوى الأمنية، من الضرب إلى مصادرة هواتف بعضهن.

حتى ساعة متأخرة من ليل أمس، تمكن المعتصمون من قطع الطريق وبرز حجم العناصر المنتشرة في محيط التجمع في الحديقة المقابلة لعدد من فروع المصارف التي شهدت أمس زحمةً مودعين بعد أسبوعين من الإقفال.

وإزاء قمع أمس، أصدرت الهيئة بياناً استغربت فيه «التصرف الاستفزازي والخشن للقوى الأمنية التي أطبقت على المعتصمين واعتدت عليهم بوحشية، ما أدى الى سقوط 5 إصابات في صفوف المتظاهرين السلميين». وأكدت «استمرار تحركاتنا السلمية وعلى حقنا الذي كفله الدستور في التظاهر والاعتصام والتعبير عن الرأي».

الشيوعي واتحاد الشباب: باقون في الساحات والإعلام يغيّبنا

فاتن الحاج

عندما طلب اتحاد الشباب الديموقراطي اللبناني، قبل يومين وفي تعميم داخلي عاجل، من كل الرفاق «الانسحاب فوراً في بيروت لغياب أفق التحركات الحاصلة الليلة وحفاظاً على سلامتهم»، لم يكن يقصد الخروج من الانتفاضة الشعبية. رئيس الاتحاد عدنان المقداد أوضح لـ«الأخبار» أنّ التعميم مرتبط بظرف استثنائي، ليلة صدوره، وهو «الهرج والمرج الناتج عن المواكب السيّارة التي خرجت بها مجموعات حزبية في قلب بيروت، ولا صلة لهذا التعميم بدورنا في الحراك والموقع الطبيعي لنا في مشروع التغيير الوطني».

وكان الاتحاد استغرب في وقت سابق زجّ اسمه ضمن لائحة شخصيات سياسية وأحزاب معلومات صحافية صدرت في 28 تشرين الأول الماضي.

وقال المقداد إن «خيم طلاينا ثابتة في العازارية ورياض الصلح، وحاضرون في كل المناطق، ونتجه إلى تركيز المطالب الشعبية نحو المطالب السياسية، وفي مقدمتها اسقاط النظام السياسي وإعادة الهندسة الاقتصادية وفرض الضريبة التصاعدية على المصارف والشركات وحيتان المال».

الحزب الشيوعي الذي زج اسمه هو الآخر ضمن اللائحة نفسها باق أيضاً في الساحات في بيروت والمناطق، بحسب عضو المكتب السياسي للحزب عمر ديب الذي شرح كيف بدأت المجموعات الفاعلة في الانتفاضة تنظم صفوفها من خلال لجان تنسيقية مشتركة خاصة بكل منطقة (لجنة بيروت، لجنة صيدا، لجنة حلبا، الخ)، فيما يدير اللجان ناشطون متنوعون على مستوى كل ساحة. وبدا ديب مقتنعاً بأنّ مثل هذه اللجان تعكس تمثيلاً حقيقياً للناس بخلاف التحالفات والأطر والقيادة الفوقية.

> تشكيل لجان تنسيقية خاصة بكل منطقة وتلويح بتصعيد المواجهة مجدداً

ولفت المسؤول الشيوعي إلى «أننا شاركنا مع غيرنا في فرض الإضراب العام بالقوة عبر تصعيد المواجهة وإقفال الطرقات، ثم دعينا بعد استقالة الحكومة إلى فتح الطرقات والاحتشاد في الساحات من أجل تشكيل حكومة انتقالية وطنية من خارج قوى السلطة، لكن يبدو أننا، مع شد الشوارع والمماطلة في تحديد موعد الاستشارات النيابية والتأليف، عدنا إلى المربع الأول حيث ليس مستبعداً أن نعود إلى الشارع مجدداً». في هذه الأثناء، ينظم الحزب هذين اليومين سلسلة ندوات كما يعد الأحد لتظاهرات حاشدة في بيروت والمناطق.

وعن الانطباع بأن مشاركة الحزب في الانتفاضة ليست بالزخم المطلوب، قال ديب إن الحزب حاضر عملياً وسياسياً بكل قدراته في بيروت والمناطق ويؤدي دوراً مركزياً في النقاشات مع الناس والتنسيق الميداني مع عشرات الأطر والحملات وأفرقاء سياسيين ومنهم النائب أسامة سعد، بهدف استعادة الأموال المنهوبة عبر الهندسات المالية، ومحاسبة السارقين، فضلاً عن المساهمة في صياغة الأوراق البديلة لا سيما بيان الاقتصاديين، وورقة تتعلق باستعادة الأموال المنهوبة وغيرها من أوراق العمل.

لكن ديب أقر بأنّ الثغرة الأساسية التي لا يتحمل مسؤوليتها الحزب هي «عدم حضورنا الفاعل في الإعلام نتيجة قرار واضح من بعض الوسائل الإعلامية بعدم استضافتنا ووضعها فيتو علينا».

(هيثم الموسوي)

صيدا: إيليا يخرف الهدنة

أماك خليه

نحو ثلاث ساعات، وقفت عفيفة القنواتي وسط الطريق عند تقاطع إيليا في صيدا. كادت بعض السيارات أن تدهسها، لكنها لم تأبه ولم تتعب، مع غيرها من المعتصمين والمعتصمات، عادت أمس إلى التقاطع، خارقين هدنة الثماني والأربعين ساعة التي منحها الحراك للسلطة لكي تنفذ شيئاً من مطالبه. لم ترضهم وعود رئيس الجمهورية ميشال عون التي لا تزال برأيهم حبراً على ورق. عادوا لكي لا يقال إن «صيدا أكلت الكف وامتثلت لترهيب العسكر والملمات اعتصامها الذي كان مفتوحاً لأسبوعين». لم يكن من بينهم مناصر للرئيس سعد الحريري ممن صادروا التقاطع أول من أمس، احتجاجاً على استقالته. استعاد أهل الحراك ساحتهم. ذلك مبرر البعض للنزول مجدداً إلى الشارع «سلميّة وخبز وثورة وحرية». لكن القنواتي كانت من فئة الرافضين للخروج من الأساس. نالت شهادة في الدراسات العليا في أكثر من اختصاص منذ سنوات، ولم تفلح في الفوز بفرصة عمل لأسباب تتعلق بالأعراف اللبنانية كحجابها أو طائفتها أو انتمائها السياسي. أصرت على استئناف الاعتصام وقطع الطريق كصرخة متجددة بوجه ذلك النظام. لم تلبّ طلب رفاقها والقوى الأمنية والجيش بأن تزيح من أمام السيارات. وبعد ثلاث ساعات، حضر ابن شقيقها، وهو من عناصر الشرطة القضائية، محاولاً إقناعها بالخروج من الشارع. بكيا في مشهد مؤثر، ثم اصطحبها إلى حديقة منتصف الطريق التي تحولت إلى مقر الاعتصام الجديد.

رفاقُها حاولوا قطع الطريق فجوبهوا بقمع لافت من قِبل جنود الجيش وعناصر الاستخبارات، ما أدى إلى سقوط جرحى، منهم خمسة نقلوا إلى المستشفى. وكان المعتصمون قد جابوا شوارع المدينة في تظاهرة حاشدة رافعين ما وصفوه بأطول علم لبناني. مصادر هيئة حراك صيدا لفتت إلى نية المعتصمين إحياء اعتصام إيليا المفتوح الذي أقفل حركة السير من جهاته كافة. وكان بارزاً عناد المعتصمات في استئناف الاعتصام، برغم العنف الذي تعرّضن له من القوى الأمنية، من الضرب إلى مصادرة هواتف بعضهن.

لا العهد ولا غيره من الأندية قادرٌ حالياً على مقارعة كبار القارة (عدنان الحاج علي)

مع اقتراب موعد نهائي كأس الاتحاد الآسيوي بين العهد اللبناني ونادي «25 ابريل» الكوري الشمالي، يكثر الحديث في الأوساط الكروية اللبنانية عن أسباب عدم مشاركة الأندية اللبنانية في مسابقة دوري ابطال اسيا. لهذا الامر اعتبارات كثيرة، ابرزها «عدم مطابقة الكرة اللبنانية للمواصفات»!

كرة آسيا

الأندية اللبنانية «لا» تحلم بدوري الأبطال

علي زين الدين

بدءاً من العام المقبل، يرتفع عدد الأندية المشاركة في بطولة دوري أبطال آسيا، إلى 40 نادياً، بعدما انحصرت المشاركة في النسختين الماضية بـ32 نادياً. منطقة غرب آسيا ستشهد زيادة مجموعةٍ واحدةٍ من أربعة أندية، وكذا الأمر عينه في شرق القارة. الاتحاد الآسيوي لكرة القدم أعلن أنه لم يجر أي تغيير على المقاعد المخصصة لأفضل ستة اتحاداتٍ وطنية (بحصل كل اتحاد على مقعد مباشر واحد على الأقل)، فيما يتنافس باقي الاتحادات على مقاعد اللعب فقط، (على مباراة الملحق الفاصلة المؤهلة لدور المجموعات). على الرغم من زيادة عدد المشاركين، لن تتمكّن الأندية اللبنانية من المشاركة، ما دامت لم تحصل على الرخصة الآسيوية، وحتّى العهد، الذي يخوض نهائي كأس الاتحاد الآسيوي الإثنين المقبل، لن يكون بمقدوره المشاركة أيضاً، وربما، ليس في مصلحته ذلك.

بعد 11 عاماً على وصول الصفاء إلى نهائي كأس الاتحاد الآسيوي (سبقه النجمة بثلاث سنوات)، يخوض العهد نهائي بطولة الأندية الآسيوية الثانية، بعد دوري الأبطال. الحلم قريبٌ من التحقّق، لكنه حلم أندية «الصف الثاني»، تلك التي لم تشارك حتّى في البطولة الأقوى. الجمهور اللبناني يأمل مشاركة الفرق المحلّية في دوري الأبطال، على الرغم من الاعتراف بصعوبة هذه المشاركة، فيما يرى بعضه، أن العهد تحديداً، قادرٌ على تحقيق نتائج إيجابية فيها، لكن الواقع يفرض على الأندية اللبنانية أن تُبقي طموحاتها «على قدها»، فهي لم تحصل على الرخصة الآسيوية، بل لم تسعَ للحصول عليها، وحقيقة، يبدو أن لا مصلحة لها في ذلك، إذ إن مشاركاتها الأخيرة متواضعة، وهذا يشمل نتائج النجمة والأنصار والصفاء وطرابلس والسلام زغرتا، من الفرق التي تلعب في الدرجة الأولى، في حين أن العهد وصل أخيراً إلى نهائي كأس الاتحاد، ومشوار تأهله لم يكن سهلاً. فكيف يُمكن لهذه الأندية أن تصمد في مواجهة نظيرتها من قطر والسعودية والإمارات وإيران وغيرها من الأندية التي لها باعٌ طويلٌ في المشاركات القارية، وتلعب ضمن دوريات محترفة، وتبلغ ميزانية بعضها مجموع ميزانية الأندية الـ12 في الدرجة الأولى اللبنانية، بل تكبرها أيضاً، ولا مبالغة في الحديث أن بعض أندية غرب آسيا، تبلغ ميزانيتها مجموع الأندية اللبنانية في كل الدرجات!

(عدنان الحاج علي)

الأندية بعيدة عن تطبيق المعايير

قبل توضيح الجوانب التي تحتاج الأندية إلى تطبيقها حتى تحصل على الرخصة الآسيوية للمشاركة في دوري الأبطال، يجب إيضاح أن الأندية اللبنانية تحصل على نصف مقعدٍ فقط، والمشاركة تكون من الدور التمهيدي الأول، الذي يؤهّل إلى الدور الثاني فالثالث، قبل التأهّل إلى دور المجموعات. هذا يعود إلى تصنيف الاتحادات البالغ عددها 46 اتحاداً في القارة، وفقاً لأداء المنتخبات الوطنية والأندية على مدار الأعوام الأربعة الأخيرة في مسابقات الاتحاد الآسيوي (في حالة لبنان، هذا يشمل مسابقة كأس الاتحاد الآسيوي ونتائج المنتخب الوطني). حالياً، يحتل الاتحاد اللبناني المركز الـ12 بين الاتحادات الوطنية، ما يؤهله للحصول على نصف مقعد.

عموماً، يُلزم الاتحاد الآسيوي الأندية التي تريد المشاركة في دوري الأبطال بالحصول على الرخصة، وهي تحتاج إلى تطبيق ستة معايير: الرياضية والبنى التحتية والإدارية والقانونية والمالية، ومعايير الأعمال والتجارة والترويج. بشكلٍ عام، تفشل معظم الأندية في الحصول على الرخصة بسبب عدم تطبيقها للمعيار المالي.

في الواقع، يتّضح أن بعض الأندية اللبنانية، كالعهد والأنصار والنجمة، قادر على تطبيق العديد من المعايير، لكنه أيضاً بحاجةٍ إلى مساعدة من الاتحاد الوطني، أو إدارات الملاعب، خاصة في ما يخص الجوانب الرياضية (تتعلّق بنبذ العنصرية والتحكيم وقوانين اللعبة وفرق الشباب والرعاية الطبية)، كما البنى التحتية (اعتماد ملعب تتوافر فيه غرف مراقبة ومنطقة للجماهير وإسعافات أولية وخطة إخلاء معتمدة وجاهزية المرافق التدريبية والصحيّة وسلامة عامة ولوحات إرشادية ووجود أماكن مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة) وغيرها من الأمور، غير المتوافرة في جميع الملاعب اللبنانية، التي لا توفّر إداراتها جهداً لتنظيف الملاعب حتّى، أو تركيب مقاعد لترقيمها، كما يفرض اتحاد القارة (أندر نادي العهد قبل نحو أسبوعين بسبب عدم ترقيم مقاعد المدينة الرياضية). وفي حين تستطيع الأندية تأمين هذه الأمور، في حال وفرت السيولة المالية لها، كما تطبيق الجوانب الإدارية، التي تتعلّق بتعيين سكرتير للنادي، ومدير عام ومسؤول مالي ومسؤول أمني ومسؤول إعلامي ومسؤول طبي، إلى جانب اختصاصي العلاج الطبيعي، ومدرب الفريق الأول ومساعده ومدير برنامج تطوير الشباب ومدربو الشباب وحراس الأمن والسلامة، تبدو أنها غير قادرة على تطبيق المعايير المالية، وهذه تشمل القوائم المالية السنوية، وعدم وجود مستحقات ناتجة عن انتقال اللاعبين، كما عدم وجود مستحقات للموظفين والهيئات الاجتماعية، وتوضيحات كتابية قبل صدور الترخيص ومعلومات مالية مستقبلية وضرورة تحديث البيانات المالية المستقبلية ومراجعة القوائم المالية للفترة المبدئية، والعالم

> الأندية اللبنانية غير قادرة على تطبيق المعايير الآسيوية في الوقت الراهن

بالشؤون المالية للأندية اللبنانية، يُدرك أن عليها ديوناً، ليس للاعبين ومدربين فحسب، بل إلى فنادق ومرافق رياضية وشركات البسة، إلى جانب التأخّر في دفع الغرامات أيضاً، وذلك إلى جانب تهرّبها من دفع حصة الاتحاد اللبناني من تسجيل عقود اللاعبين، عبر تغيير الأرقام المدفوعة لهم.

فعلياً، تبدو المشاركة في دوري الأبطال شبه مستحيلةٍ حالياً، وربما حتّى سنواتٍ مقبلة، لكن ذلك لا يعني أن الأندية اللبنانية محرومة من ذلك دائماً، لكنها تحتاج إلى الكثير من العمل، وذلك إلى جانب توافر السيولة المالية الكبيرة نسبياً، حتّى تتمكّن على الأقل من مجاراة اتحاداتٍ مجاورة، استحصلت على الرخصة، كالزوراء والقوة الجوية العراقيين (شارك الأول في النسخة الحالية وحصل الثاني على نصف مقعد من دون أن يتأهّل إلى دور المجموعات).

النتائج تفضح أيضاً

إذاً، الأندية اللبنانية غير قادرة على تطبيق المعايير الآسيوية في الوقت الراهن، وهي فعلياً ليس في مصلحتها المشاركة في البطولة أساساً. المستوى مختلف، والفرق غير القادرة على التأهّل إلى نهائي منطقة غرب آسيا في كأس الاتحاد، كيف لها أن تجاري الفرق الخليجية مثلاً في دوري الأبطال؟ أداء العهد (وهو المفترض أنه الأفضل محلياً)، أمام الاتحاد السعودي في مسابقة كأس محمد السادس للأندية الأبطال، يوضح هذه المسألة، علماً بأن الفريق السعودي يقبع حالياً في المركز الـ11 ضمن بطولة الدوري. هذه الأندية تنفق ملايين الدولارات، وتتعاقد مع مدربين ولاعبين أجانب لا يمرّون على الدوري اللبناني. الحديث هنا عن أسماءٍ عالمية، زيارتها للبنان ليومين هي حدثٌ استثنائي، فكيف أن تنضم إلى الأندية؟

في الواقع، لا العهد، ولا غيره من الأندية، قادرٌ حالياً على مقارعة كبار القارة. هذه الأندية تحتاج إلى أكثر من تطبيق بعض المعايير، هي بحاجةٍ إلى نظام محترف، يشمل عمل اتحاد اللعبة والمرافق الرياضية ومستوى الدوري، بل تحتاج حتّى إلى فرق منافسة، ليس كتلك غير القادرة على تأمين ميزانية 300 ألف دولار في الموسم الواحد. حقيقةً، يبدو أن الأندية اللبنانية لا تحلم حتّى بالمشاركة في بطولة الأندية الأبرز آسيوياً، طالما أنه لا مصلحة لها في ذلك، ويبقى الحلم يراود الجماهير فحسب.

سبوت لايت

لم يغِب المشهد الرياضي عن الحراك الشعبي في ساحات لبنان. فاطلّت مشاهد معترضة على «السياسة الرياضية» المرتبطة اصلاً كما يعلم الجميع بالسياسة نفسها. مشاهد تركت مطالبات عند الجمهور بامورٍ معيّنة. وهي عكست في مكانٍ ما مدى اهمية الرياضة عند قسم كبير من ابناء المجتمع الذين لم يسقطوها من كل تلك المطالب الرامية إلى عيش حياة مثالية في البلاد

مطالب واتهامات بالفساد للاتحادات

«ثورة» رياضية في قلب الحراك الكبير

شربل كريّم

بين المزاح والجدّ تنوعّت مطالب «شعب الرياضة» في ساحة «الثورة». فهناك من أراد المزاح مطالباً بتعاقد النجمة مع النجم البرتغالي كريستيانو رونالدو، وهناك من قالها بجديّة وبرباطة جأش مطالباً بإسقاط اتّحادات أساسية.

هو لبنان بلد التناقضات الذي أصبح بلد المطالبات في الوقت الحالي، حيث رأى الجميع فرصة للانقضاض والانقلاب على ما كان محرّماً أو ممنوعاً المطالبة به، ولو أن البعض في الشارع الرياضي لم يخفِ يوماً امتعاضه من «سلطة» حاكمة في هذا الاتّحاد أو من قرارات خرج بها اتّحاد آخر.

لكن الجرأة المذكورة هنا عند فئة معيّنة من الجمهور الرياضي، جعلته يذهب إلى أبعد من ذلك في الشارع ليربط الرياضة بالفساد المستشري في البلاد غير آبهٍ بصور تنقل مطالبه وهو مكشوف الوجه، وغير مكترث لخروجه مباشرة على الهواء عبر شاشة التلفزيون ليتّهم وينتقد جهة رياضية مسؤولة.

مشهدان من صور رياض الصلح اختصرا الكلام المذكور سلفاً، أوّلهما يطالب بإسقاط الاتحاد اللبناني لكرة القدم، وثانيهما يتّهم الاتّحاد اللبناني لكرة السلة بالفساد.

وبعيداً من الأسباب التي دفعت بعض الشبان إلى حمل هذه المطالب والاتهامات إلى الشارع، كان من الطبيعي أن تكون الرياضة حاضرةً في الحراك الحاصل، إذ إن القسم الأكبر من المتظاهرين هو من الجيل الشاب الذي يمكن الشعور بأنّه من روّاد الملاعب من خلال هتافاته والموشّحات التي عدّل من كلماتها ولقّنها إلى بقية المتظاهرين وتركت تأثيرها من دون شكّ في كلّ الساحات.

أضف أن للرياضة مطالب كثيرة لا تعدّ ولا تُحصى، وهي التي تعيش بمختلف أنواعها أوضاعاً صعبة جداً، بدا لقسم كبير من متابعيها أن السياسة هي من الأسباب الرئيسية التي أوصلتها إلى هذه الحال.

من هنا، يمكن القول إن الثورة لو كانت رياضية بحتة لكانت أولى مطالب الشارع الرياضي هي إبعاد التأثيرات السياسية عن الرياضة عامةً، إن كان على صعيد اختيار رؤساء وأعضاء الاتّحادات أو إن كان من خلال الدعم الذي تحصل عليه الأندية بأطيافها المختلفة.

والواقع أن مطالب الشعب بتشكيل حكومة من ذوي الاختصاص هو أكثر ما تحتاج له الرياضة، إذ بدا واضحاً في تلك المرات النادرة أن المدركين لتفاصيل الرياضة التي يشرفون عليها يمكنهم إعطاؤها دفعةً إلى الأمام وتحسين وضعها بشكلٍ عام، بينما بقيت رياضات أخرى تدور في دوامة التراجع بفعل تمسّك بعض الإداريين بمناصبهم التي عيّنتهم بها أحزاب فيها، من دون أن يهتمّهم مدى نجاحهم في المشروع الذي يضطلعون به. لذا لا ضير من القول إن هناك مجموعة كبيرة من الاختصاصيين والمثقفين رياضياً على أعلى مستوى، من أجل المساهمة في إنجاز ما قبل الاستحقاقات المفصلية، وهو وزير مطلوب أيضاً ألّا يتدخل في عمل الاتّحادات أو يفرض شروطاً عليها.

هذا في المشهد العام والمطالب الأساسية التي يبدو أنها تحتاج إلى ثورة منفردة لتحقيقها بفعل استحالة التجاوب مع هذه المطالب. لكن الأكيد أن مطالب من الفئة الثانية كان ليخرج بها «ثوار» الرياضة لتحسين أوضاعهم، منها تأهيل الملاعب من كل جوانب، إذ أن دورات المياه حتى غير مؤمّنة في قسم كبير منها، وهي أقل ما يمكن تأمينه إلى كلّ من يتكبّد عناء المجيء إلى الملعب من مناطق بعيدة لمتابعة فريقه المفضّل. وهذه المشكلة ترتبط على وجه التحديد بملاعب كرة القدم أكثر من غيرها. تلك الملاعب التي كانت قد أعلنت الثورة بطريقة غير مباشرة من مدرجاتها اعتراضاً على الوضع العام في البلاد من دون أن ينصت أحدٌ إلى الإنذار الذي وجّهه جمهورها ليشكّل لاحقاً رأس حربة في الساحات.

مطلبٌ آخر قد يكون منطقياً إلى حدٍّ بعيد وهو ربما فكّر فيه العديد من نجوم الرياضة الذين تقاطروا إلى الساحات أخيراً، وهو تأمين ضمانات للاعبين الذين يقضون ربيع عمرهم في الملاعب، ثم يعيش قسمٌ كبيرٌ منهم حياة بائسة أو يجدهون للعثور على وظيفة براتب متواضع كون ما يتقاضونه حالياً في رياضة غير محترفة لا يمكنه أن يؤمّن لهم مرحلة اعتزال كريمة.

ومن المطالب التي يمكن أن يضعها الرياضيون في الحسبان هو إنشاء قناة رياضية تؤمّن للجمهور مشاهدة أكيدة للمباريات، بعيداً من القنوات المحلية غير المتخصصة، والتي غالباً ما يشنّ عليها المشجعون الهجوم عند عدم التقائها مع العديد من الاستحقاقات الرياضية، وذلك رغم أن الكل يعرف مدى الكلفة العالية التي ترخي بظلالها على القنوات لنقل المباريات، ومدى المخاطرة التي تأخذها عند شرائها لحقوق بثّ البطولات المحلية التي لا تعيد إليها أي أرباح غالباً. لكنّ الواقع المرير أن لبنان من البلدان القليلة التي لا تملك قناةً رياضية وطنية يمكنها أن تضيء على كلّ النشاطات وتفرد مساحة هواء لإعطاء كل رياضة حقّها، وهو «حلمٌ» إذا ما تحقق سيؤمّن لمحبي الرياضة كل متطلباتهم.

إذاً وفي موازاة ولادة قناعة بأن سوء الإدارة السياسية انعكس سلباً على سوء الإدارة الرياضية في أماكن عدة بفعل ربط رجال الحُكم الرياضة واتحاداتها وأنديتها بهم، يمكن القول إنه لو كانت الثورة رياضية بحتة لكانت المطالب كثيرة، لكن لا شك في أن ثورة خاصة بالرياضيين حضرت في قلب الشارع الكبير على مساحةٍ كبيرة من الوطن، وهي إذا ما دلّت على شيء فهو عدم فقدان الشارع الرياضي الأمل بغدٍ أفضل رغم الظروف الصعبة التي حجبت الصورة الجميلة التي تمتّعت بها بعض الرياضات في السابق، فبات وضعها الحالي نسخة مهترئة عمّا عرفته من فترة مجيدة.

(عدنان الحاج علي)

> المطلب الاساسي لثوار الرياضة هو بفصل السياسة عنها كلياً

حضرت المطالب الرياضية في الثورة منذ اليوم الاول (عدنان الحاج علي)

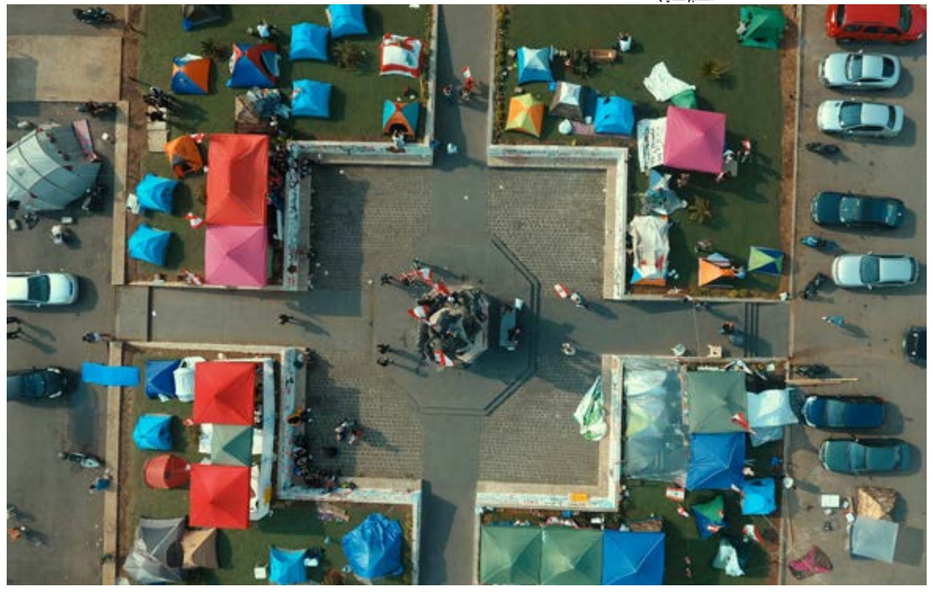

قضية

التطبيع... آخر دفاتر رونالدينيو السوداء

عند ذكر كرة القدم، لا بدّ من ذكر رونالدينيو. اللاعب البرازيلي الذي امتع المشاهدين على مدار السنوات بسحره الكروي، سقط بين ليلة وضحاها في خدم الإفلاس والسياسة. ليترك وراءه إرثاً كروياً كبيراً وكثيراً من خيبات الأمل، مشاكل قضائية محلّية وانتماءات سياسية مشبوهة، ختمها ابن بورتو اليغري بالتطبيع مع الكيان الصهيوني المحتل، فارضاً بذلك على نفسه «إفلاساً عاطفياً» بعد أن خسر محبّته في قلوب العديد من المشجعين. اليوم تحديداً خسر رونالدينيو كل شيء

حسين فحص

في مبادرة رياضية استضافتها سلطات الاحتلال على الأراضي المحتلة مطلع هذا الأسبوع، توجّه عدد من أساطير كرة القدم البرازيلية إلى فلسطين المحتلة بهدف «تعزيز التعايش والسلام بين البرازيل وإسرائيل». ضم الجانب البرازيلي نخبة من أفضل اللاعبين الذين تألّقوا في أوروبا على مدار السنوات، كان أبرزهم نجم «إي سي ميلان» السابق ريكاردو كاكا، نجم برشلونة السابق ريفالدو، إضافةً إلى الأسطورة البرازيلية رونالدينيو. وقد أثارت المباراة التي جمعت قدامى لاعبي البرازيل بقدامى لاعبي «إسرائيل» غضب الجمهور العربي ومناصري القضية الفلسطينية حول العالم، على اعتبار أن قبول الدعوة يعني اعتراف هؤلاء اللاعبين بوجود الكيان «الإسرائيلي» كدولة مستقلة.

رغم الغضب من اللاعبين جميعاً، نال رونالدينيو الحيّز الأكبر من الشتائم على خلفية ما بدر منه عبر وسائل التواصل الاجتماعي. فبعد أن وصل نهار الاثنين على متن طائرته للمشاركة في «مباراة السلام» التي أقيمت مساء الثلاثاء، نشر النجم البرازيلي صورة على مواقع التواصل الاجتماعي وهو في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع تعليق «شالوم» باللغة العبرية التي تعني «مرحباً» بالعربية. أثار هذا التصرف سخطاً واسعاً بين معجبيه الداعمين للقضية الفلسطينية، برزت منها انتقادات لاذعة من الجماهير العربية على وجه التحديد، التي ردّت على منشوره بنشر علم فلسطين وتعليقات مدافعة عن القضية، وسط مطالبات حثيثة بتقديم اعتذار إلى الشعب الفلسطيني، والعرب والمسلمين بشكل عام.

> هي ليست المرة الأولى التي يتبنّى فيها رونالدينيو أفكاراً سياسية مشبوهة

كلّما تطرّأ الأمر لفلسطين المحتلة، انقسم لاعبو كرة القدم إلى معسكرَين، منهم من يذهب باتّجاه التطبيع، طوعاً أو التزاماً بعقد رعاية على سبيل المثال، في حين يرفض آخرون التخلّي عن المبادئ والقيم الإنسانية والاعتراف بكيان الاحتلال، تماشياً مع الأهداف الأساسية للرياضة التي تدعو إلى العيش في سلامٍ وحريةٍ وعدم الاعتداء على الآخرين وسلبهم حقوقهم. مع توالي السنوات، تعزّز الارتباط بين القضية الفلسطينية وكرة القدم، حتى وصل الأمر ببعض الدول غير العربية إلى تسمية فرقها «بالبستينو»، كما الحال لأحد الفرق التشيلية. ولا ينسى أحد الأعلام الفلسطينية التي يرفعها جمهور نادي سيلتيك الاسكتلندي كلّ أسبوع دعماً لفلسطين.

لم تكن دعوة الكيان الصهيوني للاعبين البرازيليين مفاجئة، إذ أنها ليست المرة الأولى التي يلجأ فيها الكيان الغاصب إلى شخصيات رياضية لتلميع صورته، والتقليل من أثر الانتهاكات اليومية التي يقوم بها بحق الشعب الفلسطيني. ما كان غريباً، هو تلبية هؤلاء اللاعبين للدعوة وعدم الانحياز للجانب الفلسطيني، كما فعل الظاهرة البرازيلية رونالدو عام 2005 على سبيل المثال لا الحصر.

هي ليست المرة الأولى التي يتبنّى فيها رونالدينيو أفكاراً سياسية مشبوهة، إذ سبق له أن التحف بعباءة اليمين المتطرف مطلع العام الفائت، بعد انتخابه جايير بولسونارو رئيساً للبلاد. أظهر رونالدينيو حينها دعمه الكامل للرئيس الجديد عبر نشره على مواقع التواصل الاجتماعي صورة يرتدي خلالها قميص البرازيل برقم 17، الذي يرمز إلى رقم ترشيح الرئيس الدكتاتوري واليميني المتطرف. يحظى بولسونارو بدعم كبير من اليمين، والجماعات التي تكره المهاجرين، وهو ما يبرّر ربما تأييده من لاعبين برازيليين ينتمون إلى اليمين، مثل كاكا، الذي أعلن دعمه لليميني المتطرف بعد الفوز بكأس العالم عام 2022، إضافةً إلى فيليبي ميلو الذي أهدى بولسونارو هدفاً سجّله في شباك باهي. ما هو غير منطقي، دعم رونالدينيو للمرشّح اليميني المتطرف، الذي يشتهر في الوسط السياسي بـ«احتقاره» الشديد للفقراء والمهاجرين. أثار تأييد رونالدينيو سخط العديد من الجهات، كان أبرزها أسطورة كرة القدم البرازيلية جونينيو الذي قال: «لقد جئنا من الأسفل، لقد نشأنا مع الجماهير، كيف يمكنكم دعم بولسونارو؟» في حين استنكرت إدارة نادي برشلونة تصرفات سفيرها البرازيلي رونالدينيو، وصرحت عبر المتحدث الرسمي باسم النادي الكاتالوني جوسيب بيبيس أنها تؤيّد حرية التعبير، غير أنّ «قيم النادي الديمقراطية لا تتّفق مع كلمات هذا المرشح».

هكذا، خسر رونالدينيو جزءاً كبيراً من قاعدته الجماهيرية حول العالم، مضيفاً بذلك خسارة جديدة إلى دفاتره السوداء، التي انكشفت بعد إشهاره الإفلاس مطلع العام الماضي. المشاكل القضائية الكبيرة التي عانى منها اللاعب البرازيلي أخيراً، لعبت ربما دوراً في ذهابه تحت عباءة بولسونارو خوفاً من السقوط إلى الهاوية، في حين استغلّ بولسونارو شعبية أفضل لاعب في العالم لعام 2005 في سبيل الوصول إلى كرسي الحكم.

ففي العام الماضي، مُنع رونالدينيو من السفر بسبب تراكم المستحقات المالية التي عجز عن سدادها بعد إفلاسه. بحسب ما كشفته صحيفة «فولها دي ساو باولو» البرازيلية، ويدين النجم البرازيلي للحكومة بقرابة 2,5 مليون دولار بسبب غرامات بيئية بعد بنائه رصيفاً غير شرعي أمام منزله المطلّ على بحيرة في بورتو اليغري. بناءً على ذلك، تمّ سحب جواز سفر رونالدينيو حتى حلّ النزاعات القضائية، التي زادت قضيةً جديدةً في الأسابيع الماضية بعد توزّعه في شركة نصب واحتيال، إذ ذكرت صحيفة «ماركا» الإسبانية مثول نجم برشلونة السابق أمام مجلس النواب في البرازيل، للإدلاء بشهادته حول ترويجه لشركة متّهمة بخداع المواطنين والنصب عبر «التسويق الهرمي».

إذاً بعد دعم اليمين المتطرف، جاء رونالدينيو ومعه نجوم البرازيل إلى الأراضي المحتلة لدعم الكيان الصهيوني. هي سياسة تلجأ إليها حكومة الاحتلال لتلميع صورتها، وأسلوب ينتهجه بعض النجوم للكسب المادي، والحصول على دعم سياسي وإعلامي، ولكن في النهاية هو تصرّف يجعل اللاعبين يخسرون على المدى البعيد شعبياً ورياضياً، لأنهم يتنكّرون بذلك لجميع المبادئ التي عملوا من أجلها لسنوات وسنوات.

زار نجوم البرازيل الأراضي المحتلة (أ ف ب)

بريميرليغ

اختباران لسيتي وليفربول قبل موقعتهما المنتظرة

يخوض ليفربول المتصدر ومانشستر سيتي حامل اللقب في مانشستر يونايتد في كأس الرابطة في ثمن نهائي كأس الرابطة (1-3)، ويبدو فيها لاعبو المدرب الإسباني بيب غوارديولا مرشحين فوق العادة لتحقيق فوزهم الثامن في الدوري. ويعوّل سيتي مجدّداً على ترسانته الهجومية يتقدمها الأرجنتيني سيرخيو أغويرو القادم قبل 8 سنوات من أتلتيكو مدريد الإسباني. وبثنائيته ضد ساوثمبتون في كأس الرابطة، رفع بطل الدوري أربع مرات والهداف التاريخي للنادي رصيده إلى 12 هدفاً هذا الموسم و243 مع سيتي في 350 مباراة ضمن مختلف المسابقات. أما ليفربول اللاهث وراء لقب أول في الدوري منذ 1990، فيزور أستون فيلا وبحعبته تسعة انتصارات لافتة، متابعاً مشوار الموسم الماضي الذي انتهى بلقب دوري أبطال أوروبا. وقال لاعب وسطه اليكس أوكسلايد تشامبرلاين الذي سجل هدفاً رائعاً ضد آرسنال منتصف الأسبوع، انه يتوقع عدم حصوله على موقع أساسي في تشكيلة المدرب الألماني يورغن كلوب، «لم أكن رائعاً مع الكرة ولا حتّى قريباً من مستواي الشخصي. أشاهد الشبان في نهاية الأسبوع وأعرف ماذا يقدمون». وتابع اللاعب الذي غاب لفترة طويلة بسبب الإصابة الموسم الماضي «يجب أن تكون بحالة بدنية عالية جداً كي تقدّم مستويات مماثلة. لعب فاب (البرازيلي فابينيو) جيداً في نهاية الأسبوع لذا يتعيّن عليّ أن ألعب أفضل وربما أحصل على فرصة».

ويأمل فيلا على ملعبه «فيلا بارك» في المباراة المقبلة الصمود حتى الدقيقة التسعين، أمام خصم أراح معظم نجومه خلال الفوز المثير بركلات الترجيح على آرسنال في كأس الرابطة بعد تعادلهما 5-5. وخلف ثنائي الصدارة، تتركز الأنظار على الثنائي ليستر وتشلسي صاحبي 20 نقطة بفارق ثماني عن ليفربول الأول. وستكون مهمة ذئاب ليستر أكثر تعقيداً عندما يحلّون على كريستال بالاس السادس والذي يحقق موسماً واعداً بقيادة المخضرم روي هودجسون (الأحد الساعة 16:00 بتوقيت بيروت). أما تشلسي الذي توقّف سلسلته من سبعة انتصارات بخسارته الأربعاء ضد مانشستر يونايتد في كأس الرابطة، باحثاً عن استمرار انتفاضته بعد بداية موسمه المخيبة. (اليوم الساعة 14:30) وخطف لاعبو المدرب النروجي أولي غونار سولسكاير فوزاً هاماً على تشلسي في كأس الرابطة عندما سجل مهاجمهم الشاب ماركوس راشفورد هدفاً رائعاً من ركلة حرة. قال راشفورد: «إذا حققت انتصارات متتالية مطلع الموسم فيمكن لذلك تغيير اتّجاه موسمك. وعندما تفوز بعدة مباريات متتالية ترتفع ثقتك بنفسك».

رفع اغويرو رصيده إلى 12 نقطة (أ ف ب)

يسعى إنتر ميلانو إلى استعادة صدارة ترتيب الدوري الإيطالي لكرة القدم من خصمه يوفنتوس حامل اللقب في المواسم الثمانية الأخيرة، عندما يحلّ ضيفاً على بولونيا مساء اليوم السبت (الساعة 19:00)، ضمن المرحلة الحادية عشرة. ويعوّل إنتر على خطوة ناقصة من فريق «السيدة العجوز» أمام مضيفه وجاره تورينو اليوم أيضاً (الساعة 21:45). لا سيما أنه غالباً ما تشهد مباراة «دربي ديلا مولي» تنافساً وندية بين الفريقين ولا تُحسم إلا بصعوبة. غير أن تورينو يمرّ بمرحلة سيئة هذا الموسم، إذ يحتلّ المركز الثاني عشر في الترتيب برصيد 11 نقطة من ثلاثة انتصارات وتعادلين وخمس هزائم. ولم ينجح تورينو في الفوز على اليوفي في 28 مباراة إلا مرة واحدة منذ عام 1995. (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3298

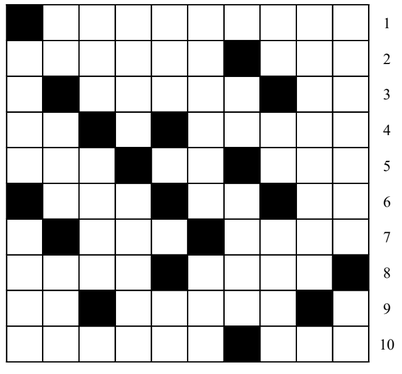

أفقيا

1- مخرج سينمائي أميركي راحل – 2- صبي – إقليم جغرافي ضخم يمتد في منحدرات البيرينيه الفرنسية معظمه في إسبانيا يتمتع بنوع من الحكم الذاتي – 3- جري في العروق – مدينة عراقية – 4- نسبة الى مواطن شرق اوسطي – للتمني – 5- من الأشجار المعمرة – تهيأ للحملة في الحرب – طائر الشؤم يسكن الخراب – 6- لحَ في الطلب – أصل البناء – سنة – 7- لطيف ولذيذ بالأجنبية – طريق ومسلك – 8- أحرف متشابهة – مضيق في المحيط الهندي بين ماليزيا وسومطره يعتبر خطوط للملاحة نحو الشرق الأقصى – 9- شخصية الشيخ في الرسوم المتحركة – إحسان – 10- أتى بالشيء من موضع الى آخر – نسبة الى مواطن من بلد اوروبي

عمودياً

1- مخرج وممثل وكاتب وموسيقي جاز أميركي – غير ناضج من الفاكهة – 2- الإحتفال الكبير – 3- خاصم أشدّ الخصومة – من الطيور – يُقبل على دراسة الموضوع – 4- أمر فظيع – مدينة مصرية على النيل – 5- إسم إتخذه العديد من ملوك فارس – طير عظيم – 6- فولاذ – سهل ونهر إيطالي – 7- مدينة في تهامة باليمن قرب البحر الأحمر – جيش كثير – 8- حصل على الشيء – أهم وأشهر مدن الشرق القديم بلغت عصرها الذهبي مع المشترع الكبير حمورابي – 9- نعم بالأجنبية – عتاب – إستعمل القبّان لمعرفة الوزن – 10- حدائق العنب – لباس ترتديه نساء الهند

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- هزار – طاهور – 2- ياسمين – دبي – 3- ركـ – حس – مد – 4- أول – قلب – اي – 5- كبادوكيا – 6- لامه – دفّاف – 7- ينبر – يلي – 8- الشوبك – 9- نش – قن – رنن – 10- عمر الخيام

عمودياً

1- هيراكليون – 2- زاكوبان – شُمع – 3- اس – لاميا – 4- رمح – دور – قر – 5- يسقوه – انا – 6- طن – لك – فل – 7- مبيد – شرخ – 8- غدد – أفيوني – 9- وبّ – البنّا – 10- ريكيافيك

sudoku 3298

	1	4	8					
	7			4	5	8		1
	2		9					
2	5			8		1		
7				2			8	4
		1		7			3	5
4			7		8			
	8		1	5				9
					3	7	5	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3297

4	2	9	8	3	6	5	7	1
1	6	7	5	9	2	8	3	4
5	8	3	1	7	4	6	2	9
8	3	2	6	1	7	4	9	5
6	7	5	4	2	9	1	8	3
9	4	1	3	5	8	2	6	7
2	5	8	9	4	3	7	1	6
3	1	6	7	8	5	9	4	2
7	9	4	2	6	1	3	5	8

مشاهير 3298

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

مؤرخ وروائي مغربي يشغل منصب وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية منذ عام 2002. أنجز عدة أبحاث ودراسات في الأدب وفي مجال التاريخ الإجتماعي

5+6+1+2+4 = أول أيام الأسبوع ■ 3+7+8+9+11 = متقدّم في دراسته ■ 7+10 = شاي بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: **الكسي كريلوف**

إعداد
نعوم مسعود

جدول المباريات

السبت 2 تشرين الثاني

■ **الدوري الإسباني**

- إسبانيول x فالنسيا	14:00
- ليفانتي x برشلونة	17:00
- إشبيلية x أمدريد	19:30
- ريال مدريد x ريال بيتيس	22:00

■ **الدوري الإنكليزي**

- بورنموث x مان يونايتد	14:30
- آرسنال x وولفز	17:00
- مان سيتي x ساوثهامبتون	17:00
- أستون فيلا x ليفربول	17:00
- واتفورد x تشيلسي	19:30

■ **الدوري الألماني**

فرانكفورت x بايرن	16:30
دورتموند x فولفسبورغ	16:30
لايبزغ x ماينز	16:30

■ **الدوري الإيطالي**

روما x نابولي	16:00
بولونيا x إنتر	19:00
تورينو x يوفنتوس	21:45

■ **الدوري الفرنسي**

مارسيليا x ليل	18:30
تولوز x ليون	21:00

الاحد 3 تشرين الثاني

■ **الدوري الإسباني**

فياريال x ألباسيتي	15:00
سيلتا فيغو x خيتافي	17:00
غرناطة x ريال سوسيداد	22:00

■ **الدوري الإنكليزي**

ك. بالاس x ليستر سيتي	16:00
ايفرتون x توتنهام	18:30

■ **الدوري الألماني**

دوسلدورف x كولن	16:30
أوغسبورغ x شالكه	19:00

■ **الدوري الإيطالي**

أتالانتا x كالياري	13:30
فيورنتينا x بارما	19:00
ميلان x لاتسيو	21:45

■ **الدوري الفرنسي**

بوردو x نانت	16:00
نيس x ريم	18:00
س.إيتيان x موناكو	22:00

نحو مشروع لتغيير ثوري في لبنان [1]

أسعد أبو خليك *

يكثر الحديث عن تغيير وعن «ثورة» في لبنان، وهناك فقر في برامج محددة للتغيير. والتحركات الاحتجاجيّة لم تولّد بعد قيادة تمثيليّة، ربما بسبب الصراعات وغياب التجانس الفكري والسياسي في ما بينها. وقد يكون ذلك لإصرار البعض على إخفاء دوره في الاحتجاجات (ماذا يفعل الثري اللبناني، روبير فاضل، في الاحتجاجات التي انطلقت ضد احتكار الثروة الوطنيّة، وهو مُروِّج له من قبل «مجموعة الأزمات الدوليّة» والإعلام الغربي؟ وهل صحيح أنه كانت لـ«فرع المعلومات» خيمة في وسط البلد للتجسّس والتخريب على المحتجّين؟) والكلام على المطالب يبقى مائعاً وعاماً ما لم يقترن ببرامج تفصيليّة محدّدة، وتبقى المطالب إصلاحيّة ما لم تترافق مع قرارات ثوريّة. وشعارات الاحتجاج تفرط في استعمال مصطلح «الثورة»، لكن المطالب تكون تحت سقف أدنى بكثير من طموحات «الثورة». وللشعوب حول العالم أمزجة مختلفة. المزاج الفرنسي، مثلاً، أكثر تغييريّةً، بدليل ثورة فرنسيّة هائلة وتغييرات دستوريّة وجمهوريّات خمس، فيما لا تزال المحكمة الدستوريّة الأميركيّة تناقش في المعاني الأصليّة للآباء المؤسّسين في صياغة دستور أميركي لم يتغيّر منذ التأسيس. وشعب لبنان لم يكن يوماً ذا مزاج ثوري، ربما لأن الطائفيّة تتستر أو تطمس الصراعات الطبقيّة التي يمكن أن تولّد حركة ثوريّة، كما أن النفوذ والهيمنة الغربيّين في لبنان فعلا فعلهما في التأثير على ثقافة سياسيّة ووطنيّة ارتبطت منذ البداية باقتفاء أثار المحافظة الغربيّة. وفي قرنيْن من الزمن، لم يخُف الطبقة الحاكمة أكثر من ظهور ملامح للصراع الطبقي الخالي من التجلّيات الطائفيّة، وإن كانت الملامح لا تطول في الظهور بسبب محاربتها الفوريّة.

الثورة تحتاج إلى برامج محدّدة وإلى طبقة حاكمة جديدة تقطع مع الماضي. كانت الأصول الطبقيّة لـ«الضباط الأحرار» تنتمي إلى الطبقة الريفيّة الوسطى، كما فصّلها أحمد حمروش، وهي غير الطبقة التي كانت تحكم مصر قبل «الثورة». وفي لبنان، لم تطرح الحركة الوطنيّة برنامجاً ثوريّاً، بل طرحت برنامجاً سياسيّاً بورجوازيّاً إصلاحيّاً، وهو سعد الثلاثي الإصلاحي، جنبلاط وحاوي وإبراهيم (تتوقع ثورة من توفيق سلطان ومحسن دلّول وفؤاد شبقلو؟)، والذي أتى تُراجع «البرنامج المرحلي» لـ«الحركة الوطنيّة» قد يُصدم بقلّة البنود الاقتصاديّة فيه. وحتى الإصلاحات السياسيّة لم تكن متطرّفة، حتى إن المبعوث الأميركي الشهير، دين براون (الذي زار لبنان مبعوثاً عن إدارة فورد في 1976) عبّر عن ذهوله من مضمون برنامج «الحركة الوطنيّة»، ونُسب إليه ما معناه: هذا ما أخاف الجبهة اللبنانيّة؟ هذا برنامج ليبرالي، ليس إلاّ. وكان براون على حق. طمح قادة الحركة الوطنيّة إلى تمثيل سياسي أوسع من خلال نظام انتخابي جديد، على أساس لبنان دائرة انتخابيّة مع النسبيّة، وهذا لم يكن سيطيح الطبقة الحاكمة، لكن كان يمكنه أن يوصل عدداً أكبر من النوّاب لجنبلاط، وربما أوصل شيوعيّاً أو اثنيْن، أو بعثيّاً أو اثنيْن. والإصلاحات في البرنامج المذكور كان يمكن أن تُضاف إلى إصلاحات الشهابيّة التي هدفت إلى إنقاذ الدولة الرأسماليّة من مخاطر الثورة والتفسّخ. وفي الشق الطائفي، ابتدعت «الحركة الوطنيّة» «إلغاء الطائفيّة السياسيّة»، كأن هناك أصنافاً من الطائفيّة (السياسيّة والثقافيّة والاقتصاديّة والزراعيّة، الخ)، من دون طرح العلمانيّة بحجّة أن المفتي لم يكن يقبل بها. أما خفض سن الاقتراع إلى 18 سنة أو تمثيل النساء، فهذه إصلاحات تقبل بها أحزاب السلطة اليوم (وحتى مشروع لبنان دائرة انتخابيّة واحدة تحوّل إلى مشروع «أمل»).

لكن هناك إمكانيّة لتحقيق تغيير ثوري لو أراد الشعب ذلك. لكن بوادر ذلك لم تبدُ بعد. كما أن الأكثريّة البادية في التحرّكات تطرح علامات استفهام حول سقف التغيير (لأن الثورات الجذريّة لا تجذب إلا أقليّات، وهي حتماً لا تجذب رئيس الجامعة الأميركيّة وأساتذتها). وعندما ينضم أشرف ريفي ونجيب ميقاتي ووليد جنبلاط و«القوّات اللبنانيّة» و«الكتائب» وإعلاميّو الحريري وإعلاميّاته (أي نفس هؤلاء الذين واللواتي أفنوا سنوات في الترويج للبرامج الاقتصاديّة التي أدخلت لبنان في الكارثة) إضافة إلى الإعلام السعودي، تتساءل إذا كان هؤلاء يعبّرون عن طموحات ثوريّة أو أن جيش الثورة المضادة تسرّب لتعطيل إمكانيّة التغيير. لو تحقّقت الثورة، فإن هؤلاء يفرّون—أو يجب أن يفرّوا—من أمام جماهيرها، ولو أنها ثورة بحق لما تجرّأ دعاة الفاسدين والطغاة، مثل مارسيل غانم وعلي جابر وعمرو أديب، على مناصرتها. عندما تأتي الثورة، تسارع المحطات الثلاث («إل.بي.سي» و«إم.تي.في» و«الجديد») المملوكة من أصحاب الملايين إلى محاربتها، وتعاطف هؤلاء معها—أو تصنّعهم التعاطف—يشير إلى ارتياحهم إلى المسار الحالي. عندما تأتي الثورة، سترى عراة الصدور في طليعتها لا «بيروت مدينتي» (الا يذكرونك بفؤاد السنيورة في مرحلة التسعينيّات، عندما كان هو ذروة التكنوقراطيّة؟)

وطروحات الأحزاب والحركات المشاركة في الاحتجاجات تفتقر إلى المطالب المحدّدة. واحد يطالب بقاض شريف وآخر ينتظر «هيئة نزيهة» والأكثرية تتكلّم عن حكومة تكنوقراط، كأن هؤلاء منزّهون حكماً. ألم يكن رياض سلامة وفؤاد السنيورة وحتى حسن السبع (ما غيره) من التكنوقراط؟ ومعظم الأحزاب اليوم تستعين باختصاصيّين، والاختصاص ليس المشكلة. والوزير يستعين بفريق من الاختصاصيّين حتى لو لم يكن مختصاً، لكن المشكلة في مكان آخر. المشكلة تكمن في ظروف عمل الوزارات وطبيعة النظام السياسي واستشراء الفساد والثراء في الحكم. تغيير كل هذا يتطلّب الشروع في وضع برنامج عمل ثوري للتغيير، حتى لا نبقى ندور في سياق «ضرورة استرداد المال المنهوب» الذي ينتظر على قارعة الطريق كي يُسترد ويُعاد إلى أهله. لكن يمكن بسرعة تحقيق تغييرات ثوريّة تلبّي الرغبة عند الذين يرفعون شعار الثورة، ويعبّرونه. هذه بعض المفاصل:

أولاً، الانتخابات. إن شعار انتخابات عاجلة غير ثوري أو تغييري، وهو شعار يرفعه كل عناصر التيّارات السياسيّة المشاركة في الاحتجاج، بمن فيهم العناصر اليساريّون. لكن الثورية تكون في تأجيل الانتخابات قدر المستطاع من أجل تشكيل مجلس تأسيسي من خارج المجلس النيابي الذي يُبطل عمله. لا يزال هذا المجلس الحالي يمثّل الطبقة الحاكمة، والظنّ أن انتخابات عاجلة في غضون أشهر، أو أقل، يمكن لها أن تعيد تشكيل الطبقة الحاكمة ليس إلا أوهام. إن إنتاج طبقة حاكمة جديدة لن يكون عملاً ديموقراطياً. لو ان عبد الناصر انتظر نتائج الانتخابات لكان الباشوات ظلّوا يحكمون مصر، ولكانت قناة السويس بقيت تحت السيطرة الأجنبيّة لسنوات طويلة. الحزب البلشفي لم يصل إلى السلطة بالانتخابات (قلة تتذكّر أنه كان هناك انتخابات بعد الثورة ولم يفز البلاشفة فيها بالأكثريّة)، في لبنان، يمكن إعادة تشكيل الطبقة الحاكمة والقضاء على الزعامات الفاسدة برمّتها، لكن ذلك يقتضي إجراءات جذريّة غير مطروحة من أحد حالياً.

يمكن مثلاً تشكيل هيئة تأسيسيّة لعقد مؤتمر دستوري يعيد صياغة الدستور، ويتجاوز اتفاق الطائف. يمكن للحركة الاحتجاجيّة، لو تطوّرت بشكل ثوري (وهذا ليس بالمحتمل)، أن تعمل على تشكيل مجالس محليّة في أماكن الاحتجاج-السكن، كما يمكن إحياء النقابات بعد طرد (واعتقال في حالة الفاسدين) القيادات الحزبيّة منها وإجراء انتخابات فيها، على أن يُستبعد منها ممثّلو الأحزاب. والهيئة الجديدة يمكن أيضاً أن تحوي أسماءً معيّنة، كي يتم تمثيل فئات مهمّشة وفقيرة، لأن بعضها يجد صعوبة في الحضور اليومي في أماكن الاعتصام والاحتجاج، وهذا الإصرار على تعيين فقراء ومعدمين من شأنه إحداث ثورة في التمثيل السياسي في لبنان (وشعار الاختصاصيّين يُخيف، لأن ذلك يضمن استمرار احتكار السلطة من قبل الميسورين متخرّجي الجامعات الأجنبيّة والخاصّة).

والمجلس أو الهيئة التأسيسيّة الجديدة تضع دستوراً جديداً من دون انتخابات. إن أي انتخابات جديدة، في غضون أشهر أو سنة، ستعيد إيصال الممثّلين أنفسهم إلى السلطة، مع حدوث خروق هنا أو هناك. هذه الطبقة الحاكمة تمرّست في لعبة الانتخابات. هي تستطيع، كما أثبتت، أن تتاقلم مع نظم انتخابيّة مختلفة، ومع تغييرات طفيفة للغاية، مقعد أو مقعدين أكثر أو أقل لهذه الجهة أو تلك. وتستطيع هذه الطبقة أن تتاقلم أيضاً مع أكثر النظم الانتخابيّة تطوّراً، أي النسبيّة على مستوى الوطن، وهو طرح «الحركة الوطنيّة». لكن حتى في هذا النظام الانتخابي، تستطيع السلطة أن تعود من خلاله إلى الحكم. يستطيع «المستقبل» أن يتحالف على مستوى لبنان مع جنبلاط و«القوّات»، كما أن حزب الله يستطيع أن يتحالف مع «التيّار» ومع «أمل» وحلفاء من طوائف أخرى. وهذه المواجهة ستكون متقاربة مع التمثيل الحالي، وإن كانت حظوظ المعارضة أكبر في الاختراق لو توحّدت جميعها في قائمة واحدة، لكن هذا من المستحيلات. ستحصل خروقات بالتأكيد: بعض المقاعد ربما للحزب الشيوعي، أو تحالف مع «مواطنون ومواطنات»، لكن الحزازات الشخصيّة والخلافات العقائديّة نسفت إمكانيّة التحالف في الانتخابات الأخيرة، ومن المستبعد أن يتغيّر ذلك. والقانون النسبي على مستوى الدائرة الواحدة في كل لبنان بات مُعتنقاً من حركة «أمل»، وهو—في ضوء الثقافة الطائفيّة السائدة—سيكرّر تجربة الحريريّة في توكيل أمر اختيار الممثّلين المسيحيّين إلى المسلمين (على افتراض أن القائمة ستكون «مسلم-مسيحي» للحفاظ على المناصفة المقدسة، والتي ستتضارب مع الأرجحيّة الإسلاميّة الاقتراعيّة)، وهذا سيزيد من الاحتقان الطائفي. والبطريركيّة لن تقبل بهذا القانون.

لأحزاب السلطة ماكينات انتخابيّة متطوّرة وعصريّة وهائلة في نطاق عملها، وهي—بسبب طول سنوات التمثيل—باتت تُقارن بالماكينات الانتخابيّة في الدول الأكثر تقدّماً منا تكنولوجيّاً وسياسيّاً. وهناك اعتماد على استطلاعات الرأي وطرق التعبئة والتجييش وحتى لمراقبة احتساب الأصوات. كيف تقارن ذلك بأحزاب أو حركات ستتمثّل للمرّة الأولى؟ ثم أين الثورية في الإصرار على انتخابات في غضون شهور من دون طرح تصوّر ثوري للانفاق الانتخابي، مع رفض تسليم إدارة الانتخابات النسبيّة على مستوى كل لبنان أنها تسهم في بناء ثقافة حزبيّة عابرة للمناطق والطوائف، لكن قطف ثمار هذا القانون يحتاج إلى سنوات طويلة). والتساوي في مساحة الإعلام الانتخابي، المطبوع والمرئي والإذاعي، يزيل الحظوة التي يتمتّع بها الأثرياء.

كما أن القانون الثوري يمكن أن يمنع كل من تفوق ثروته مستوى دخل الطبقة الوسطى (ويمكن تحديد ذلك بواسطة خبراء)، وعندها يصبح المجلس التمثيلي للشعب ممثلاً حقيقياً عن الشعب، وتزول سيطرة الأثرياء على مقدّرات الحكم. لكن ذلك يجب أن يترافق مع إجراءات لمحو الزعامات من لبنان كلّياً، وذلك يكون بمنع كل من كان أبوه أو جدّه أو أبو جدّه، أو عمّه، أو أي قريب له (بدرجة أو اثنيْن من قرابة أبناء العمومة) من الترشّح إلى الانتخابات. كما أن تحديد مدة النيابة (بولايتيْن أو ثلاث) يمنع تربّع نوّاب على مدى عقود طويلة، كما حصل في حالة عبد اللطيف الزين الذي لم ينقطع عن تمثيل الجنوب من انتخابات 1972 (وهو كان نائباً قبل ذلك).

وإزالة الزعامات أو السلالات الطائفيّة تغيّر من بنية الطبقة الحاكمة، وتمنع احتكار التمثيل من قبل عائلة واحدة كما حصل في الحالة الجنبلاطيّة على مدى أكثر من قرن من التمثيل النيابي. وهذا المنع هو وحده الكفيل بالقضاء على مفهوم الزعامة، لأن النيابة تصبح خدمة عامّة لا تدوم ولا تُورَّث. طبعاً، إن انتظار انتخاب مجلس جديد لسنّ قوانين في هذا الصدد ساذج، لأن المتحكمين في مقدّرات المجلس الحالي (أو حتى التالي) سيمنعون ذلك من الحدوث، لكنّ مجلساً معيّناً ممثلاً للاحتجاجات يمكنه أن يسن قوانين كهذه. والقضاء على الزعامات يسهل عندما يترافق ذلك مع ثقافة حزبيّة سيشجّعها (على المدى الطويل) القانون الانتخابي النسبي (على أساس دائرة انتخابيّة واحدة) لأن الصراع يتحوّل بين شخصيّات إلى صراع بين ايديولوجيّات.

ثانياً، الفساد. تحوّل شعار مكافحة الفساد إلى فولكلور ويكاد يقارب شعبيّة دبكة الحائط على عزّها. السنيورة يريد مكافحة الفساد كما برّي، أي إن الفساد بات يتيماً لا يُعترف به، ويمكن أن تُسجّل جريمة الفساد اللبنانيّة الكبرى ضدّ مجهول. وخطاب الاحتجاج وبيانات الحركات المشاركة فيه وتصريحاتها لا تحلّ المشكلة. على العكس، هي تعطي الطبقة الحاكمة فسحة إضافيّة من أجل أن تلملم صفوفها وتعيد توطيد دعائم حكمها الذي أصابه الخلل في أكثر من موقع. وحل مشكلة الفساد يتطرّق دوماً إلى دور عظيم لقضاة نزيهين وشرفيين (كان المشكلة هي في إيجاد صفات وفضائل في رجل ما، وهذا لا يوحي بالثقة بالمؤسّسة التي يعمل فيها هذا القاضي—السعي دوماً في برامج حركات الحراك هو في العثور على «قاض نزيه» يراس هذه اللجنة أو تلك، من دون معرفة كيفيّة العثور على هذا النزيه، وبناء على أيّ معايير). والرؤية الثوريّة للدولة اللبنانيّة هي في الحكم عليها بأنها فاسدة وأن هناك حاجة إلى بناء دولة جديدة (من هنا أهميّة تشكيل هيئة مؤسّسة لبناء دستور جديد يفصل في المراحل الماضية). والدولة المدنيّة التي يتحدّث عنها شربل نحّاس هي شرط، لكنه ليس شرطاً كافياً، إذ إن الدولة المدنيّة يمكن أن تكون رجعيّة ومستسلمة أمام العدوّ، ويمكن أن تكون مقاومة. المدنيّة في حدّ ذاتها ليست حلاً لكل المشاكل. كثيرة الدول المدنيّة في الغرب ـ مثل فرنسا ـ التي ارتكبت جرائم على أراضيها وفي أراضي غيرها. ونحّاس يعتبر أن الدولة المدنيّة تحل المشكلة مع الاحتلال الإسرائيلي، لكن ذلك لا يحدث بناء على مدنيّة الدولة، بل على سياساتها التي يمكن أن تكون معادية لإسرائيل أو مصالحة معها.

القضاء على الفساد يحتاج إلى حلول جذريّة (ثوريّة) تبدأ بوضع كل من تولى الوزارة والنيابة وكبار الموظّفين منذ عام 1992 في الإقامة الجبريّة، وتشكيل محكمة خاصّة من قضاة لبنانيّين وغرب (يتم اختيار القضاة اللبنانيّين وفقاً لمباراة مجهولة الأسماء ومن صفوف من لم يلتزم بزعيم ومن لم يشغل منصباً في القضاء). التوليفة اللبنانيّة عن قاض نزيه هنا وقاض نزيه هناك ليست إلا محاولة للالتفاف على المطالب لمعالجة جذريّة للفساد، لأن القضاء جزء من منظومة الفساد. ومعالجة الفساد تبدأ بالتعامل مع الفساد على أنه مُعشّش في كل أجهزة الدولة وإداراتها من دون استثناء. واستشراء الفساد هو في جانب منه تعبير عن فساد القضاء بحدّ ذاته، لأنه لم يحرّك قضيّة واحدة ضد الفساد في تاريخه، إلا على صغار الفاسدين. وتحريك القاضية غادة عون لم يكن بريئاً عن الهوى، لأنها اعترفت بأن التوقيت مرتبط بالغضب الشعبي. وهل القضاء يتحرّك بناءً على غضب شعبي؟ أليست السيدة عدالة معصوبة العينيْن كي لا ترى أبداً؟

(يتبع)

بيروت (مروان طحطح)

> القضاء على الفساد يحتاج إلى حلول جذريّة (ثوريّة) تبدأ بوضع كل من تولى الوزارة والنيابة وكبار الموظّفين منذ 1992 في الإقامة الجبريّة

> القضاء على الزعامات يسهل عندما يترافق ذلك مع ثقافة حزبيّة سيشجّعها (على المدى الطويل) القانون الانتخابي النسبي

الأخبار al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدير الحسوك: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريّم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل 15 ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

صعوبة تشكيل حكومة تكنوقراط في لبنان

نيكول نعمه *

استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري من دون أيّ تنسيق مسبق مع الحلفاء، أدخلت لبنان في مرحلة سياسية جديدة. هذه الاستقالة المنفردة إذا صحّ التعبير، قامت بإنهاء المعادلة التي عمل بها جرّاء التسوية الرئاسية بين تيار المستقبل والتيار الوطني الحر، وفتحت الباب أمام مختلف السيناريوهات، من دون أن يتمّ الحسم بأيّ منها حتى الآن خصوصاً أن الرئيس المستقيل لم يعمد إلى ترتيب الأوضاع قبل الإقدام على هذه الخطوة. لا شك في أن هذه الاستقالة جاءت تلبية لدعوات المتظاهرين الذين طالبوا باستقالة الحكومة الحالية وبتشكيل حكومة تكنوقراط غير سياسية تقوم بإخراج البلاد من الأزمة الاقتصادية. قبل الحديث عن إمكانية تحقيق هذا المطلب وتشكيل حكومة غير سياسية لا بدّ من التطرق إلى العوامل التي أدّت لاندلاع الاحتجاجات وإلى شل البلد لأكثر من 13 يوماً:

إلى جانب التظاهرات العفوية التي تمّت من قبل قسم من الشعب اللبناني الذي ضاق ذرعاً بالسياسات غير المجدية وانتفض أخيراً في وجه الفساد المستشري منذ أكثر من ثلاثين عاماً، يجب القول بأن هناك عوامل خارجية وداخلية ساهمت في تأجيج هذه الاحتجاجات وهو ما أدى لاحقاً إلى حرف المطالب المحقّة عن هدفها الأساسي وإدخال الحراك الشعبي العفوي في اللعبة السياسية:

فبالنسبة إلى العوامل الخارجية لا شك بأن خطاب الرئيس عون في الأمم المتحدة وتصريحات وزير الخارجية جبران باسيل أثارت تحفّظات وامتعاض بعض الدول المؤثّرة إقليمياً خصوصاً في ما يخصّ سلاح حزب الله وأزمة النازحين السوريين... هذا الامتعاض أدى إلى تحريك بعض الملفات من أجل الضغط على لبنان، والأزمات المفتعَلة والمضخّمة بشأن البترول والدولار والطحين التي كانت قد سبقت الاحتجاجات بأيام قليلة تدلّ بشكل واضح على ذلك، ناهيك عن الحرائق الهائلة التي أشعلت لبنان بين ليلة وضحاها والتي يرجّح أن تكون مفتعَلة بهدف تسليط الضوء على عجز الدولة حتى عن حماية الناس وممتلكاتهم من خطر الحرائق.

أما بالنسبة إلى العوامل السياسية الداخلية، فمن المعلوم بأن هناك جهات سياسية ممتعضة كثيراً من أداء وزير الخارجية المستبد بحسب تعبير النائب السابق وليد جنبلاط. ولا يخفى على أحد أن أعداء الوزير جبران باسيل هم كثر، خصوصاً بعد سقوط اتّفاق معراب وبعد حادثة قبر شمون الأليمة. هذه العوامل دفعت الفرقاء المتعضين من تصرفات باسيل إلى ركوب موجة الاحتجاجات في محاولة لإسقاطه في الشارع بعد أن عجزوا عن إسقاطه في السياسة.

في ظلّ هذا المشهد السياسي المتناقض وبغض النظر عن الحراك الشعبي لا بدّ من القول بأن تشكيل حكومة تكنوقراط في لبنان أصبح منذ اتفاق الطائف أمراً صعباً إذا لم نقل مستحيلاً.

وحتى إذا تم تشكيل هذا النوع من الحكومات فهناك أسئلة كثيرة تطرح حول عملها المستقبلي، وذلك من وجهة نظر دستورية. فمن المعروف بأنه بموجب اتّفاف الطائف انتزعت الصلاحيات المهمة التي كانت تعود لرئاسة الجمهورية وتم تحويلها إلى مجلس الوزراء مجتمعاً.

في هذا السياق حدّدت المادة 65 من الدستور اللبناني وبشكل واضح هذه الصلاحيات. فعلى سبيل المثال يعود لمجلس الوزراء وضع السياسة العامة للدولة في جميع المجالات، بالإضافة إلى عدد من الصلاحيات نذكر منها على سبيل المثال: تعديل الدستور، إعلان حالة الطوارئ وإلغاؤها، الحرب والسلم، التعبئة العامة، الاتفاقات والمعاهدات الدولية، إعادة النظر في التقسيم الإداري، حلّ مجلس النواب، قانون الانتخابات، قانون الجنسية، قوانين الأحوال الشخصية.

يتبيّن إذن من نص المادة المذكورة بأن مجلس الوزراء يتّمتع بصلاحيات واسعة يمكن إذا استعملت أن تؤدي إلى تغيير جذري في النظام اللبناني وذلك على جميع الأصعدة.

في المقابل يجدر القول بأن هذا النظام يقوم أصلاً على التمثيل الطائفي وذلك من أجل حفظ حقوق جميع الطوائف لا سيما الأقلية منها. وبما أن العادة درجت في لبنان على تشكيل حكومات وحدة وطنية تتمثل فيها جميع الطوائف، فإن قرارات الحكومات السابقة كانت تحظى مبدئياً بغطاء سياسي من قِبل الأحزاب الرئيسية وبالتالي من قبل الطوائف. أما في حالة تشكيل حكومة اختصاصيين، فالسؤال الأول الذي يطرح نفسه هو كيف سيتم اختيار الوزراء؟ وهل ستكون تسميتهم مبنية على أساس حزبي أو طائفي أم أن اختيارهم سوف يتم استناداً إلى مؤهّلاتهم العلمية وخبراتهم بغضّ النظر عن انتمائهم؟ وفي حال افترضنا أنه سوف تتم تسمية وزراء من دون الأخذ بعين الاعتبار انتمائهم الطائفي والحزبي، فلا شك بأن هذا الأمر سيكون بمثابة تطوّر نوعيّ في الحياة السياسية في لبنان. ولكن في هذه الحالة هناك علامات استفهام كثيرة أيضاً: فكيف لوزراء تكنوقراطيين أن يقوموا باتّخاذ قرارات كبيرة ومصيرية كتلك التي حددتها المادة 65 من الدستور، وهم أصلاً غير تابعين أو مغطّين من أحزاب معينة أو من طائفة معينة.

وإذا شكلت، لا شك بأن المحطة المهمة الأولى التي ستواجه الحكومة التكنوقراطية هي البيان الوزاري. ففي الحكومات السابقة كان موضوع سلاح المقاومة في البيان الوزاري هو محطّ مدّ وجزر بين مختلف القوى السياسية. فكيف سيتعامل الوزراء التكنوقراط مع موضوع سلاح المقاومة؟ في المقابل هل سيقبل فريق 8 آذار ومن معه وهم الذين يشكلون أغلبية المجلس النيابي بتسليم وزراء تكنوقراط مستقلّين زمام السلطة ومفاتيح البلد؟ هل ستقبل الأغلبية النيابية بتسليم كلّ هذه الصلاحيات الواسعة لوزراء مستقلين من دون الحصول على تطمينات جدّية وهم الذين يعتبرون نفسهم مستهدفين داخلياً وخارجياً؟ تبقى هذه الأسئلة معلّقة إلى حين اتّضاح الصورة السياسية أكثر فأكثر. إلا أنه من المؤكد بأن سيناريو تشكيل حكومة غير سياسية ليس بالأمر السهل وهو سيكون محطّ شد حبال بين مختلف الأطراف السياسية.

يمكن أن يكون المخرج بقيام الأحزاب السياسية بتسمية وزراء اختصاصيين معروفين بانتمائهم الحزبي وتشكيل حكومة تكنو-سياسية، ولكن وفي هذه الحالة كيف سيكون رد الشارع والأطراف السياسية التي تحرّك قسماً منه؟

في المحصلة، خيار تشكيل حكومة تكنوقراط هو مطلب تمّ التسويق له من قِبل جهات سياسية معروفة وذلك قبل اندلاع الأزمة الحالية. ولكن لا يمكن القول بأن الحلّ الفعلي يكمن فقط في تشكيل هذا النوع من الحكومات. من المهم طبعاً أن يكون الوزير من ذوي الكفاءة العالية ومختصاً في مجاله، ولكن الأهم أن تتم إحاطته بمستشارين أكثر اختصاصاً وأكثر كفاءة. والأهم من كلّ ذلك يبقى في تشكيل حكومة متجانسة تعمل استناداً إلى خريطة طريق واحدة بعكس ما يحصل في لبنان، حيث يتم اعتماد حكومات وحدة وطنية تمثّل أغلبية الكتل النيابية على اختلافها، وهو ما يؤدّي حكماً إلى شلّ العمل الحكومي وتعثّره بفعل المشادات السياسية، لأنه وبكل بساطة يُصار إلى استخراج التناقضات الموجودة في مجلس النواب من أجل وضعها على طاولة واحدة في مجلس الوزراء.

* دكتور في القانون الدولي، وأستاذ محاضر في جامعة «رين» والمعهد الكاثوليكي في فرنسا

سوريا

من المنتظر أن تُستكمل اليوم اجتماعات اللجنة بالاستماع إلى مداخلات الثلث الأخير من أعضائها (أ ف ب)

يبدو أن «اللجنة الدستورية» على وشك قطع خطوة أولى في مسار شائك ومليء بالفخاخ. ويستمدّ هذا التقدير أهميته من عوامل عديدة، لا ترتبط بأهمية المسار في حدّ ذاته فحسب، بل تتعدّاه إلى طبيعة المرحلة المفصلية التي أنعطف إليها الحدث السوري في الشهور الأخيرة

كواليس جنيف: تفاؤل حذر... في مسار مفخّخ

صهيب عنجريني

تختتم «اللجنة الدستورية» أيام عملها اليوم في جنيف، قبل أن تنطلق اجتماعات «اللجنة المصغرة»، المكوّنة من 45 عضواً، يوم الإثنين المقبل. وحفلت الأيام الماضية بفخاخ وعثرات تمّ تجاوزها، عبر الوصول إلى «حلول وسط». وليس من المعلوم إلى أي حدّ يمكن فريق المبعوث الأممي، غير بيدرسون، التمكّن من نزع الفتائل، في مسار شديد التعقيد وحافل بالنقاط الخلافية. ولا يمكن القول إن اجتماعات جنيف، التي تُختتم

> ترفض مصادر حكومية سورية «الأقاويل حول محاولات دمشق التأثير في القائمة المدنية»

اليوم، كانت ناجحة بكلّ ما للكلمة من معنى، لكن قد يصحّ اعتبار القدرة على تجاوز كثير من العثرات، واستكمال جدول العمل المقرّر، بذرة قابلة للحياة، نظراً إلى تعقيدات الملف السوري الهائلة. وترى مصادر أممية أن «العمل في بيئة خلافية، والسعي إلى تدوير الزوايا، شيء طبيعي. لو كان المجتمعون متفقين على كلّ شيء، لما كنا هنا الآن، ولما كان لهذه الاجتماعات من داعٍ». ومن المنتظر أن تُستكمل اليوم اجتماعات اللجنة، بالاستماع إلى مداخلات الثلث الأخير من أعضائها، بعد أن قدّم ثلثا الأعضاء تكثيفاً لرؤاهم حول الدستور وعمل اللجنة، متضمّناً تعريفاً موجزاً عن أنفسهم، بواقع خمس دقائق لكلّ متحدث. وإذا ما قُيّض لخطط العمل أن تستمرّ كما هو متفق عليه، فمن المفترض أن تنطلق يوم الإثنين المقبل أعمال «الهيئة المصغرة» أو «لجنة الصياغة» المكوّنة من 45 عضواً، فيما يغادر بقية أعضاء اللجنة (105). وعلى منوال اللجنة الموسّعة، تنقسم «الهيئة المصغرة» إلى ثلاثة مكوّنات، تمثّل كلاً من دمشق والمعارضة والمجتمع المدني (15 عضواً لكلّ فريق). ومرّت الجلسة الافتتاحية بسلام، وتركت جوّاً من التفاؤل الحذر، في ظلّ «خلوّ كلمتَي الرئيسين المشتركين (أحمد الكزبري وهادي البحرة) من الاستفزازات»، وفقاً لمصادر «الأخبار». ويؤكد مصدر من أوساط المجتمع المدني أن «كلمة البحرة تركت انطباعاً إيجابياً في العموم، كما خلّفت كلمة الكزبري أثراً مقبولاً وغير مستفزّ». وشكّل ممثلو المجتمع المدني في «الهيئة المصغرة» واحدة من أبرز نقاط الاختلاف التي سجّلتها الاجتماعات في خلال الأيام الماضية. وفي هذا الإطار، أوضحت مصادر مواكبة لعمل اللجنة لـ«الأخبار» أن «اختيار ممثلي دمشق والمعارضة في اللجنة المصغرة كان محسوماً، نظراً إلى وجود قرار سياسي واضح يقف وراء كلّ منهما». واستغرق اجتماع المبعوث الأممي مع وفد دمشق قرابة نصف ساعة، واجتماعه مع وفد المعارضة قرابة 45 دقيقة، فيما امتدّ الاجتماع مع قائمة المجتمع المدني قرابة ساعتين ونصف ساعة. وظلّ التوافق على ممثلي «المجتمع المدني» مثار أخذ وردّ طويلين، بفعل «محاولة وفدَي دمشق والمعارضة الدفع إلى تحديد أسماء ممثلي المجتمع المدني وفق مبدأ المحاصصة، فيما يصرّ فريق (المبعوث الأممي غير) بيدرسون على السعي إلى اختيار القائمة من الوسطيّين، القادرين على تجسير الهوّة بين الطرفين»، وفقاً للمصادر ذاتها. وبدت قائمة «المجتمع المدني» مثاراً غنياً للخلافات بين دمشق ووفد المعارضة منذ اللحظة الأولى. وتحيل مصادر سورية معارضة الأمر إلى محاولات لتسويق فكرة مفادها أن «29 عضواً من المجتمع المدني محسوبون على النظام». ويدور الحديث هنا عن الأعضاء المقيمين داخل سوريا من قائمة «المجتمع المدني». وكانت طائرتان روسيتان قد وصلتا إلى جنيف قبيل انطلاق الأعمال الرسمية للجنة، تُقلّ الأولى وفد دمشق الرسمي، فيما تحمل الثانية 29 عضواً من القائمة المدنية، علاوة على 8 أعضاء من وفد المعارضة يقيمون داخل سوريا. ويقيم أعضاء الوفد الرسمي في فندق «موفمبيك»، وأعضاء وفد المعارضة في فندق «ستارلينغ»، فيما يقيم جميع أعضاء القائمة المدنية في فندق «كراون بلازا».

وترفض مصادر حكومية سورية «الأقاويل حول محاولات دمشق التأثير في القائمة المدنية، أو في عمل اللجنة بشكل عام». ويؤكد أحد المصادر لـ«الأخبار» أن الموقف الرسمي «واضح ومحسوم، وقد أعلنه الرئيس (بشار) الأسد قبل يومين». وكان الرئيس السوري قد أكد، في مقابلة بثّتها القناتان الأولى و«الإخبارية» يوم الخميس الماضي، أن دمشق ستوافق «على أيّ شيء ينتج عن لقاءات اللجنة الدستورية، شريطة أن يتوافق مع المصلحة الوطنية، حتى لو كان دستوراً جديداً». ومن بين النقاط غير المحسومة حتى الآن، إذا ما كانت «اللجنة الدستورية» ستعمل على صياغة دستور جديد بالكامل، أم ستُنتج «تعديلات دستورية»، فضلاً عن القواعد الإجرائية والسلوكية الناظمة لعملها، والتي من المفترض حسمها قبل انطلاق عمل «الهيئة المصغّرة». وكان انطلاق اجتماعات اللجنة الموسّعة قد استُبق بخلاف على آلية إدارة الجلسات. وفيما اقترح فريق المبعوث الأممي «إدارة مشتركة» يتقاسمها الرئيسان المشتركان للجنة، أحمد الكزبري وهادي البحرة، تحفّظ الكزبري على الاقتراح، وأفضى الأمر إلى التوافق على إدارة الجلسات بالتناوب بينهما.

«معركة الكراسي» المدنيّة

من بين الخلافات الغريبة التي شهدتها أروقة جنيف، ما يمكن تسميته اصطلاحاً «معركة الكراسي». وتمحورت فصول تلك «المعركة» حول ترتيب جلوس قائمة المجتمع المدني في الجلسة الافتتاحية. وفي خلال اجتماع للمبعوث الأممي مع القائمة المدنية، فُتح نقاش حول توزّع الجلوس، لتصرّ واحدة من أعضاء القائمة القادمين من داخل سوريا على ضرورة «جلوس القادمين من الداخل في الصف الأول، وجلوس الباقين في الصف الثاني». وطُرحت خيارات بديلة مثل الجلوس وفق الترتيب الأبجدي، أو بحسب السنّ، غير أن العضو قابلت تلك المقترحات بالرفض والصراخ. وتقول مصادر مطلعة على «كواليس جنيف» لـ«الأخبار»، إن «هناك انطباعاً عامّاً عند معظم المواكبين للمجريات، مفاده أن تلك العضو تسعى إلى خلق التوتر وافتعال المشكلات وتخريب التوافقات». وحُسمت «معركة الكراسي» في نهاية المطاف بإقرار الجلوس وفق الترتيب الأبجدي.

بدء تسيير الدوريات التركية - الروسية

دخل «اتفاق سوتشي»، الموقّع بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب إردوغان المرحلة الثانية من بدء سريانه، من خلال تسيير دوريات مشتركة بين الجانبين على مدن وبلدات الشريط الحدودي في محافظة الحسكة. وبدأت الدوريات المشتركة عملها أمس، انطلاقاً من الدرباسية مروراً بعامودا حتى أطراف القامشلي، وبعمق يصل إلى 7 كلم، واستمرّت ثلاث ساعات. وجاءت هذه الخطوة بعد عدة اجتماعات عقدها الجانب الروسي داخل الأراضي التركية لترتيب عمل الدوريات، وخطّ مسارها، والعمق الذي ستدخله. وتحدثت وسائل إعلام كردية عن قيام أهالي بعض القرى برشق الدوريات التركية بالبندورة والبطاطا، تعبيراً عن رفضهم الوجود التركي في المنطقة.

بالتوازي مع ذلك، سيّرت الولايات المتحدة عدداً من الدوريات في المنطقة الممتدة من الجودية، مروراً برميلان والمالكية، وصولاً إلى اليعربية على الحدود السورية العراقية، وهي مناطق تعتبر منابع للنفط والغاز. وفُسّرت خطوة الأميركيين تلك بأنها تأتي ضمن التعهدات التي أعلنها «البنتاغون» لحماية مناطق النفط والغاز من أيّ سيطرة لـ«داعش» أو الحكومة السورية. ومن شأن دوريات واشنطن عرقلة التفاهم الكردي مع دمشق على نشر قوات حرس الحدود في الجيش السوري على امتداد الحدود بين القامشلي والمالكية واليعربية، والذي تم تأجيله.

ميدانياً، أعلنت «قسد» صدّ هجوم واسع لفصائل «الجيش الوطني» على قرية الدبس شمال غرب عين عيسى في ريف الرقة الشمالي، وعلى قريتَي تل محمد وعين الحلوة في ريف رأس العين الشرقي، ومنعها من التقدم باتجاه بلدة أبو رأسين الاستراتيجية بين تل تمر ورأس العين، فيما عزّز الجيش السوري نقاط انتشاره في بلدة تل تمر ومحيطها، لصدّ أيّ هجوم للجيش التركي على المنطقة، وحماية سكانها من النزوح.

(الأخبار)

تقرير

رسائل مبطّنة من السيستاني إلى الصدر: لا يحقّ لأحد مصادرة إرادة العراقيين

في ظلّ توقعات بأن تحمل الساعات المقبلة «إشارات إيجابية» لعادل عبد المهدي في ما يتصل بوضع حكومته، جاء بيان «المرجعية الدينية العليا» أمس ليوجّه رسالة تكاد تكون غير مسبوقة إلى مقتدى الصدر، مفادها رفض قيام أيّ شخص بـ«مصادرة إرادة العراقيين، وفرض رأيه عليهم»

نور أيوب

حَمل البيان الرابع لـ«المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني) حول الحراك الشعبي في العراق الكثير من الإشارات والدلالات. إشارات تلقّفتها القوى السياسية، وسارعت إلى محاولة تفسيرها، لحسم مواقفها وتموضعها السياسي على أساسها، بوصفها «خريطة طريق» رسمت حدوداً للتحرك والمناورة، وأرست مدخلاً جديداً لحلّ الأزمة. استهلّ البيان بـ«الأسف» لاستمرار العنف بين المتظاهرين والقوات الأمنية، واعتداء آخرين بـ«الحرق والنهب على العديد من الممتلكات العامة والخاصة». وهو ما تعزوه مصادر أمنية عراقية إلى نشاط مجموعات «مشبوهة»، تعمل على حرف الحراك باتجاه العنف، وجرّ العراقيين إلى الفوضى، الأمر الذي حذر منه البيان بالقول إن «المرجعية» ترفض أي «انزلاقة للبلاد إلى مهاوي الاقتتال الداخلي والفوضى والخراب»، داعياً «جميع الأطراف إلى أن لا تمنعهم الانفعالات العابرة أو المصالح الخاصة من اتخاذ القرار الصحيح»، في تحذير ضمني من اتخاذ أي موقف غير محسوب قد يدفع البلاد إلى المجهول.

كذلك، دعا البيان إلى عدم «الزجّ بالقوات القتالية في التعامل مع الاعتصامات والتظاهرات السلمية»، في ما يبدو أن المقصود منه إمكانية زجّ «الحشد الشعبي» في مواجهة مع الشارع الغاضب. وبدعوتها تلك، تخيّب «المرجعية» آمال عدد من القيادات السياسية والأمنية والعسكرية، والتي سعت طوال الفترة الماضية للوصول إلى هذه اللحظة، ضمن مسار يبدو أن البعض يريده ويدفع في اتجاهه. وشدد البيان على ضرورة أحترام إرادة العراقيين في تحديد النظام السياسي والإداري لبلدهم، من خلال إجراء الاستفتاء العام على الدستور والانتخابات الدورية لمجلس النواب، بوصفه «المبدأ الذي التزمت به المرجعية الدينية وأكدت عليه منذ تغيير النظام السابق». موقف قُرئ لدى جهات عديدة على أنه رفض لإجراء انتخابات مبكرة، علماً بأن البيان السابق كان قد دعا إلى ضرورة «سنّ قانون منصف للانتخابات يعيد ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية ويرغّبهم في المشاركة فيها». على أن آخرين ذهبوا في تفسيرهم لذلك الموقف على أنه موافقة على تغيير النظام السياسي من برلماني إلى جمهوري/ رئاسي، وإجراء استفتاء شعبي عليه، والدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية مبكرة. وهو ما ترجمه رئيس «تحالف الفتح»، هادي العامري، ببيان طالب فيه بـ«إعادة صياغة العملية السياسية... وتعديل النظام إلى نظام آخر يناسب وضعنا». لكن مصادر سياسية مطلعة تؤكد لـ«الأخبار» أن هذه الدعوة أشبه ما تكون بـ«دعوة ميتة» لأسباب عدة؛ أبرزها ممانعة القوى السياسية القاطعة لأيّ تحول من هذا النوع، ورفض «المكوّنين السني والكردي» تحديداً له، على اعتبار أن من شأنه «إقصاء وتهميش مكوّنات تطالب بتمثيل أكبر في العملية السياسية».

بيان «المرجعية» تطرق أيضاً إلى الإصلاح بوصفه «ضرورة حتمية»، مشدداً على أنه «ليس لأيّ شخص أو مجموعة أو جهة بتوجه معين أو أيّ طرف إقليمي أو دولي أن يصادر إرادة العراقيين... ويفرض رأيه عليهم». وهو ما تم تفسيره على أنه رسالة إلى كلّ من إيران (الطرف الإقليمي)، والولايات المتحدة (الطرف الدولي)، وزعيم «التيار الصدري»، مقتدى الصدر، الذي حرص طوال الأيام الماضية على تصدير نفسه بوصفه «مرشد الجمهورية» العراقية، محدّداً معايير العملية السياسية وأطرها وفق ما يراه مناسباً. هذه الرسالة تعتقد مصادر حكومية أنها ستزيد من حراجة موقف الصدر، الذي كان قد تلقى «اللاء» الأولى من إيران التي دانت موقفه من الحكومة، عادّة إياه تهديداً لـ«الأمن القومي لبلد جار، ومحاولة إسقاط حكومة حليفة وصديقة»، ما دفع بالزعيم الشاب إلى العودة إلى النجف، حيث استقبلته «اللاء» الثانية برفض «المرجعية» الإلتقاء به، لتأتي «اللاء» الثالثة من الحراك الشعبي الذي رفض تصدّره التظاهرات.

> يبدو أن لعبة الشارع التي أجادها الصدر ضد الحكومات السابقة بدأت تنقلب عليه

هكذا، يبدو أن لعبة الشارع التي أجادها الصدر طوال المرحلة السابقة بدأت تنقلب عليه، ما يجعله في موقف أضعف مما كان يتصوّره حالياً، فيما تتواصل الاتصالات السياسية معه للوصول إلى تفاهمات تخرج العراق من الأزمة الراهنة، ومن ثم العمل على ضبط الشارع والنزول عند المطالب المعيشية المحقّة للمتظاهرين.

شددت «المرجعية» على ضرورة احترام إرادة العراقيين في تحديد النظام السياسي والاداري لبلدهم (أ ف ب)

أكثر من 100 قتيل و6 آلاف جريح

أسفرت التظاهرات المستمرة في العراق، منذ 25 من تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، عن سقوط أكثر من 100 قتيل و6 آلاف جريح حتى الآن، بحسب بيانات وزارة الصحة العراقية و«المفوضية العليا لحقوق الإنسان». وتفيد الإحصائيات بأن العاصمة بغداد شهدت لوحدها سقوط 43 قتيلاً جرّاء المواجهات بين القوات الأمنية والمتظاهرين عند «جسر الجمهورية» الذي يربط «المنطقة الخضراء» بـ«ساحة التحرير»، مبيّنة أن «عدداً من القتلى وُجّهت إليهم قنابل الغاز المسيّل للدموع مباشرةً في الرأس، فيما لقي البعض الآخر حتفه بالرصاص الحي». في حين دعت لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، أمس، الحكومة، إلى وقف استخدام الغاز المسيّل للدموع «فوراً... لعدم كفاءة القوات الأمنية في الاستخدام الصحيح والمعمول به دولياً لتفريق المتظاهرين، وبسبب استخدامه بطريقة موجّهة، كضربات مباشرة إلى منطقتَي الرأس والصدر».

«ساحة التحرير»، التي باتت مقرونة بالاحتجاجات الشعبية، شهدت أمس حضوراً جماهيرياً لافتاً، قُدّر بعشرات الآلاف، إلا أن المطالب لا تزال متفرقة، وإن عكست تمسّك جميع المتظاهرين بخيار الشارع، ورفضهم «استئثار» أي قوة بقرار البلاد. وأشارت تقارير صحافية، في معرض تغطيتها لما يجري هناك، إلى أن «الحواسيب المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي باتت الأداة الأولى للتظاهرات ضد الطبقة السياسية»، وذلك «لتمكين المحتجين من التواصل بين بعضهم البعض ولإيصال صوتهم الى العالم». أيضاً، يبرز دور أصحاب عربات «التوك توك» الذين يتقدّمون صفوف المتظاهرين لتقديم المساعدة لهم، ما دفع بوزارة النفط إلى «تزويدهم بالوقود مجاناً، دعماً لمواقفهم الإنسانية في نقل المواطنين».

وعلى رغم الدعوات المستمرة إلى الإبقاء، على سلمية التظاهرات، شهدت «التحرير» الكثير من الاستفزازات المتبادلة بين المتظاهرين والقوات الأمنية. وفي هذا الإطار، تتحدث مصادر الأخيرة عن وجود مجموعات مشبوهة تعمل على إحداث بلبلة في صفوف المتظاهرين، وجرّهم إلى مواجهة مع قوات الأمن، وتحويل بعض المباني المجاورة إلى منصّات لاستهداف الأمنيين، واستدراجهم إلى صدام عنفي، أو الاعتداء على المرافق الحكومية. على خطّ موازٍ، وفي مسعى حكومي لتلبية مطالب شريحة من المتظاهرين، أعلنت وزارة الدفاع العراقية، أمس، إعادة قرابة 40 ألف جندي من المفصولين على خلفية تركهم مواقعهم وفرارهم خلال اجتياح تنظيم «داعش» لعدد من المحافظات صيف 2014.

(الأخبار)

وجهة نظر

إيران بلا ظهير شعبي في العراق

بغداد ـ خالد يوسف الناصر

على رغم الاختلاف الجذري بين النظام السياسي في عراق ما بعد 2003، ونظام صدام حسين السابق، باعتماد الأول على الديموقراطية في كتابة دستوره (2005)، الذي تضمّن مواد وفقرات بشّرت بـ«نظام حرّ تعدّدي» سيكون من أفضل الأنظمة الحاكمة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن هذا النظام عجز عن إنتاج عقلية سياسية تنسجم مع روح الديموقراطية. ولذلك، اتجه المسار السياسي نحو التخندق الطائفي والقومي، ما أسفر عن تكريس نظام سياسي بأغلبية مجتمعية، هي أقرب إلى طهران منها إلى واشنطن، التي اعتقدت طويلاً بأنها المُمسكة بزمام الأمور في هذا البلد.

هذه الفرصة العظيمة استثمرتها إيران بشكل كبير جداً، فاستطاعت خلال الأعوام التي سبقت موجة التظاهرات الأخيرة (1 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي)، التي اجتاحت معظم المحافظات الجنوبية ذات الغالبية «الشيعية»، أن تبسط نفوذها الهائل على معظم مفاصل الشهديين الأمني والسياسي في بلاد الرافدين. وهو نفوذ دائماً ما استند إلى دعم «الشارع الشيعي»، سواءً في التصدّي للتمرد والإرهاب الذي ضرب «المحافظات السنية»، أو في التصدّي لدعوات الانفصال والاستقلال في «المحافظات الكردية» الثلاث.

لكن، في المقابل، بدا واضحاً أن جهل الأحزاب والقوى السياسية «الشيعية» وفسادها باتا المعوّل الذي يمكن من خلاله تحطيم كلّ الأهداف الاستراتيجية الإيرانية في العراق. هذه الأحزاب والقوى باتت تمثّل الوجه القبيح والفاسد لإيران من وجهة نظر الشارع «الشيعي». وما زاد من الهوّة بين هذا الشارع وطهران، هو المنهج القاسي في التعامل مع المتظاهرين المطالبين بأبسط حقوقهم المعيشية ـ الخدمية، والذي واكبته تغطية مكثّفة من قِبَل ماكينات الإعلام الغربي (إلى جانب منصات وشبكات وسائل التواصل الاجتماعي)، استطاعت أن تؤثّر في المزاج الشعبي، إلى درجة أنها حوّلت المواجهة بين الشارع «الشيعي» وأحزابه إلى مواجهة بين «الشيعة» وإيران. ولم تقف المواجهة عند ذلك الحدّ، بل تطوّرت ووصلت حدّ رفض الأسس والقواعد الدينية التي دائماً ما استندت إليها إيران لترويض «شيعة العراق» (بل و«العالم الشيعي» بأسره)، وجعلهم يدورون في فلكها من خلال رجال الدين والمراجع، في تطوّر يفسّر انتشار مبادئ الإلحاد واللادينية في أوساط الشباب «الشيعي» أكثر من غيره.

إن تظاهرات 1 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، وبفعل القيضة الحديدية التي استخدمتها القوى السياسية «الشيعية» تجاه الشارع الغاضب، خلّفت شعوراً راسخاً لدى المتظاهرين بأن «مذهبهم لن يشفع لهم إذا ما فكّروا في تهديد مصالح أحزابهم»، بل إنهم قد يعامَلون بشكل أقسى من «المكوّنات» العراقية الأخرى، وبتعبير الشاعر طرفة بن العبد: «وَظُلْمُ ذَوِي القُرْبَى أَشَدُّ مَضَاضَةً... عَلَى المَرْءِ مِنْ وَقْعِ الحُسَامِ المُهَنَّدِ». هذا الواقع سيجعل إيران وحلفاءها من الأحزاب «الشيعية» تحديداً أمام حقيقة واضحة في قادم الأيام، مفادها أن على طهران مواجهة كل التحدّيات والأزمات المستقبلية وحدها، من دون وجود شارع «شيعي» عراقي كبير. شارعٌ تم خسرانه بسبب الفساد وسوء إدارة الدولة منذ عام 2005 حتى يومنا هذا، خصوصاً من قِبَل حلفاء طهران وأتباعها في العراق.

اليمن

تصعيد في المحافظات الجنوبية «اتفاق جدة» يترنّح

في وقت تفيد فيه المعلومات عن حماسة سعودية للاستفادة من اتفاق جدة للتصعيد الميداني بوجه صنعاء، يبدو أن الاتفاق لا يزال متعثراً، إذ ثمة أزمة ثقة بين حكومة عبد ربه منصور هادي و«الانتقالي». وصلت إلى حدّ الاستنفار العسكري على الأرض. ما ينذر بتجدّد الاشتباكات بين وكلاء السعودية والإمارات في أيّ لحظة

صنعاء ــ رشيد الحداد

بدء الرياض بدمج قوات «الانتقالي» ضمن قوات هادي الآثار مخاوف المجلس من تفكيك ميليشياته (أ ف ب)

بالتوازي مع تأجيل التوقيع، أول من أمس، وللمرة الثالثة، على اتفاق جدة بين «المجلس الانتقالي الجنوبي»، الموالي للإمارات، وحكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، تمضي الأوضاع على الأرض في محافظات أبين وشبوة وسقطرى نحو التصعيد العسكري. وبينما تواصل الرياض إرسال المزيد من التعزيزات العسكرية إلى مدينة عدن التي أصبحت تديرها أمنياً وعسكرياً

محاولات «التحالف» وقف تداعيات الاشتباكات بين حلفائه تُعدّ مجرّد مهدّئات

منذ أسابيع، يواصل «الانتقالي» وحكومة هادي حشد المزيد من القوات إلى أبين وشبوة استعداداً لمعركة فاصلة، وليس لسلام دائم بينهما برعاية السعودية. وعلى مدى الأيام الماضية، ارتفعت حالة التوتر بين الطرفين في كلّ من محافظتَي أبين وسقطرى إلى مستويات تنذر بتفجر الأوضاع عسكرياً على نطاق واسع، قبل اتفاق جدة المؤجّل أو بعده، في ظلّ أزمة الثقة الكبرى التي يعيشها الطرفان على الأرض.

فكلّما اقترب الإعلان عن موعد الاتفاق، تصاعدت الأوضاع عسكرياً في المحافظات الجنوبية. وعلى مدى الأيام القليلة الماضية، تم رصد تحركات عسكرية كبيرة في شبوة، بتوجيه من وزير داخلية حكومة هادي، أحمد الميسري، الذي عاد برفقة وزير النقل في الحكومة نفسها صالح الجبواني، السبت الماضي، وقد عبّر الوزيران عن رفضهما الصريح لاتفاق جدة الذي رعته المملكة. وأكد الميسري أن أيّ اتفاق يمنح «الانتقالي» وميليشياته التي أنفقت عليها الإمارات خلال السنوات الماضية 48 مليار ريال سعودي المشاركة في الحكم، ويضع الجنوب تحت تصرّف السفير السعودي لدى اليمن محمد آل جابر، مرفوض ولا يعبّر عن تطلعات الشعب اليمني. ودعا من شبوة، الأحد الماضي، إلى التصعيد العسكري واستعادة عدن عوضاً عن الإمارات التي لا تزال تقف إلى جانبه في المفاوضات. إلا أن بدء الرياض بدمج قواته ضمن قوات حكومة هادي في عدن أثار مخاوفه من تفكيك ميليشياته وإضعافه عسكرياً في عدن، فإن لجنة عسكرية سعودية تجري لقاءات متواصلة مع قيادات عسكرية موالية لـ«الإمارات وأخرى موالية لهادي لدمج قوات «الانتقالي» بشكل كلي ضمن قوات هادي. ومع ذلك، ثمة توجس لدى «الانتقالي» من أيّ خطوات تنفيذية للهيكلة التي تقوم بها الرياض، بالإضافة إلى أن حكومة هادي وضعت شروطاً جديدة أمام «الانتقالي» تقضي بسرعة إخراج «الأحزمة الأمنية» التي تسلّمت الرياض قيادتها في عدن من أبو ظبي أخيراً.

التنافر بين الطرفين بدا واضحاً في ابين وسقطرى في الآونة الأخيرة. فبينما يتجه «الانتقالي» إلى التصعيد في سقطرى تنفيذاً لتوجيهات إماراتية، هاجمت قوات موالية لهادي أول من أمس نقاطاً عسكرية تابعة لـ«الانتقالي» عند مشارف مدينة أحور، إحدى مدن ابين الرئيسية، وخاضت مواجهات عنيفة مع «الانتقالي» وسيطرت على المدينة بالقوة. تلك المواجهات التي تُعدّ الأوسع منذ إعلان تحالف العدوان أواخر آب/ أغسطس الماضي عن هدنة بين الطرفين وتوجيه قواتهما بعدم التصعيد، عدّها مراقبون نتيجة لرفض تيار الجنرال علي محسن الأحمر، نائب هادي، مُمثّلاً بالوزيرين الميسري والجبواني، لاتفاق جدة.

التصعيد العسكري الذي شهدته مدينة أحور في محافظة أبين، والتي سقطت عسكرياً الخميس تحت سيطرة قوات موالية لهادي، أثار مخاوف «الانتقالي» من هجوم محتمل على مدينة زنجبار عاصمة محافظة أبين شرقي مدينة عدن، ومدينة جعار في المحافظة ذاتها. ووفقاً لمصادر محلية تحدثت إلى «الأخبار»، فإن «الانتقالي» في أبين وجّه قوات «الحزام الأمني» التابعة له «اللواء الثامن صاعقة» الموالي للإمارات والموجود في جبهة المدينة برفع حالة الاستعداد القتالي الكامل لمواجهة أيّ هجوم محتمل من قِبَل قوات موالية لهادي تساندها ميليشيات «الإصلاح». وفي أول ردّ فعل، توعّد نائب رئيس «الانتقالي»، هاني بن بريك، برد قاس على محاولة استغلال الهدنة لتحقيق مكاسب على الأرض. وعلى الرغم من إعلان الإمارات، الثلاثاء، الانسحاب من مدينة عدن، فإنها هدّدت بقصف قوات هادي المسنودة بمسلحي «الإصلاح» عقب سيطرتها على مديرية أحور إذا لم تنسحب بشكل فوري. ووفقاً لمصادر عسكرية مقربة من حكومة هادي، فإن الإمارات هدّدت بقصف قوات هادي وأمهلتها 24 ساعة للانسحاب من مدينة أحور. وتحت ضغوط من قِبَل قيادة عمليات «التحالف» في الرياض، انسحبت أمس الجمعة قوات هادي إلى مشارف المدينة وحلّت محلها قوات أمنية محلية.

محاولات الرياض وقف تداعيات الاشتباكات المسلحة بين «الانتقالي» وحكومة هادي على الأرض في أبين، ووقف التصعيد في سقطرى، يراها مراقبون مجرد مهدّئات لن تصمد طويلاً، في ظلّ الاستعداد القتالي لطرفي القتال في أبين بشكل خاص، والتعزيزات الكبيرة والمتواصلة التي يدفع بها الجنرال الأحمر، الرافض لأيّ اتفاق مع مَن يصفهم بـ«الانفصاليين».

> ما تقوم به الإمارات، حسب رأي صنعاء، هو تغيير في التكتيك فقط

هروب من تبعات الحرب وما خلّفته، وما سوف تخلّفه في المستقبل. ما تقوم به الإمارات، بحسب رأي صنعاء، هو تغيير في التكتيك فقط، وانتقال من التصدّي المباشر في إدارة الحرب والعمليات العسكرية والميدانية إلى المشاركة غير المباشرة من خلال الأدوات. والبقاء في «التحالف» من خلال إدارة مختلفة عما كانت عليه، وفق تفاهم مسبق مع النظام السعودي. لذا، الخطوات الإماراتية غير كافية، ولا يزال أمام أصحابها العديد من الإجراءات، وصولاً إلى ثمرة مراجعات سياسية مقصدها الخروج عن المنهجية السابقة القائمة على الارتماء الكامل في الأحضان السعودية، واعتماد مقاربة مختلفة عن السابق، عمادها: نيل الرضى الإيراني مقابل عدم إغضاب النظام السعودي. وهي مقاربة معقدة بعيدة المنال، في ظلّ تباعد الأجندات بين الطرفين. فظهران أخبرت الإماراتيين أكثر من مرة أن الدخول في الحديث عن إنهاء دور أبو ظبي في الحرب ينبغي أن يكون من «باب اليمن».

صنعاء، من جهتها، المعنيّة الأولى وبشكل أساسي بردّ العدوان، تنظر إلى الخطوات الإماراتية، التي يبدو أنها مضطرة إلى عدم الاعتراف بها، بكثير من الريبة والشك. وهي تعتبر أن قيام أبو ظبي بتلك الخطوات، أي الانتقال من رأس الحربة إلى الظلّ أو الجلوس في المقعد الخلفي، إنما هو موالية لهادي لدمج قوات «الانتقالي» ضمن قوات هادي. وفي ظلّ تجميد الدعم الأميركي مع العجز المُقدّر بنحو 89 مليون دولار، يشير إلى أن «هذه بالضبط حجة إدارة الأونروا والحكومة الأردنية التي تخشى من أعباء جديدة... التجديد للأونروا يعني توفير الدعم لها، وهذا أمر قد حدث»، لافتاً إلى أن «هناك رواتب فلكية لبعض العاملين في الإدارات العليا لا تتناسب مع الواقع الصعب للخدمات والمرافق خصوصاً في قطاعي التعليم والصحة، عدا الفساد الإداري المقترن بالفساد المالي، وسوء الإدارة في أولويات البرامج، وصرف ملايين الدولارات على برامج ثانوية لا تستهدف تحسين الخدمات للاجئين ولا للعاملين الذين هم لاجئون أيضاً». ويتابع: «الكثير من مبالغ الدول المانحة تُرصد لبرامج بعينها لا تساهم في حلّ الأزمة، كأنها برامج شكلية غير قابلة للتطبيق، وهو ما يثير تساؤلات عن الهدف من هذه المصاريف».

وكانت «الأونروا» قد اتخذت إجراءات تقشّف في الأردن بتقليص الوظائف في كلّ القطاعات بأكثر من ألف وظيفة مقابل تعيينها عمال المياومة. كما رفعت أعداد الطلبة إلى خمسين في الشعبة الواحدة ما أدى إلى زيادة العبء التدريسي على المعلمين، وقلّصت عمال النظافة ليُنخفض عددهم من 1115 قبل عام 2015 إلى 613 الآن يعملون في 13 مخيماً. ومن الملفات المقلقة للعاملين تحسّسهم خطورة التقاعد بنظام «EVS» الذي شطبت عبره الإدارة مئات الوظائف ولم يبقَ لها أثر في ملفاتها، فضلاً عن خصومات التأمين الصحي التي تأكل الراتب، ورفع التأمين على المتقاعدين. وما يزيد الطين بلّة انتشار الفساد والتحقيقات غير المعلنة نتائجها عن حجم الفساد وشكله، إضافة إلى غياب الزيادات على الرواتب منذ سبع سنوات على رغم تدني القيمة الشرائية للرواتب، والضرائب المتزايدة. أما مفهوم «الحيادية» الذي يصفه العاملون بأنه «توسّع لينال من انتمائنا إلى قضيتنا العادلة ويحول بين المرء والتعبير عن كينونته كلاجئ وانتمائه إلى وطنه السليب»، فاقترن بعقوبات طاولت كثيرين جرى التحقيق معهم بسبب المشاركة في التعبير عن القضية الفلسطينية.

خطة سعودية للتصعيد

تخطط الرياض التي تسلّمت قيادة «التحالف» في عدن والساحل الغربي لفتح جبهات غير مشتركة، على رغم اعتزامها، وفق اتفاق جدة، هيكلة قوات «الانتقالي» ودمجها في إطار قوات حكومة هادي. ووفقاً لمصدر عسكري في المخا، فإن السعودية أعدّت، خلال الأشهر الماضية، بعد توحيد قيادة الساحل الغربي بمشاركة قيادات إماراتية، خطة تصعيد عسكرية جديدة، وفتحت غرفة عمليات توجد فيها 10 قيادات أجنبية (لم تكشف المصادر جنسيتهم). وبحسب المصادر، فإن الرياض تتّجه إلى نقل مختلف القوات الموالية للإمارات، وتحديداً ألوية الدعم والإسناد، إلى جبهات الضالع للتصعيد ضد «أنصار الله»، بالإضافة إلى سحب ألوية عسكرية من «العمالقة» الجنوبية التي تم نقلها من الساحل الغربي الشهر الماضي إلى محافظة أبين لمواجهة قوات هادي. وسيتم نقل تلك الألوية إلى لحج، وتكليفها بفتح جبهات جديدة من المسيمير باتجاه مديرية ماوية غربي تعز. يضاف إلى ذلك نقل ألوية أخرى في عدن إلى الضالع وفتح جبهة الأزارق والتصعيد فيها باتجاه تعز، توازياً مع تصعيد مماثل من قِبَل ألوية تابعة لطارق صالح وألوية سلفية في جبهة الحجرية بهدف حسم معركة تعز. الخطة السعودية تتضمن أيضاً تفريق القوات الموجودة في أبين والتابعة لطرفَي الصراع، وتوجيهها للتصعيد عسكرياً في جبهتَي ثرة ومكيراس، وفتح جبهات من اتجاه مديرية المصنعة في محافظة البيضاء.

تقرير

إضراب جديد في الأردن: موظّفو «الأونروا» ينتفضون

يتّجه العاملون في جميع قطاعات «الأونروا» في الأردن، غداً، إلى إضراب شامل ستُشلّ على إثره كلّ الصنشات التابعة لـ«وكالة غوث وتشغيل اللاجئين». ويأتي هذا التصعيد بعد إخفاق المفاوضات الرامية للوصول إلى نقطة تلاقٍ مع الإدارة بوساطة من الخارجية الأردنية، وأيضاً في أعقاب شلل شهدته المملكة في قطاع التعليم لشهر

عمان ــ أسماء عواد

تحركاتٌ سريعة لمجالس قطاعات العاملين في «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» (الأونروا) في الأردن، بدأت بتوجيه رسالة في أيلول/ سبتمبر الماضي إلى القائم بأعمال نائب المفوض العام لـ«الأونروا»، البريطاني كريستيان ساوندرز، الذي تمّ تعيينه في مطلع آب/ أغسطس الماضي. لكن ساوندرز لم يستجب للمطالب التي وردت أيضاً في بيان أول صادر في العاشر من الشهر الماضي بعنوان «الضغط يولّد الانفجار»، سلّط الضوء على التقليصات في عمل الوكالة، وتراجع الخدمات بحجة الضغوطات الأميركية والدولية، كما طالب «الأونروا» بأن «تتصالح مع الدول المضيفة»، أي الأردن، كما فعلت في لبنان وسوريا ودفعت زيادات خلال الأزمة المالية، قبل أن يُطلب من الجمعية العامة التصويت على استمرار ولايتها.

المطالب، التي يصرّ عليها العاملون في المجالس الأربعة (المعلمون والخدمات والصحة والرئاسة العامة)، تتركّز على منح زيادة لجميع الموظفين في القطاعات كافة من الدرجات 2 إلى 20 قدرها 200 دينار (282 دولاراً أميركياً). وأعطي إشعار لإدارة الوكالة مدّته 21 يوماً للاستجابة لذلك المطلب تنتهي اليوم السبت، من دون إحراز أي تقدّم. ويفيد مصدر مطلع، في حديث إلى «الأخبار»، بأن ما وافقت عليه إدارة «الأونروا» هو زيادة 50 ديناراً (71 دولاراً) فقط، إضافة إلى ما سيجري تحصيله بعد إجراء مسح الرواتب في مرحلة لاحقة. ولذا، ستبدأ الإجراءات التصعيدية وفق قرارات المجالس والاتحادات غداً الأحد، الذي تقرّر أن يكون إضراباً مفتوحاً مع تعليق العمل والدوام لجميع القطاعات في المكاتب والمؤسسات والعيادات والمدارس والكليات كافة. ولتوحيد الاحتجاج، تمّ تشكيل لجنة متابعة (من المعلمين والعمال والخدمات واتحاد الرئاسة العامة) لمتابعة إجراءات الإضراب، علماً أن هذه اللجنة اجتمعت لمرات مع ساوندرز ومع «دائرة الشؤون الفلسطينية» في الخارجية الأردنية التي لعبت دور الوسيط لتطويق الأزمة، خاصة أن أيّ اختلال في عمل «الأونروا» يعني أعباء جديدة على الحكومة الأردنية المنهَكة اقتصادياً، إضافة إلى «لجنة فلسطين» في البرلمان. وكان بيانا اللجنة اللاحقان («ماضون في إجراءاتنا» و«ماضون وبإصرار») رفضا حلول إدارة الوكالة المعتمِدة على التسويف والإتكاء على مسح الرواتب وإقرانه بالزيادة.

ويقول أحد العاملين في «الأونروا» - التي لا تسمح لعامليها بالتصريح للإعلام - إنه متفائل بنجاح الإضراب، ولاسيما أنه يأتي بعد نجاح إضراب معلمي الأردن والتضامن الشعبي معه، بل انعكس هذا النجاح على موظفي الجمعية العامة للأمم المتحدة والهيئات والوكالات التابعة لها. ويضيف الموظف أن العاملين يتكثّون في مطالبتهم بالزيادة على أساس أفضل الشروط السائدة محلياً» في البلد المضيف. ويعزو تفاؤله إلى حصول العاملين في مناطق «الأونروا» الأخرى (الضفة والقدس وغزة ولبنان وسوريا) على زيادات، في مقابل عدم حصولهم هم عليها منذ نحو خمس سنوات. موظف آخر يُبدي هو أيضاً تفاؤله، قائلاً إنه مطّلع على الاجتماعات والنتائج. وفي شأن توقيت الإضراب في مرحلة حرجة من عمل «الأونروا»، وفي ظلّ تجميد الدعم الأميركي مع العجز المُقدّر بنحو 89 مليون دولار، يشير إلى أن «هذه بالضبط حجة إدارة الأونروا والحكومة الأردنية التي تخشى من أعباء جديدة... التجديد للأونروا يعني توفير الدعم لها، وهذا أمر قد حدث»، لافتاً إلى أن «هناك رواتب فلكية لبعض العاملين في الإدارات العليا لا تتناسب مع الواقع الصعب للخدمات والمرافق خصوصاً في قطاعي التعليم والصحة، عدا الفساد الإداري المقترن بالفساد المالي، وسوء الإدارة في أولويات البرامج، وصرف ملايين الدولارات على برامج ثانوية لا تستهدف تحسين الخدمات للاجئين ولا للعاملين الذين هم لاجئون أيضاً». ويتابع: «الكثير من مبالغ الدول المانحة تُرصد لبرامج بعينها لا تساهم في حلّ الأزمة، كأنها برامج شكلية غير قابلة للتطبيق، وهو ما يثير تساؤلات عن الهدف من هذه المصاريف».

وكانت «الأونروا» قد اتخذت إجراءات تقشّف في الأردن بتقليص الوظائف في كلّ القطاعات بأكثر من ألف وظيفة مقابل تعيينها عمال المياومة. كما رفعت أعداد الطلبة إلى خمسين في الشعبة الواحدة ما أدى إلى زيادة العبء التدريسي على المعلمين، وقلّصت عمال النظافة ليُنخفض عددهم من 1115 قبل عام 2015 إلى 613 الآن يعملون في 13 مخيماً. ومن الملفات المقلقة للعاملين تحسّسهم خطورة التقاعد بنظام «EVS» الذي شطبت عبره الإدارة مئات الوظائف ولم يبقَ لها أثر في ملفاتها، فضلاً عن خصومات التأمين الصحي التي تأكل الراتب، ورفع التأمين على المتقاعدين. وما يزيد الطين بلّة انتشار الفساد والتحقيقات غير المعلنة نتائجها عن حجم الفساد وشكله، إضافة إلى غياب الزيادات على الرواتب منذ سبع سنوات على رغم تدني القيمة الشرائية للرواتب، والضرائب المتزايدة. أما مفهوم «الحيادية» الذي يصفه العاملون بأنه «توسّع لينال من انتمائنا إلى قضيتنا العادلة ويحول بين المرء والتعبير عن كينونته كلاجئ وانتمائه إلى وطنه السليب»، فاقترن بعقوبات طاولت كثيرين جرى التحقيق معهم بسبب المشاركة في التعبير عن القضية الفلسطينية.

يبدأ الاحتجاج بإضراب شامل غداً في كل مرافق «الأونروا» في المملكة (من الويب)

تحليل إخباري

خروج الإمارات من عدن لا يرضي صنعاء: المطلوب تركُ التحالف السعودي

لقمان عبد الله

أثار إعلان الإمارات انسحاب قواتها من اليمن جدلاً واسعاً حول جدّيته وصدقيّته في الأوساط الخليجية ولدى دوائر الحكم والنخب في صنعاء، بعدما أعلنت أبو ظبي في الصيف الانتقال من «استراتيجية عسكرية» إلى خطة تقوم على تحقيق «السلام أولاً». إثر ذلك، بدأ الانسحاب الإماراتي بشكل تدريجي، إلى أن أعلنت أبو ظبي، الأربعاء الماضي، في بيان رسمي، الانسحاب من مدينة عدن وإنهاء المهمة فيها. الوقائع على الأرض تؤكد أن الإمارات لا تزال موجودة في العديد من القواعد العسكرية، ولا سيما في قاعدة ومطار الريان في حضرموت، ومنشأة بلحاف النفطية الساحلية في شبوة، ومقرّ عمليات الساحل الغربي في مدينة المخا، وجزيرة سقطرى، بالإضافة إلى العديد من النقاط والمواقع. البيان الإماراتي حصر بوضوح «الانسحاب» بمدينة عدن، ولم يُشِر، لا من قريب ولا من بعيد، إلى إنهاء المهام العسكرية في كامل اليمن، بل إن وزير الشؤون الخارجية الإماراتي، أنور قرقاش، أعلن استمرار مشاركة بلاده في «التحالف» بقيادة السعودية. وبذلك، تكون أبو ظبي قد أبقت الباب مفتوحاً أمام احتلالها في اليمن، من خلال السماح لنفسها بالبقاء فيه تحت ذريعة محاربة «القاعدة» والإرهاب، حيث قال البيان إن «القوات الإماراتية ستواصل حربها على التنظيمات الإرهابية في المحافظات اليمنية الجنوبية والمناطق الأخرى»، وهي الذريعة التي تتدخل بموجبها القوات الأميركية في هذا البلد.

يأتي قرار أبو ظبي الانسحاب من عدن في ظلّ تغيّر في موازين القوى لمصلحة صنعاء، ولا سيما بعد التطوّر النوعي في المنظومات الصاروخية والمسيّرات (دقة، مسافة، قدرة تفجيرية، استمرارية)، والتي باتت تشكل خطراً على الاقتصاد الإماراتي القائم على سمعة الدولة والقوة الناعمة. وقد أدرك حكّام الإمارات أن توسّع مساحة الاشتباك بات يهدّد نفطهم ومطاراتهم وموانئهم وسفنهم، الأمر الذي يفوق طاقتهم على التحمّل، وبالتالي برزت الحاجة إلى ضرورة فكّ الاشتباك مع حركة «أنصار الله»، وخصوصاً أن قيادات صنعاء، على رأسها زعيم «أنصار الله» عبد الملك الحوثي، أطلقت تهديدات مباشرة للإمارات بقصف منشآتها إذا لم تسرّع من خطوات انسحابها. وتشير الخطوات الإماراتية الأخيرة (الانسحاب التدريجي) إلى الانسحاب الكامل من الأراضي اليمنية، والتعهّد بترك التنظيمات والفصائل الموالة من قِبَلهم، والإعلان الرسمي عن الخروج من «التحالف». المفارقة هنا أن أبو ظبي شكّلت رأس الحربة في الحرب على اليمن، وأوكل إليها «التحالف» مهمة القيادة للسيطرة على جنوب البلاد والساحل الغربي، منذ بداية العدوان. وهو دور لم يكن ليتمّ لولا الوجود الأميركي المصاحب في التخطيط والإدارة والمراقبة لمراحل المهمة كافة، الأمر الذي مكّنها، مع الفصائل الجنوبية، من السيطرة على الجنوب بعد قرار الجيش واللجان الشعبية الانسحاب من عدن وبقية المحافظات الجنوبية، في خطوة كانت الغاية منها الحفاظ على قوات الجيش واللجان المنتشرة على مساحة واسعة من الأراضي، وخصوصاً بعدما باتت خطوط الإمداد مكشوفة للضربات الجوية. وقد شكّلت سيطرة الإمارات على الجنوب إغراءً لقواتها بمواصلة القتال بالترافق مع سلوك مستعلٍ وأرعن، وإحساس بـ«فائض من القوة» وشعور بالعنجهية والتكبر. وانعكس ذلك برفع سقف الأهداف السياسية للحرب، وصولاً إلى القضاء النهائي على حركة «أنصار الله»، وفق ما ظهّره أداء الإمارات في الساحل الغربي، وأيضاً السياسيات السياسية لمسؤوليها وإعلامها والنخبة القريبة من دوائر القرار فيها. لكن الشعور بالنشوة والفوز لم يدم طويلاً. فالتعقيدات في اليمن سرعان ما بدأت بالظهور، لينتكس المشروع القائم على الأطماع والهيمنة وادّعاء الريادة. وكان من شأن تلك التعقيدات الدفع نحو الغرق في الرمال اليمنية، وانغلاقٍ (متواصل) في الأفق السياسي، أدى ولا يزال إلى الابتعاد عن تحقيق الأهداف المرسومة.

> ما تقوم به الإمارات، حسب رأي صنعاء، هو تغيير في التكتيك فقط

تقرير

ذكرى الثورة الجزائرية تجدّد الحراك: إصرارٌ على رفض الانتخابات

اعادت تظاهرات يوم أمس الحاشدة في الجزائر رفضاً للانتخابات الرئاسية، إلى الحراك الشعبي زخمه الذي عرفه في أيامه الأولى، ما يزيد من الضغوط على السلطة التي تُصرّ على تنظيمها في كلّ الأحوال. ويبدو التكهّن صعباً بما ستُخبّئه الأيام المقبلة، مع استمرار كلّ طرف في التمسك بموقفه، وغلق كلّ أبواب الحوار

الجزائر ـ **محمد العيد**

اكتظّت شوارع العاصمة الجزائرية الرئيسة بمئات الآلاف من المتظاهرين القادمين من مختلف المحافظات، تعبيراً عن رفضهم إجراء الانتخابات الرئاسية. واكتست هذه المسيرات رمزية خاصة لتزامنها مع ذكرى «الفاتح من نوفمبر»، تاريخ اندلاع الثورة الجزائرية ضد المستعمر الفرنسي سنة 1954، ما صنع أجواء حماسية لم يُسبق لها مثيلٌ منذ أشهر في البلاد، إذ أجمع معظم المتابعين على أن الحشود التي تدفقت على العاصمة قد تضاهي في عددها ما شهدته أيام الجمعة الأولى في الحراك الشعبي الذي انطلق في 22 شباط/ فبراير الماضي، الأمر الذي يجعلها بالنسبة إلى البعض بمثابة الولادة الثانية لموجة الاحتجاجات الشعبية الرامية إلى التغيير الجذري للنظام.

وبدأ، منذ مساء الخميس، تدفق الجموع على ساحة البريد المركزي في قلب العاصمة الجزائرية، حيث قضى البعض الليلة كاملة في المكان انتظاراً للتظاهرات، تلبية لنداء مجموعة من النشطاء بجعل جمعة «الفاتح من نوفمبر» هي الأكبر على الإطلاق. وحظي القائد الثوري، لخضر بورقعة، بتكريم خاص في تظاهرات أمس، إذ ارتدى الآلاف أقنعة تحمل صورته، احتجاجاً على سجنه المستمر منذ أكثر من شهرين، بسبب إدلائه بتصريحات تناولت قيادة المؤسسة العسكرية. وهاجم المتظاهرون بشدة، في هتافاتهم وشعاراتهم، رموز النظام الحالي الذين يتّهمونهم بالسعي إلى وضع رئيس على مقاسهم خارج الإرادة الشعبية. وقُرئ في إحدى اللافتات المرفوعة أن الشعب لا يرفض الانتخابات من حيث المبدأ، ولكنه يُطالب أولاً برحيل رموز «العصابة» (وصف يُطلق على رجال الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة)، ثم إطلاق حوار وطني تحت إشراف شخصيات نزيهة.

ويبقى الحراك متمسّكاً بمطالبه الأولى، المتمثلة في رحيل رئيس الدولة عبد القادر بن صالح ووزيره الأول نور الدين بدوي، وفتح المجال لشخصيات نزيهة تقود المرحلة، إلى غاية تنظيم الانتخابات التي ينبغي أن تبتعد الإدارة عنها تماماً، وقبل ذلك، المبادرة بإطلاق سجناء الرأي، وفتح المجال الإعلامي المغلق تماماً إلى حدّ أن القنوات التلفزيونية

> **بات النقاش لدى نشطاء الحراك منصبّاً حول استعمال وسائل جديدة لتصعيد الاحتجاجات**

صارت تمتنع عن تغطية مسيرات الحراك الشعبي. لكن تلك المطالب تبدو بعيدة المنال في الوقت الحالي، بعد «الفيتو» الذي رفعته السلطة في وجه كلّ طلبات التهدئة، واستمرار القضاة المنتفضين هذه الأيام لمطالب مهنية واجتماعية في حبس نشطاء الحراك، بتهم يراها محامومهم سياسية بامتياز، تتعلق بإضعاف معنويات الجيش تارة، وبنشر منشورات تهدّد الوحدة الوطنية أو التحريض على التجمهر وغير ذلك تارة أخرى.

غير أن السلطة على الطرف المقابل تبدو غير مكترثة للرفض الشعبي المتزايد للانتخابات. ففي خطابه بمناسبة ذكرى «الفاتح من نوفمبر»، تحدّث بن صالح بنبرة تحدٍّ، مُتوعّداً بالتصدي «لكافة المناورات التي تستهدف المساس بالانتخابات الرئاسية». وقال إن الشعب «مدعوّ لأن يكون على أتمّ الاستعداد للتصدّي لأصحاب النوايا والتصرفات المعادية للوطن». واعتبر بن صالح أنه «لا يحقّ لأيّ كان التذرّع بحرية التعبير والتظاهر لتقويض حق الآخرين في ممارسة حرياتهم والتعبير عن إرادتهم من خلال المشاركة في الاقتراع». ودافع رئيس الدولة عن خيار الانتخابات بالقول إن «أولويات المرحلة تفرض إنجاحها، وعدم ترك أيّ فرصة لمن يريدون الالتفاف حول المسعى». ويتحدث رئيس أركان الجيش، الفريق أحمد قايد صالح، بلغة شبيهة في كلّ خطاباته، إذ لا مجال بحسبه لأيّ حلّ خارج الموعد الانتخابي المقرر.

وفي ظلّ هذه القبضة الحديدية بين الحراك والسلطة، تختلف التنبؤات حول مصير الانتخابات الرئاسية. فهناك فريق يرى أن النظام سينصاع في نهاية المطاف للضغوط الشعبية، وسيُلغي مرة أخرى الانتخابات الرئاسية، وهو ما يذهب إليه الباحث هواري عدي، الذي يعتقد باستحالة إجراء الانتخابات في هذه الظروف. في المقابل، يقدّر آخرون أن السلطة في كلّ الأحوال لن تُغامر بإلغاء الانتخابات للمرة الثالثة، لأنها لم تستعدّ لهذا السيناريو، وستفرض الانتخابات في أيّ ظرف، حتى لو قاطعها أغلب الجزائريين، خصوصاً وأن الحدّ الأدنى من الديكور الانتخابي مُتوفر، بوجود مرشحين أودعوا رسمياً ملفاتهم الانتخابية، على عكس المرة السابقة. لكن ما يُخيف في كلّ ذلك، مع الإصرار على تنظيم الانتخابات، هو وصول درجة الاستفزاز للمتظاهرين إلى درجتها القصوى، ما قد يؤدي إلى وقوع أحداث عنف أثناء الحملة الانتخابية أو في يوم التصويت في بعض المناطق.

ويُنتظر أن تظهر القائمة النهائية للمرشحين في غضون الأسبوع المقبل، وهي أسماء تلقى هجوماً لاذعاً في تظاهرات الحراك الشعبي لاتهامها بالانحياز إلى السلطة بدل الشعب. ومن بين أبرز المرشحين للانتخابات، رئيسا الحكومة السابقان، علي بن فليس وعبد المجيد تبون، بالإضافة إلى وزراء سابقين اشتغلوا كلّهم مع الرئيس بوتفليقة. وإلى غاية الإفراج عن أسماء المترشحين، بات النقاش لدى نشطاء الحراك الشعبي منصبّاً حول استعمال وسائل جديدة لتصعيد الاحتجاجات، أبرزها الدعوة إلى إضرابات عامة أو رفع وتيرة التظاهرات، من أجل الضغط أكثر على السلطة وثنيها عن تنظيم الانتخابات.

بدا، منذ مساء الخميس، تدفق الجموع على ساحة البريد المركزي في قلب العاصمة الجزائرية (أ ف ب)

مصر

شركات الجيش في البورصة: المياه والبنزين أولاً

القاهرة ـ **الأخبار**

في تحوّل يعكس اهتمام الرئيس المصري بالردّ على الانتقادات الموجّهة إلى توسّع الجيش في الاستثمار، طلب عبد الفتاح السيسي، خلال جولة تفقدية لأحد المشروعات التي ينفذها الجيش، طرح الشركات الرابحة التابعة للأخير في البورصة، فيما لا تزال أرقام هذه الشركات

> **تشترط عملية القيد في البورصة سلسلة من الإجراءات على أربع مراحل أساسية**

لجهة رأس المال والاستثمارات قيد السرية، وغالبيتها لا تخضع للرقابة من أيّ جهة سوى العسكر. وجاء تصريح السيسي مفاجئاً، ولاسيما بعد أسابيع من الجدل حول طبيعة عمل الشركات التابعة للجيش جرّاء ما كشفه المقاول محمد علي، الذي تحدث عن شبهات فساد فيها، والتصرف في أموالها بعيداً عن ميزانية الدولة.

وعلى رغم ضمان الربح في الشركات التابعة للجيش، ثمة مخاوف من الإقبال على الأسهم الخاصة بها فور طرحها المتوقع في كانون الثاني/ يناير المقبل، بسبب القيود داخلها على ما يتعلق بالسماح بنشر المعلومات، الأمر الذي قد يتعارض مع قواعد العمل والإدراج في البورصة. كما لم يحدّد السيسي ماهية الشركات التي يرغب في بيع أسهمها، لكنه قال إن «الدولة تسير في خطة طرح عدد من الشركات والأصول الحكومية في البورصة منذ ثلاث سنوات، ولا بدّ أيضاً من طرح شركات القوات المسلحة، لتكون أمام المصريين فرصة امتلاك أسهم» فيها، مضيفاً في جولته أول من أمس: «هنفتتح كل مشروعاتنا على طول، واللي هيزعل يتقلق».

ويُعدّ هذا توجّهاً حكومياً جديداً بديلاً من خصخصة الشركات بالكامل، إذ يُكتفى بطرح أسهم منها في البورصة. وتشترط عملية القيد في البورصة سلسلة من الإجراءات على أربع مراحل أساسية، تشمل أولاها تسجيل الشركة في «الهيئة العامة للرقابة المالية»، حيث يتمّ عادةً تسجيل البيانات الأساسية لكلّ من الشركات والجهات المصرية والأجنبية الراغبة في طرح أوراقها المالية في البورصة (اسم الشركة، عنوانها، غرضها، أنشطتها، هيكل الملكية، المساهمون الرئيسيون، مجلس الإدارة والمديرون الرئيسيون، وأنواع الأسهم: ممتازة وعادية). ومن بين الشروط أيضاً ضرورة أن تكون لدى الشركة قوائم مالية لسنتين ماليتين سابقتين مصدّق عليها من الجمعية العامة العادية، وتقديم آخر قوائم دورية صادرة، على أن تُعدّ القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية. كما يُشترط للقيد تحقيق نسبة صافي ربح تبلغ 5% كحدّ أدنى من رأس المال المطلوب قيده، وذلك قبل خصم الضرائب، على أن تكون تلك الأرباح متولّدة من ممارسة النشاط الأساس، فضلاً عن أهمية أن تكون الشركة مساهمة ومُسجّلة لدى «هيئة الرقابة» للتأكد من أنه لا موانع تحول دون طرحها في البورصة.

ويُتوقع أن يبدأ الجيش بطرح شركة «وطنية» التي تمتلك عدداً كبيراً من محطات الوقود أولاً، ثم «صافي» للمياه المعدنية، علماً أن أصول هاتين الشركتين لم يتمّ تقديرها بعد، على رغم عملهما في السوق منذ سنوات، لكن حصة استحواذهما زادت كثيراً خلال السنوات القليلة الماضية، ولاسيما مع التوسع في سياسات الإسناد بالأمر المباشر بدلاً من المناقصات. ويتوقع عدد من العاملين في البورصة، كما قالوا لـ«الأخبار»، أن تكون الشركات التابعة للجيش أكثر جذباً للاستثمار من الشركات الحكومية، خاصة في ظلّ السعي إلى زيادة رأس المال السوقي في البورصة، علماً أن وزارة قطاع الأعمال المسؤولة عن الطروحات لم تحدد الشركات التي ستدفع بأسهمها مع بداية العام المالي المقبل.

نسبة ضمان الربح في شركات الجيش أعلى من الشركات الحكومية (من الويب)

تقرير

اتجاه لـ«احتواء» أزمة هونغ كونغ: «تنقيح» آلية اختيار الرئيس

تشكّل إقالة رئيسة السلطة التنفيذية في هونغ كونغ مطلباً رئيساً بالنسبة إلى المحتجين في هذه المدينة، حيث تتواصل تظاهرات مناهضة لبكين، اتّسمت غالباً بالعنف، للشهر الخامس على التوالي. في ضوء ذلك، تتّجه الصين، على ما يبدو، إلى «تنقيح» و«تحسين» آلية اختيار وإقالة الرئيس التنفيذي للإقليم، بما يتلاءم مع مبدأ «دولة واحدة ونظامان» الذي يحكم العلاقة بينها وبين المستعمرة البريطانية السابقة. وشكّلت أزمة هونغ كونغ جانباً مهماً من المناقشات التي دارت في اجتماع اللجنة المركزية لـ«الحزب الشيوعي» الصيني، والذي جرى على مدى أربعة أيام وترأسه الرئيس الصيني شي جين بينغ

> **تسعى الصين إلى تعزيز الوعي القومي والحسّ الوطني لدى مواطني هونغ كونغ وماكاو**

هذا الأسبوع في بكين. واتّفق قادة الحزب على «تحسين منظومة الحكم التي تتبعها الحكومة المركزية في المنطقة»، والمحافظة على «ازدهارها واستقرارها طويل الأمد». وفيما لم توضح بكين ما إذا كان «هذا التحسين» سيذهب في اتّجاه ما يطالب به المتظاهرون، أي انتخابات مباشرة بدلاً من التعيين، حذّرت، في المقابل، من أنها لن تتسامح مع «أيّ نشاط» من شأنه تقسيم البلاد أو تهديد الأمن القومي.

وغداة اجتماع اللجنة المركزية للحزب، قال مدير لجنة القانون الأساس في هونغ كونغ وماكاو، شين شونيانغ شين، إن بكين تنوي «تحسين آلية انتقاء وإقالة رئيس السلطة التنفيذية وكبار المسؤولين» في هونغ كونغ، من خلال «تطوير نظام السلطة الإدارية المطلقة للحكومة المركزية على المناطق الإدارية الخاصة، بما يتّفق مع القانون الأساس». وبموجب هذا القانون - وهو دستور مصغّر يحكم العلاقة بين هونغ كونغ والبرّ الرئيس - تتمتّع المستعمرة البريطانية السابقة التي عادت إلى بكين في عام 1997 بحكم شبه ذاتي وحريات لا وجود لها في مناطق البرّ الصيني. لكن المنطقة تشهد، منذ مطلع حزيران/ يونيو، تظاهرات شبه يومية تزداد عُنفاً، بدأت على خلفية المطالبة بسحب مشروع قانون يَسمح بتسليم مطلوبين إلى الصين القارية، واتّسعت لتطالب بـ«إصلاحات ديمقراطية»، وبكفّ يد بكين. ومن بين ما يسعى المحتجّون إلى تحصيله، سلطة اختيار رئيس السلطة التنفيذية، أي أعلى مسؤول في المنطقة، بالاقتراع المباشر، في حين أن تعيينه يتمّ عبر هيئة لكبار الناخبين تتألف من 1200 عضو. وفي مسعى لمواجهة الاحتجاجات، قرّرت النخبة في «الحزب الشيوعي» زيادة مستوى الوطنية في التعليم، إذ اعتبر شين أن «علينا تثقيف مجتمعي هونغ كونغ وماكاو، خصوصاً المسؤولين الحكوميين والمراهقين في شأن الدستور، وتعزيز الوعي القومي والحسّ الوطني لدى مواطني هونغ كونغ وماكاو عبر تعليمهم التاريخ والثقافة الصينيّين».

ويبدو أن «التحسين» الذي تتحدّث عنه بكين قد يعني مزيداً من الصرامة. إذ أكد شين أن الحزب قرّر «تحسين» نظام القضاء في هونغ كونغ أيضاً، بهدف «حماية الأمن القومي». وفي هذا السياق، رأى الخبير السياسي، ويلي لام، من الجامعة الصينية في هونغ كونغ، أن تصريحات بكين «لا علاقة لها بالديمقراطية»، بل إن الأمر يتعلّق بالنسبة إلى الصين بممارسة «رقابة أكثر صرامة» على هونغ كونغ. والتأكّد من أن المسؤول المحلي المقبل «سينفّذ أوامر بكين بفاعلية أكبر مما حقّقت كاري لام». وتفيد تقارير إعلامية بأن أيام هذه الأخيرة على رأس الإقليم، تبدو معدودة، في حين تنفي بكين ذلك.

(الأخبار)

شكّلت أزمة هونغ كونغ جانباً مهماً من المناقشات في اجتماع «الحزب الشيوعي» الصيني (أ ف ب)

وفيات

باسمه تعالى
«اذا مات العالم ثلّم في الإسلام ثلمة لا يسدها شيء الى يوم القيامة»
الإمام الصادق (ع)
يقام احتفال تأبيني لروح
سماحة آية الله العلامة المحقق
السيد جعفر مرتضى العاملي

«طاب ثراه» يوم الاحد 2019/11/3 الساعة التاسعة والنصف صباحاً في حسينية بلدته عيتا الجبل. للفقيد الرحمة وعلو الدرجات.
الآسفون: عائلة الفقيد والحوزات العلمية وحزب الله

عائلة المرحوم
المحامي الأستاذ
عصام علي جندل يونس
زوجته الدكتورة سلوى غدار يونس، وأولاده: الدكتور ناجي، الأستاذ زاهي والمحامية ميرنا
يتقدمون بجزيل الشكر والامتنان لكل من واساهم بمصابهم الأليم، سواء بحضورهم أو باتصالاتهم وارسال البرقيات من داخل لبنان وخارجه، ويخصّون بالشكر المقامات الروحية والوزراء والنواب الحاليين والسابقين والسلك الدبلوماسي والعسكري والقضائي، والجمعيات والنوادي والروابط الأهلية والنقابية والإعلامية.
سائلين الله ألا يريهم أيّ مكروه.

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانه السجل العقاري في بيروت
طلب حسن ابراهيم دايخ بوكالته عن الكسندر وطارق حسن دايخ وبصفته وريث محمد علي حسن دايخ سندات تمليك بدل عن ضائع عن حصة موكليه الكسندر وطارق حسن دايخ وعن حصة مورثه / محمد علي حسن دايخ بالقسم 5 من العقار 2433 منطقة راس بيروت.
للمعترض مراجعه الامانه خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
يعلن رئيس بلدية شمسطار غربي بعلبك عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام 2019 قيد التحصيل عملاً بنص المادة 104 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60 وبلفت النظر لما يلي:
أولاً: عملاً بنص المادة 106 من قانون الرسوم البلدية 88/60، على المكلفين المبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المتوجبة عليهم خلال مهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.
ثانياً: عملاً بنص المادة 109 من قانون الرسوم البلدية رقم 88/60، تفرض غرامة 2% (إثنان بالمئة) عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تسدد خلال المهلة المبيّنة في البند الأول أعلاه ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
ثالثاً: يعتبر هذا الاعلان بمثابة إنذار شخصي وقاطع لمرور الزمن للذين لم يسددوا الرسوم المتوجبة عن السنوات السابقة وعليهم أن يبادروا فوراً إلى تسديد ما يتوجب من رسوم بلدية والا ستضطر البلدية لأخذ الاجراءات القانونية بحقهم عملاً بنص المادة 113 من قانون البلديات رقم 88/60.
شمسطار في: 2019/11/1
رئيس بلدية شمسطار غربي بعلبك
سهيل شبلي الحاج حسن

إعلان بيع صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
برئاسة القاضي أحمد مزهر
في المعاملة التنفيذية رقم 2019/440
طالب التنفيذ: فايز محمد شمعون بوكالة المحامي مصطفى فرحات.
المنفذ عليه: ورثة الحاج حسين شري
السند التنفيذي: الحكم الصادر بتاريخ 2019/6/25 بالرقم 2019/47 عن جانب محكمة بداية النبطية والمتضمن اعتبار العقار 3712 من منطقة الخيام العقارية غير قابل للقسمة عيناً وطرحه للبيع بالمزاد العلني على اساس سعر الطرح وتوزيع الثمن وفق مندرجات الحكم.
المعاملات: تاريخ التنفيذ: 2019/7/30
تاريخ تبليغ الانذار: 2019/7/30
العقار الموصوف:
2400 سهماً من العقار 3712 من منطقة الخيام العقارية عبارة عن قطعة ارض بعل صالحة لزراعة الحبوب وغير مبنية
مساحته: 1980 م2
التخمين: 99000 د.أ.
بدل الطرح: 99000 د.أ.
الرسوم المتوجبة: رسم الفراغ والدلالة
مكان المزايدة وتاريخها: نهار الخميس الواقع فيه 2019/12/19 الساعة 11:00 ظهراً أمام رئيس دائرة تنفيذ النبطية.
تطرح هذه الدائرة للبيع بالمزاد العلني العقار الموصوف أعلاه، فعلى الراغب بالشراء ايداع بدل الطرح في قلم الدائرة بموجب شيك مصرفي منظم لأمر رئيس دائرة تنفيذ النبطية واتخاذ محل اقامة له ضمن نطاقها والا عدّ مقاماً مختاراً له ما لم يكن ممثلاً بمحام، وعليه الاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقار المطروح ودفع الثمن والرسوم ضمن المهلة القانونية تحت طائلة متابعة التنفيذ على عهدته.
رئيس القلم
حسن ايوب

إعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب شفيق جرجس ونا شهادتي قيد بدل ضائع للعقارين 2138 و2136 الخربة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
طلب خليل مصطفى الزين لموكله محمد رضا حسين عبدالله شهادتي قيد بدل ضائع لحصته في العقارين 3650 و3649 الخيام.
للمعترض 15 يوماً للمراجعه
أمين السجل العقاري في مرجعيون وحاصبيا
يوسف شكر

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01 فاكس: 759597 ـ 01

فنون تشكيلية

معرض يرصد المحطات الأساسية في مسيرة المعلّم الإسباني

بيكاسو... الطفل الـذي لم يكبر

يجمع «بيكاسو والأسرة» الذي يحتضنه «متحف سرسق» حالياً في بيروت، بين الرسوم والمحفورات واللوحات الزيتية والمنحوتات. ويستعرض بإيجاز محطات إبداع المعلم الإسباني على مدار 77 عاماً بين 1895 و1972. إنّه دعوة لدخول عوالم بيكاسو من باب المرح والبهجة والمتعة والإلفة والشغف والحرّية من قيود التنسيق العقلاني

نيكول يونس

«داخل كل طفل هناك فنان. المعضلة أن نعرف كيف نبقى فنانين عندما نكبر» بابلو بيكاسو (1881-1973)

تقترب الطفلة هيا من الهـرّة... تتأمّلها بكل جوارحها! تلف حولها... تتفحّصها... تحاكيها... تتأمّلها مجدداً، ثم تسأل أمّها: كيف صنعها بيكاسو؟ بمَ صنعها؟ ما اسم أدواته؟ تجيبها رنا على تساؤلاتها، ثم تشرح لابنتها أن الهرّة هذه حرارتها أبرد من الهرر الحقيقيّة، فهي منحوتة برونزيّة. تفتح هيا عينيها أكثر. تندهش. تفرح وتتفاعل إيجاباً للاكتشاف الجديد. عند المدخل، أب يشرح لطفله باللغة الفرنسية: «هذا ثُنائي! أرأيت كيف يتعانقان؟» والطفل يحاول أن يقفّ على رؤوس أصابعه - يمغط جسده إلى الأعلى، فيقترب أكثر من المنحوتة الخشبية الصغيرة فوقه. يرى العناق بوضوح. يبتسم. يخجل قليلاً، ثم يضحك ملء صوته لأنه فهم ببساطة حركة المنحوتة، معنى عناق الحب.

يُهدي الأطفالُ المتحفَ تفاعلاً نوعيّاً مع الأعمال وبشكل جلي. فهم الأكثر قدرة على تحليل معاني الأشكال، بتماهون مع الضربات الحرّة للريشة والخط. يتحركون بخطواتهم الصغيرة براحة في المساحة، يرقصون، يرقصون. بعض الأعمال معروضة على ارتفاع مناسب لهم، يمعنون النظر فيها، يطوفون حولها مندهشين فرحين. لكن الأكثر سحراً هو شرحهم الأعمال لأهلهم لا العكس. يفكّكون شيفرة أشكال بيكاسو بسهولة مدهشة وأريحيّة ملؤها الخيال الطيّب. ربما لأنّ بيكاسو نفسه، على حد تعبيره، «أفنى كل عمره كي يُجيد الرّسم كطفل»! هنا لا بدّ من ملاحظة ـ والحقّ يُقال ـ أنّ «متحف سرسق»، في العديد من المعارض الكبيرة التي نظّمها، كان يعطي حيّزاً هاماً ومساحة تحترم الأطفال. حيّز غالباً ما يكون منظّماً وذا طابع تربويّ وتثقيفي، حتى لتكاد المعارض المرافقة خارج المساحة المخصّصة للأطفال، لا تصل إلى دقّة التنظيم الخاص بهم.

هو إذاً معرضٌ للحب للفرح للّعب... لدخول عوالم بيكاسو من باب المرح والبهجة والمتعة والإلفة والشغف والتحرّر من قيود التنسيق العقلاني. هو معرضٌ عن الفنان والطفل. لا بمعنى الطفولة البريء، بل بفحواه الحرّ. المتحرر من قيود الموروثات العقلية اللاجمة للخيال، الحادّة من قدرة الإبداع، الرافضة للمنطق المقوّم للطاقات، المقولب المنمّط للعواطف. أما تصنيف «أسرة» الوارد في العنوان، فهو تصنيف غير موفّق، ولنا عودة مسهبة إليه في سياق النص.

جرعة منوّعة للمنطقة المتوسّطية

لوحاته هنا مسرح كبير والممثلون معارفه. قد يجوز القول إنّ من أخذ جرعات من معارض بابلو بيكاسو في العالم، حتماً لن تشبعه هذه الجرعة. أما من يتذوّقه للمرة الأولى، فقد يُسحر ويطلب المزيد. على صغر رقعة العرض، إلّا أنها تهدي لبنان نماذج متنوّعة من أعمال بيكاسو. بتقنيات متعدّدة وتغطّي مروحةً لا بأس بها من مساحة عمله الفنّي منذ أن كان في الرابعة عشر من العمر وصولاً إلى آخر أعماله قبل وفاته بعام، لكن من دون أن يشرح القيّمون بدقّة مراحل عمله تقنياً ولا تاريخ بنيانه التشكيلي الباسق. لذا ستكون السطور التالية متماشيةً مع ما قدّمه المعرض والقيّمون. لا مع إرث بابلو بيكاسو الفني. لكن بداية، الحدث هام جداً: بيكاسو في لبنان. فكيف نُظّم المعرض؟ وكيف صيغ بشكله النهائي للرائين؟

بيكاسو - البحر المتوسط:

«بيكاسو - البحر المتوسط» مبادرة من «المتحف الوطني بيكاسو - باريس». هي تظاهرة ثقافية دوليّة تمتد من ربيع 2017 إلى خريف 2019. أكثر من 70 مؤسسة شاركت في بلورة برنامج حول العمل الفني «المتوسطي بامتياز» لبابلو بيكاسو. من خلال هذه الرحلة في عمل الفنان والأماكن التي الهمته، كتجربة ثقافية متفرّدة، تتوخّى مبادرة «المتحف الوطني بيكاسو - باريس» تعزيز الروابط بين الضفتين وفق ما جاء في البيان المرافق للمعرض (كتيّب صغير من 30 صفحة). وقد نظّم «متحف سرسق» هذا المعرض بدعم استثنائي من «المتحف الوطني بيكاسو - باريس» دائماً في الإطار عينه أي «بيكاسو- البحر المتوسط»، وبالتعاون مع وزارة الثقافة اللبنانية بمنحة سخيّة من دانيال إدغار دو بيتشيوتو وبدعم من سيريل فاروغلان. أمّا التنسيق فتولاه كلّ من كاميل فراسكا وياسمين الشمالي. يختصر القيّمون المعرض ببيان أتى فيه:

«يستكشف معرض «بيكاسو والأسرة» العلاقات التي تربط بابلو بيكاسو (1881-1973) بمفهوم النّواة العائلة، بدءاً من الأمومة وصولاً إلى الألعاب الطفولية، ومن صورة الحميمية المفهومية وصولاً إلى اختبار الأبوّة المتعددة الأوجه تحت أضواء الشهرة. يجمع المعرض بين الرسوم والمحفورات واللوحات الزيتية والمنحوتات، ويستعرض بإيجاز محطات الإبداع على مدار سبعة وسبعين عاماً بين 1895 و1972، من خلال مجموعة مختارة من الأعمال التي تجسّد محطات مهمة في مسيرة الفنان العائلية والعاطفيّة الطويلة، وتعبّر أشكالها المتنوّعة عن إعادة اختراع مستمرة لمفردات بيكاسو الفنيّة».

وقد صيغ المعرض على شاكلة أربع أقسام أو فصول، أوّلها «الانطلاقة». بحسب بيان القيّمين، هي كالتالي: «كان بابلو بيكاسو في الرابعة عشرة عام 1895 عندما رسم «الفتاة الصغيرة الحافية القدمين». في السنة نفسها، توفّيت شقيقته كونسيبسيون بعد إصابتها بداء الخناق. ليس هذا الرسم بوتريها عائلياً، بل إن شخصية فتاة الشارع تكشف عن إحساس كبير لدى الرسّام الشاب، وعن بحث في تجسيد الشخص. أمّا الرسم الذي يجسّد الوالدة والشقيقة الأخرى، لولا، فهو أكثر حميميّة، وبمثابة نشيد للعاطفة التي كان بيكاسو يكنّها للنساء اللواتي احطن به في سنّ المراهقة. تتحوّل الوداعة ولكآبة في صورة الشخصيتين النسائيتين مجهولتَي الهويّة ومعهما طفل، المؤرّخة في 14 حزيران (يونيو) 1951، أو أيضاً بورتريهات عدّة لكلود وبالوما أنجزها بين عامَي 1949 و1953. يشهد الأطفال اللعوبون والألوان النابضة بالحياة والخطوط المستديرة على الطاقة المستمرّة التي كان الفنان يشعر بها في تلك الحقبة. تمثلّ الأعمال بالمواضيع العائليّة حيث يجسّد الفنّان مداورةً لحظات اللعب، ولحظات الترفيه الإبداعي، والمنزل العائلي من الداخل». ثم يصل بنا القيّمون إلى مرحلة رابعة، عنونوها بـ «عائلات خياليّة»: «تشمل العائلات التي جسّدها بيكاسو في تلك المرحلة عائلة البستاني في منزله، وعائلة بيارو مرومليتك، فنان المحفورات الذي عمل معه لسنوات عدة، ولكنّها أيضاً عائلات مستلهمة من أعمال الرسّام انغز والكاتب بالزاك أو عائلات أسطوريّة استوحاها من قراءته ومن الأفلام التي شاهدها».

أربعة عناوين داخليّة قررها القيّمون، لهذا المعرض، كي يأخذونا في رحلة إلى عوالم بيكاسو «العائلية». لكن مهلاً، هذا يعيدنا إلى العنوان.

معرض لا يُقرأ من عنوانه

«بيكاسو والأسرة»/ العائلة هو العنوان الذي اختاره القيّمون لهذا المعرض، موضحين في الكتيّب المرفق وعلى جدران المتحف: «بقصد بيكاسو بمصطلح «العائلة»، في المقام الأوّل، المعنى الإسباني، أي الحلقة الضيّقة والحميمة والكتومة التي هي مصدر خصب للإلهام من أجل الخوض في مواضيع مثل حب الأنوثة، وصورة الثنائيين والغاز الطفولة، والسعادة البسيطة المستمدّة من تشارك الأشياء مع الآخرين، أو حتى مهابة اللحظات الخاصة».

«الأسرة» وبيكاسو؟ قد يكون ذلك من أكثر ما يدعو للضحك. والتساؤل أيضاً: لمَ هذا الهمّ في عام 1930- وشغف الزمّا من جهة أخرى، على شواطئ بريتاني أو جنوب فرنسا، حيث كان يذهب كلّما سنحت له الفرصة».

ثم يختار القيّمون مرحلة ثالثة يسمّونها «الألعاب» ويذكرون في البيان: «تكشف أعمالُ عدّة عن رجل مفتون بالأبوّة، ومطبوع بيوميّات الأم والطفل، كما في لوحة «أم تلعب مع أطفالها» في خضم المرحلة الزرقاء في مسيرة الفنان». طبعاً، اللوحتان الموصوفتان تشكلان جزءاً من الأعمال المعروضة في لبنان اليوم. ثم ينتقل بنا القيّمون إلى مرحلة «الاضطرابات»: «في عام 1927، التقى بيكاسو الشابة ماري - تيريز والتر التي الهمته في أعماله المطبوعة بالإشارات إلى الحياة الجنسية والخصوبة، وكانت وراء ظهور مفردات شكليّة مؤلّفة من خطوط مقوّسة ومتعرّجة. وقد عرف بيكاسو، الذي كان متزوّجاً من أولغا في تلك الفترة، الاضطرابات التي عصفت بحياة الثنائي التي كانت موزّعة بين اليوميّات العائلية والفنيّة من جهة - في باريس وبواجولو في النورماندي حيث اشترى قصراً في عام 1930- وشغف الزمّا من جهة أخرى، على شواطئ بريتاني أو جنوب فرنسا، حيث كان يذهب كلّما سنحت له الفرصة».

«أم تلعب مع أطفالها» (زيت على لوح ـ 73 × 91,5 سنتم ـ 1951)

> تعكس اللوحات تيمات الحب والأنوثة، والغاز الطفولة، والسعادة البسيطة المستمدّة من تشارك الأشياء مع الآخرين

(الزوجة) أغراضها وابنها البكر واتجهت نحو الجنوب الفرنسي.

لقد كان لدورا مار حيّز مهم في الحياة الفنيّة لبيكاسو، وهي كانت إلى ذلك النّموذج/ الملهمة لمان راي وأولى الموقعات على مبادرة أندريه بروتون - نداء للنضال- فهي من اليساريات اللواتي كنّ في موقع التأثير. وقد انخرط بيكاسو مع نهاية هذه العلاقة في الحزب الشيوعي الفرنسي. دامت علاقة دورا ماربيكاسو إذاً 8 سنوات (1936-1944). ثم عرّف الممثل الآن كوني بيكاسو إلى سيّدة شابّة: فرانسواز جيلو (1921). عمرها 21 سنة فيما بيكاسو قد ناهز الـ62. هنا تجدر الإشارة إلى أن انفصال بيكاسو عن دورا مار بسبب ظهور فرانسواز في حياته، سبّب لها انهياراً عصبياً صعباً، ما أستدعى دخولها المستشفى. إلا أن بول إيلوار وبيكاسو لم يقتنعا بما تقدّمه المستشفى، وأوكلاها إلى جاك لاكان. في هذا الوقت، كانت فرانسواز قد تركت دراسة القانون للتفرغ للرسم. وقد ذهلت بيكاسو، رغم ذلك أبقت مسافة بينهما. لكن الفنان الإسباني قرر أن تكون له للأبد، كما طلب منها. ومن هذه العلاقة التي استمرّت 8 سنوات (1943-1951) من دون زواج، ولد كلود عام 1947 ثم بالوما عام 1949 أسماها على اسم حمامة السلام التي رسمها الفنان للأمم المتحدة. تبدّلت الأحوال القلبيّة بين العاشقين وتزعزعت غُرى العلاقة وصولاً إلى التفكك.

هنا ظهرت من جديد جنفييف لابورت (1927-2012). التي كان قد قابلها سابقاً عام 1944 من دون أن يجرؤ على الاقتراب منها. رحلت جنفياف إلى الولايات المتحدة لفترة طويلة، وبعد عودتها التقيا عام 1951، فاشتعلت قصة حب من جديد، بصمت من دون ضجيج. دامت العلاقة سنتين (1951-1953). رسم فيها الفنان الحبيبة الجديدة مركّزاً على جماليّة الجسد الأنثوي. لكن ما لبث أن التقى بجاكلين روك (1926-1986). هي في الـ 27 من عمرها، سيّدة جذابة القوام، وهو في الـ 72. هي مطلّقة وعندها طفلة. عاش الحبيبان الجديدان قصّة حبهما في الكوت دازور لفترة طويلة. ثم تزوّجا بعد 8 سنوات، أي عام 1961. كانت جاكلين روك بالتالي الزوجة الثانية رسمياً بعد أولغا. استمرّت العلاقة عشرين عاماً (1953- 1973) إلى أن توفي بيكاسو في الثامن من نيسان (أبريل) عام 1973 عن عمر ناهز الـ 92 عاماً.

بعد هذه الحياة «الأسريّة» الصاخبة، كانت حالة جاكلين روك عصبية يوم الجنازة ومنعت دخول «عائلات» بيكاسو (غير الشرعيّة) إلى المدفن. بعد يومين، بابلبتو، ابن بابلو انتحر. وفي السنة التالية، حان دور بابلو (الابن البكر لبيكاسو) الذي أصبح مدمن كحول، فمات بتلف كبديّ. ثم بعدها بثلاثة أعوام أي عام 1977، شنقت ماري -تيريز والتر نفسها في المرآب. وبعد 9 سنوات، عملت جاكلين روك (الزوجة الثانية والأخيرة) على إقامة معرض استعادي لأعمال زوجها، ثم أطلقت رصاصة على رأسها. لم تكن حبوات من أحبوه وأحبّهم بهذه السهولة من بعده. هنّ وهم الذين رسمهم ونحتهم ونحت له ولهم. هذا هو بيكاسو، نعم. فاين «الأسرة» (بمعناها «الإسباني» /الشرق أوسطي إذا جاز القول) من كل ما تقدّم؟

المعرض هنا ببساطة، هو انتصار الطفل على كل شيء. لا لـ«أسرة. للطفل وحده! انتصار الطفل على المفهوم الأسري. وانتصار الطفل على الخيبات الكبار، وانتصار الطفل على يأس العلاقات الثنائيّة لمنجبيه. انتصار الطفل على كابات الحب. بل الأهم: انتصار الطفل والطفولة على الفنان، على ما قاله بيكاسو للشاعر رافاييل البرتي: «إنه يجسدني. الرسام المندهش بكل شيء. لست أنا من رسمته بل الطفل هو من رسمني».

ليس دفاعاً عن أي شيء بالمطلق. ولا عن المنظومات الأسريّة الأسرة أو الهمميّة أو المزيّفة، بل دفاعاً عن أطفال يشكّلون وحدهم؛ وحدهم؛ وحدهم؛ البهجة واللعب، فيما هم وحدهم الضحايا ووحدهم الأحرار بحقّ!

معرض «بيكاسو والأسـرة» حتى 7 كانون الأول (ديسمبر). «متحف سرسق». للاستعلام: 01/202001

الأخبار
al-akhbar
السبت 2 تشرين الثاني 2019 العدد 3899

ما وراء الصورة

ملفات الفساد صارت Trend على الشاشات!

زكية الديراني

أول من أمس، فتحت قناة «الجديد» ملفّات الفساد المستشري في مختلف القطاعات في لبنان على الهواء، وخصّصت حلقة حملت عنوان «يسقط حكم الفساد» أطلّ فيه كلّ من: فراس حاطوم، ورياض قبيسي، وجاد غصن وراشيل كرم

إفتتحت «الجديد» الموسم أول من أمس على أن تتبعها المحطات الأخرى لاحقاً

وباقة من مراسلي «الجديد»، بينما تولى جورج صليبي إدارة الحوار. الحلقة كانت ملفتة، ليس بسبب الملفات التي تمّ التطرق إليها، بل لناحية توقيت عرضها في ظلّ التظاهرات الاحتجاجية التي انطلقت قبل أكثر من أسبوعين. الحلقة كانت أشبه بإخراج مجموعة ملفات من الأرشيف سبق أن عرضها إعلاميو «الجديد» وتقديمها ضمن حلقة مكثّفة. ففي ظلّ الاحتجاجات التي شهدتها المناطق اللبنانية على مدى أيام متواصلة مطالبة بمكافحة الفساد ومعاقبة الفاسدين، باتت المواضيع التي تندرج في هذه الخانة، أشبه بـ«موضة» ستصاب بها القنوات. في هذا السياق، أطلقت «الجديد» صفّارة البداية مع حلقة أول من أمس التي تحدّث فيها رياض قبيسي عن ملفات كثيرة من بينها واحد يتعلق بوزير المالية السابق فؤاد السنيورة وبعض المتورطين في «حركة أمل»، بينما تطرّق فراس حاطوم إلى ملفات قضائية، وغصن إلى التوظيف العشوائي. من جانبها، تخصصت راشيل بوزارة الأشغال وإنارة الأوتستردات التي سبق أن رفعت لواءها. هذه الملفات وغيرها الكثير من القضايا الشائكة، كانت وجبة أساسية على طاولة «الجديد». في المقابل، ستبدأ الشاشات الأخرى قريباً بمعالجة قضايا الفساد على طريقتها ووفق سياستها الخاصة. وبالطبع ستكون مهنية القنوات تحت المجهر، منعاً لأيّ محسوبيات قد تدخل في معالجة الملفات، فيتم التغاضي عن طرف لصالح طرف آخر. هكذا، ستنتقل ملفات الفساد تباعاً إلى باقي الشاشات، لتصبح «ترينـد» في الأيام القليلة. فقد أجرى جو معلوف تعديلات طارئة على برنامجه «بالوكالة» الذي سيقدمه قريباً على قناة mtv. البرنامج التلفزيوني سيحدّد بثّه إمّا الاثنين أو الاثنين الذي يليه حسب عودة البرمجة في قناة المرّ إلى طبيعتها. وقد أدرج معلوف على فقرات برنامجه نقطة التركيز على ملفات الفساد التي يملكها معلوف أو سبق أن عالجها قبل سنوات. صحيح أن معلوف طرح نفسه معالجاً أساسياً لهذه الملفات في برامجه السابقة التي قدمها على lbci وmtv، ولكن في «بالوكالة» قرّر وضع تلك القضايا على رأس القائمة، ما قد يحوّل برنامجه إلى استقصائي اجتماعي. في المقابل، سيغوص طوني خليفة ببرنامجه «طوني خليفة» على «الجديد» في تلك الملفات أيضاً، لكنه سيترك مهمة التعمّق فيها للمتخصصين في القناة. كذلك، ستحضر الملفات في lbci عبر الكثير من البرامج التي ستُعنى خصيصاً بهذه القضايا، على أن يُكشف عنها قريباً.

(هيثم الموسوي)

lbci الرابح الأكبر في الاحتجاجات؟

زينب حاوي

في 17 تشرين الأول (أكتوبر)، ثار بعض الشبان على جسر «الرينغ» رفضاً لسلّة الضرائب التي ستقع على كاهل اللبنانيين، وامتدت حركتهم الاحتجاجية لتطال كل المناطق اللبنانية، مع خروج الناس إلى الشوارع على مدى أكثر من أسبوعين. في المواكبة الإعلامية، كانت قناتا «الجديد» وlbci، أول من غطى التحرك وقطع البرمجة، لتنضم إليهما mtv لاحقاً. طيلة الـ13 يوماً، واكبت «المؤسسة اللبنانية للإرسال» الحراك الشعبي، وفتحت هواءها لأكثر من 16 ساعة يومياً، وانتشر مراسلوها في المناطق لنقل الصوت والصورة. خلال هذه الأيام، ومع تبدّي الأجندات التي حرفت الحراك عن مساره، استطاعت lbci، أن تكون الرابح الأبرز بين القنوات الرئيسية التي واكبت التظاهرات، بفضل الذكاء الذي استخدمته في التغطية، إذ راعت كل الأطراف السياسية بما فيها «حزب الله». المحطة التي تبنّت المطالب الشعبية في البداية، عادت ومالت قليلاً إلى مطالب أخرى تبناها باقي اللبنانيين على رأسها حق المرور وعدم إقفال الطرقات. حصل هذا الأمر، في الأيام الأخيرة للحراك قبل استقالة سعد الحريري، مع تصاعد غضب المواطنين من إقفال الطرقات والتعبير عن ذلك على الشاشات. لعبت القناة على الحبلَين كما يقال، محاولةً أن تمسك العصا من المنتصف، لتكون مقبولة من قِبل الطرفَين. وإبان ارتفاع غضب «الشارع الشيعي» - إن صحّ التعبير - من «الجديد» بسبب إقحامها «حزب الله» والمقاومة في سجالات الحراك، ومنع الأصوات المؤيدة لأمينه العام حسن نصر الله، من الخروج على الهواء، أفادت غريمتها lbci، من هذه الأجواء المشحونة، إذ يشكل هذا الجمهور قاعدة أساسية في متابعة «الجديد». سرعان ما رأينا هذا الكباش متجلّياً على الأرض، عبر خروج «الجديد» من نعيم الضاحية الجنوبية، و«احتلال» lbci مساحتها المؤيدة لنصر الله، بعيد خطابه الثاني يوم الجمعة الماضي. إذ خرجت وقتها مسيرات مؤيدة من جمهور الحزب سيراً على الأقدام أو عبر دراجات نارية جابت أنحاء المنطقة هناك، محمّلة بالأعلام الحزبية. وقتها، خرج من هناك مراسل المحطة مارون ناصيف، وفتح الهواء لأهل الضاحية على مدى أكثر من ساعتين. وفي اليوم التالي أيضاً، عاد المراسل عينه من المكان نفسه، ليخبرنا أن هؤلاء على أهبّة الاستعداد للنزول إلى الشارع في أيّ وقت تطلب منهم القيادة ذلك. إذاً، قطفت المحطة اللحظة، وحظيت بجمهور انضم إلى متابعيها، أغلبه كان في عداد أرقام «الجديد». وليس صعباً أن نرى في مشهدية سلّة التعدي والمضايقات التي تعرّض لها المراسلون/ ات، خصوصاً من قناتي otv وnbn، أن lbci نالت الحصة الأدنى من المضايقات، من ضمنها ما تعرّضت له ندى أندراوس أخيراً في «الشفروليه». وإن دلّ هذا على شيء، فإنّه يأخذنا إلى «بارومتر» الحركة الشعبية الاحتجاجية، التي احتضنت أو ضايقت وطردت فرقاً إعلامية تبعاً لما ترتئيه من ربط بينها وبين التبعية السياسية لها. هكذا، استطاعت lbci التواجد داخل الحراك الشعبي ونقل صورة منعت قنوات أخرى من نقلها. وفي سياستها التحريرية، لم تشذ مقدمات نشرات أخبارها عن طرح أسئلة الشارع، وإشكاليات السياسة من دون أن تدخل في عوامل التسييس. لكن يؤخذ عليها في الأيام الأخيرة للتظاهرات، لهاثها خلف استصراحات غوغائية خرجت على الهواء لا سيما لمناصري «المستقبل»، بعيد استقالة الحريري، وتنقلها في مناطق بيروتية لتقفّي أثر هؤلاء من دون حسبان خطورة ما يدلون به، لا سيما في مناطق تشكل خطوط تماس مذهبية وطائفية تلتقي معها أجواء مشحونة من شأنها إحداث فتنة في البلاد.

مراسلة المحطة ندى اندراوس

خرج مراسل المحطة مارون ناصيف وفتح الهواء لأهل الضاحية

أحوال المهنة

قضية موظفي «الحياة» أمام المحاكم في دبي

لم تنتهِ بعد فصول أزمة مصروفي «دار الحياة» التي يملكها الأمير السعودي خالد بن سلطان وكانت تضمّ سابقاً كلّاً من جريدة «الحياة» ومجلة «لها». يوماً بعد يوم، تتصاعد الحركة التي يقوم بها المصروفون للحصول على تعويضاتهم، إثر تجميد الطبعة الورقية والإلكترونية لـ«الحياة» والإبقاء على «لها» التي تصدر أسبوعياً. المصروفون الذين يبلغ عددهم قرابة مئة موزّعين بين دبي وبيروت وباقي الدول العربية، تحرّك بعضهم أخيراً، إذ رفع نحو عشرين منهم دعوى قضائية في هيئة «تيكوم» في دبي التي تُعنى بقضايا الموظفين، مطالبين الدار بتسديد أتعابهم المكسورة التي يُحكى أنها تخطّت الـ 20 مليون دولار. ورفع المصروفون الدعوى في «تيكوم» قبل نحو شهرين، تلتها دعاوى في الأيام الماضية ضُمّت إلى ملف «الحياة». وبما أن «تيكوم» تُعنى بالتوصل إلى حلول في قضايا الموظّفين، حاولت بلوغ اتفاق بينهم وبين الإدارة. في البداية، أرسلت «تيكوم» طلب استدعاء للقائمين على الدار، وحدّدت تاريخ 23 تشرين الأول (أكتوبر) الماضي موعداً أوّلياً للدفع، وطُلب من السعودي عايض الجعيد الذي يتبوّأ منصب رئيس مجلس إدارة شركة «مكشف» (تضمّ «دار الحياة»)، الحضور للتفاوض. لم يحضر الجعيد الاجتماع الأول، فعادت «تيكوم» ومدّدت الفترة إلى 31 من الشهر الماضي أيّ أول من أمس، كموعد أخير قبل تحويل القضايا إلى المحاكم المختصّة التي تقول الكلمة الفصل في الملفّ. هكذا، حضر الجعيد إلى دبي لساعات قليلة، لافتاً إلى أنه يحتاج للمزيد من الوقت لدفع المستحقات المتراكمة، مشيراً بما معناه، إلى أنه لا يمانع تحويل الدعاوى إلى المحاكم المختّصة، كإشارة إلى استخفافه. في المقابل، يتردّد في الأوساط الإعلامية أن الجعيد طلب منحه المزيد من الوقت لحلّ الأزمة العالقة، بسبب تعرقل صفقة بيع أسهم في طيران «ناس» للتجارة (يملكها خالد بن سلطان)، ما أدى إلى تأجيل الدفع.

في المقابل، بدا واضحاً أن بن سلطان يعاني أزمة في السيولة المالية، يرجعها بعضهم إلى خسارته جزءاً كبيراً من ثروته إثر اعتقاله من ضمن الأمراء والوزراء في فندق «الريتز» في الرياض قبل أكثر من عام، فتخلى عن جزء من ممتلكاته ثمناً لحريته، وآخرون يُرجعون السبب إلى فساد تعانيه المؤسسات التي يملكها. في المقابل، يحشد المصروفون أنفسهم للاستمرار في رفع الدعاوى في «تيكوم»، بينما الملاحظ أن غالبية المصروفين في لبنان غائبون عن السمع بعدما كان مقرّراً أن يعقدوا مؤتمراً صحافياً للكشف عن تفاصيل قضيتهم. على الضفة الأخرى، يعاني المصروفون في دبي من مشكلة تجديد إقامات سكنهم في الإمارات، بعدما رفعت دائرة «الجنسية والإقامة» في الإمارات برقية إلى القائمين على «الحياة» تطالبهم بدفع الأموال المكسورة عليهم. بالتالي تمّ تضييق الخناق على المصروفين، ولم يعُد بإمكانهم البقاء في الإمارات.

زكية...

الأخبار
al-akhbar

السبت 2 تشرين الثاني 2019 العدد 3899
العدد 3899 السنة الرابعة عشرة
Samedi 2 Novembre 2019 no 3899 14ème année

كلمات

ملحق
أسبوعي

www.al-akhbar.com

مارسيك دزاما، «الثورة لا تنتهي» (كولاج، الوان مائية، غرافيت وحبر على شاشة حريرية ــ 2017)

لا لثورة بربطات عنق*

من كتاب «مايو 68 ـ لشباب مادون العشرين» (دار آكت سود ـ 1998)

أحوال الثورة

من ثورة القرامطة إلى «ربيع» العرب كيف نظر الأدباء إلى ميادين الاحتجاج؟

كيف تعامل المثقفون والمفكرون والشعراء والروائيون مع الثورات التي عايشوها في التاريخ؟ هل يبقى موقفهم ثابتاً منها ومن صانعيها؟ من الثورات القديمة مثل ثورة القرامطة الذين اتخذوا الحجر الأسود عنوة من مكة إلى «هجر» عاصمتهم في الإحساء التي أعلنوا فيها الدولة الشيوعية الاولى في تاريخ المسلمين، ما كان موقف إمام المعتزلة ممن يسمّون بثوار العقل من ثورة السيف؟ هل كانت الثورة الفرنسية «رعبا اتقد الحرية» كما وصفها فيكتور هوغو في كتابه «ثلاثة وتسعون»؟ أم سيكون لمفكر معجب بالملكية الإنكليزية ومنظر سياسي عاصرها اسمه ادموند بيرك رأي آخر؟ كيف تحمّس مايا‌كوفسكي للثورة البلشفية في بداياتها، ليعود ويسخر من شعاراتها في مسرحية قبل ان يقضي انتحاراً؟ كيف اختلف ثالوث فرنسا الفكري المقدس، سارتر وكامو ودوبوفوار حول ثورة الجزائر؟ كيف وصف ماركيز فيديل كاسترو بقصة قصيرة حول صيد السمك؟ في رحلتنا حول مواقف المثقفين من الثورات وقادتها، سنعثر على مفارقات عجيبة: لم تقنع ثورة الخميني أحمد شاملو، أكبر شعراء إيران فكتب: «الشيطان منتشيًا بالنصر يحضر مجالس تابيننا لا بد ان نخفي الله في البيت»، بينما تحمّس أدونيس للثورة نفسها في بداياتها، فكتب في افتتاحية جريدة «السفير»: «شعب إيران يكتب للشرق فاتحة الممكنات». وهاجم الشاعر المصري صلاح عبد الصبور جمال عبد الناصر الذي انتقل بثورة الضباط الاحرار إلى الدولة القومية بمحاسنها واضدادها ووصفه بـ «ذي الوجه الكئيب»... ليعود فيرثيه عند موته كما فعل زميله الابنودي الذي دفعته ثورة السادات المضادة للقول: «لكن العفن وفساد القوم نسائي حتى زنازينه». ستبقى الثورة الزهرة النارية والوردة الوحشية كما تقول فيروز، من ثورة العبيد في روما حتى «الربيع العربي» في بلادنا وساحتنا، حين تحضّنها الحرية ويصونها الوعي من ان تطلق النار على راسها، فتكون حينها كالسنونو الذي يظن انه يصنع ربيع الاخرين، كما يقول الشاعر السوري نزيه ابو عفش. وهو يصنع خريف نفسه

إعداد **محمد ناصر الدين**

1- ثورة القرامطة

القاضي عبد الجبار المعتزلي:

مَنْ بالأحساء مِنَ القرامطة والباطنية لما غلبوا شتموا الأنبياء، وعطلوا الشرائع، وقتلوا الحجاج والمسلمين حتى أفنوهم، واستنجوا بالمصاحف والتوراة والإنجيل.

الرحالة ناصر خسرو:

هم لا يأخذون عشوراً من الرعية، وإذا افتقر إنسان او استدان يتعهدونه حتى يتيسر عمله، وإذا كان لأحدهم دين على آخر لا يطالبه بأكثر من رأس المال الذي له، وكل غريب ينزل في هذه المدينة وله صناعة يعطى ما يكفيه من المال حتى يشتري ما يلزم صناعته من عدد وآلات، ويبدأ إلى الحكام ما أخذ حين يشاء، وإذا تخرّب بيت، أو طاحون أحد المُلاك، ولم تكن لديه القدرة على الإصلاح أمروا جماعة من عبيدهم بأن يذهبوا إليه ويصلحوا المنزل، أو الطاحون، ولا يطلبون من المالك شيئاً، وفي الحسا مطاحن مملوكة للسلطان تطحن الحبوب للرعية مجاناً، ويدفع فيها السلطان نفقات إصلاحها، وأجور الطحانين.

2- الثورة الفرنسية

الكسي دو توكفيل:

زمن الشباب والحماس والشهامة والعواطف النبيلة الصادقة، ذلك الزمن الذي - رغم أخطائه - سوف يحتفظ الناس بذكراه إلى الأبد، والذي سوف يقضّ - على امتداد وقت طويل قادم - مضاجع أولئك الذين سوف يسعون إلى إفساد هذه الأشياء أو كبحها

فيكتور هوغو:

أنت التي بالرعب أنقذتِ الحرية، أنت التي تحملين هذا الاسم المعتم: أحجية. في التاريخ الذي تبرقين فيه مثل القرن المشتعل، تبقين وحدك إلى أبد الآبدين، عملاقة الثلاثة والتسعين! ولا شيء على ضخامتك لن يأتي أبداً من بعدك

المفكر الإنكليزي إدموند بيرك:

الأهمية الاجتماعية التي يكتسبها الأفراد المتحدّرون من عائلات ثرية لا تسمح بأن تُمنح الدولة هذا الدور التوزيعي الذي يهدف إلى إرساء «العدالة الاجتماعية» على حساب أصحاب الأملاك الكبار... اللامساواة هي ميزة كل حكم.

لذا، لا بدّ من حماية الأملاك الكبيرة ضدّ كل ما قد يهدّدها. بدلاً من حماية أصحاب الأملاك الكبيرة، فقد اختارت الثورة الفرنسية تشجيع الأفراد والطبقات الوسطى والطبقات الأخرى التي تتسلّق السلم الاجتماعي على حساب هؤلاء الذين يحتلون مناصب ومكانة مهمة في قلب المجتمع. وعلى رغم أنّ طبقة النبلاء لا تمانع تسلّق الأفراد الموهوبين السلم الاجتماعي، فإنّه يفضّل أن لا تكون السلطة والعظَمة سهلتي المنال بالنسبة إلى الرجل «العادي البسيط».

3- الثورة البولشفية

فلاديمير مايا‌كوفسكي:

أيها الزمن ساشرع في تاريخ لينين
لقد حان اليوم للإلمّ القاصم
أن يستحيل أسى ووعياً ونوراً
أيها الزمن أعد جمل لينين العاصفة،
أعلينا أن نذوب في دموعنا العزيزة
عندما يكون لينين، دائماً، أعظم من أي حي آخر؟

(ترجمة مروة التجاني)

فلاديمير مايا‌كوفسكي:

حسناً! الآن جميع الرّجال على المسرح.
ارکعوا على ركبةٍ واحدة، احنُوا الظهور
وطأطئوا الرؤوس. يجب أن تبدوا مستعبَدين، تمام؟ انهالوا بمعاولكم الوهميّة على الفحم الحجريّ الوهميّ. أشدّ بؤساً، أنت هناك، يجب أن تبدو أشدّ بؤساً، فإنّ القوى الظلاميّة تقهرك.
وأنت هناك أنت تمثّل «رأس المال». قفْ هناك، أيها الرفيق، «رأس المال». سوف تؤدّي لنا رقصةً قصيرة تمثّل «القهر الطبقيّ».
النساء على المسرح الآن. أنتِ سوف تكونين «الحرّيّة». أخلاقك الحميدة تخوّلك ذلك. وأنت تستطيعين لعب دور «المساواة»، ليس مهمّاً من يمثّل هذا الدّور، أليس كذلك؟ وأنتِ، يا عزيزتي، ستمثّلين دور «الأخوّة». فلستِ تستثيرين من المشاعر إلّا هذا الشعور! جميعكنّ مستعدّات؟ هيّا! انفخن الجماهير الوهميّة بحماستكنّ الوهميّة! حسناً! حسناً!

اوسيب مندلشتام

نعيشُ صُمّاً فلا نسمع ما تحت أقدامنا
بل كلامُنا لا يُسمع على بعد عشر خطوات
في حين جَبليّ الكرملين يُذكر
في أيّ حديث مهما ابتسر
غليظاً كالديدان أصابعُه الزفرة
ومن شفتيه تتساقط كلمات فصيحة
ثقيلةً كعيار الميزان
له شوارب صُرصارية هزّاءة
وجزمةٌ طويلةُ الساق من جلدِ لَمّاع.
حواليه قادةٌ أعناقهم أعناقُ الدجاج؛
أنصافُ رجال يلعبُ بهم ويداهنهم
فيصهلون، ويتأوّهون، ويموؤن
كلٌّ إعدام وليمةُ توتٍ أحمر
تملأ صدْره بالانشراح والغرور
وصدر الجيورجي أوسع الصدور!

(ترجمة عبد القادر الجنابي)

4- الثورة الثقافية الصينية

جان بول سارتر:

بالنسبة إلى الماويين [...] فإن العنف الثوري حين يولد في أوساط الجماهير يكون مباشرة عنفاً أخلاقياً بعمق لأن العمال الذين كانوا حتى تلك اللحظة موضوعات للاستبداد الرأسمالي، يصبحون ولو لحظة واحدة ذوات تاريخهم.

آلان باديو:

الثورة الثقافية (الصينية) هي الحدث السياسي الأكثر أهمية في النصف الثاني من القرن العشرين. انطلاقاً منها، ولكن خاصة من الأسباب العقلانية لفشلها، نستطيع ويتوجب علينا التفكير بالدخول فيما يمكننا تسميته بـ«المرحلة الثورية الثالثة» للفكر الشيوعي. الثالثة بعد مرحلة التأسيس الماركسية الأولى في القرن التاسع عشر والمرحلة اللينينية للتجربة الأولى التي تكسرت على صخرة معادلة الدولة/ الحزب.

المؤرخ الصيني لي جن شنغ:

ملايين المثقفين والمسؤولين الحكوميين تم إرسالهم إلى الريف للتعلم من الجماهير والقيام بالأعمال الشاقة، «فالعمل القذر يغسل الفكر القذر»، كما قال الزعيم ماو. لكن المتضرر الأكبر كان الموروث الثقافي الصيني. آلاف المواقع الأثرية والتاريخية والدينية سويت بالأرض وآلاف الكتب القيمة والقديمة تم إحراقها باعتبارها موروثاً «إقطاعياً ورجعياً»، فالثورة التي قامت لدفع الثقافة وإعلاء شأنها انحرفت عن طريقها وأدت إلى تحطيم الثقافة واختزالها في الكتاب الأحمر الذي بات الدواء الذي يشفي من الأمراض ويساهم في رفع الروح المعنوية للفوز في المسابقات في شتى المجالات.

5- الثورة الجزائرية

جان بول سارتر:

حقاً إن أغلبية الجزائريين يعيشون عيشة ضنك، وفي فقر مدقع... لا يمكن لتلك الإصلاحات أن تنتمّ على أيد المستعمرين «الصالحين»، ولا على يد فرنسا نفسها، ما دامت وجهتها هي السيادة على الجزائر، وأنه لن ينهض بها إلا الشعب الجزائري نفسه، حين يظفر بحريته، ويكون مستقلاً استقلالاً، لا تشوبه شائبة...

البير كامو:

في ما يتعلق بالجزائر، يمثل الاستقلال الوطني وصفة عاطفية خالصة. لم يوجد قط وطن جزائري. بوسع اليهود، والأتراك، واليونانيين، والإيطاليين، والبربريين، التشبث بنفس حق التماس وجهة نحو هذا الوطن المفترض. حالياً، لا يمثل العرب وحدهم كل الجزائر. تكفي أهمية وخاصة أقدمية الساكنة الفرنسية، لخلق مشكلة لا يمكن مقارنتها بأي شيء في التاريخ. يُعتَبر كذلك فرنسيو الجزائر وبالمعنى القوي للكلمة من أهل البلد. ثم تنبغي الإضافة بأن جزائر محض عربية لا يمكنها الوصول إلى استقلال اقتصادي يظل بدونه الاستقلال السياسي مجرد خديعة.

سيمون دو بوفوار:

لم أعد احتمل هذا النفاق وهذه اللامبالاة من جانب بلدي حيث لا أستطيع أن أخرج من جلدي، وأنا أستحق كره الجزائريين لي وللفرنسيين الذباحين وقتلة الأطفال والشيوخ والعجائز والأطفال، لأنني أستطيع أن أرقد بهدوء وأكتب وأتمتع بالتنزه وقراءة كتاب بأمان وفي الجانب الآخر ترتكب جرائم بشعة بحق أبرياء

6- الثورة الفيتنامية

نعوم تشومسكي:

أجبرتنا المقاومة الفيتنامية المذهلة على التساؤل: ماذا فعلنا؟ ليس ثمة شكّ بأنه لو قُدِّر لهذه المقاومة الانهيار فسيتخفي معها الغليان الداخلي بشأن الحرب... في وقت نشنّ فيه حرباً يتعذر وصف وحشيتها على فيتنام، وفي وقت تحضُر وندير جزئياً «حروباً محدودة» في الداخل والخارج، في وقت يواجه فيه آلاف الشباب، كثير منهم طلابنا، عقوبة السجن أو النفي السياسي بسبب رفضهم الأخلاقي لأن يكونوا وكلاء للعنف الإجرامي، في وقت ندفع فيه العالم مرة أخرى إلى شفير الحرب الذرية، من الصعب في وقت كهذا أن يقيد المرء نفسه بالسؤال الأضيق: ما هي مسؤولية المرء كفيلسوف؟

(ترجمة عدي الزعبي)

احمد فؤاد نجم:

سايجون عادت للثوار
فوق الدم
وتحت النار
جدوا فوجدوا
زرعوا
فحصدوا
وإحنا إدينا للسمسار
وإللي قالوه السمسارجيه
وإللي حكاه السمسردار
لما قروه القروانجيه
بالمستعدل والمنذار
هتش ونتش
بعزم الصوت
عن أمريكا وهوا أمريكا
زعموا الفانتوم
شايل موت
سقط الموت بعلم أمريكا
جاتكو فضيحه
يا طبقه سطيحه
وعامله فصيحه
وجايبه العار
قراوتجيه
وكتبنجيه
وسمسارجيه
وسمسردار.

7- الثورة الكوبية

غابرييل غارسيا ماركيز:

أعتقد أن الثورة الكوبية كانت في حالة طوارئ لمدة عشرين عاماً بفضل عداء ولاأفهم الولايات المتحدة، التي لن تتسامح مع نظام بديل للحكم يتواجد تسعين ميلاً قبالة سواحل ولاية فلوريدا... بالرغم من أن الثورة قد أخذت مساراً صعباً ومتناقضاً أحياناً بعد الاضطرابات العاصفة الأولية، فإنها ما تزال تقدم احتمال وجود النظام الاجتماعي الذي هو أكثر ديمقراطية وأكثر عدلاً وأكثر ملاءمة لاحتياجاتنا.

الكاتبة البرازيلية نيليدا بينيوس:

فيديل مات منذ زمن طويل، وكان ذلك نهاية يوتوبيا لا يمكن بلوغها. كان رجلاً يتكلم ويتكلم ويتكلم، الحكايات تطول معه دون أن يسمح لمحدثيه بالكلام. فرَض الرعب، طارد المثليين وامتلأت في عهده السجون. كان مشيداً لليوتوبيات، للأحلام، لكن هذه الحكاية انتهت منذ زمن. وهذا ما يحدث عادة للأبطال: لا يقاومون بطولتهم نفسها.

غابرييل غارسيا ماركيز:

خرجت ليلاً مع كاسترو وصديق ثالث لصيد السمك. حتى الساعة الرابعة فجراً، كان الصديق يحقق انتصارات في الصيد، وفي كل مرة يصطاد سمكة يعرضها أمام عيني فيديل، الذي كان يتظاهر بلا مبالاته. حين وصلت الساعة الرابعة وشعرتُ بالإرهاق والرغبة في العودة للبيت، توسلت إلى الصديق أن يكف عن الصيد ويترك فيديل يصطاد. في الخامسة كانت السمكات التي اصطادها فيديل تفوق سمكات الصديق الثالث. حينها انتفض فيديل وقال: هيا بنا، هذا موعد العودة للبيت.

(ترجمة أحمد عبد اللطيف)

8- ثورة الضباط الاحرار

صلاح عبد الصبور:

سيظل ذو الوجه الكئيب وأنفه ونيوبه..
وخطاه تنقر في حوائطنا الخراب
إلا إذا...
إلا إذا مات
سيموت ذو الوجه الكئيب
سيموت مختنقاً بما يلقيه من عفن على وجه السماء
في ذلك اليوم الحبيب
ومدينتي معقودة الزنار مبصرة سترقص في الضياء
في موت ذي الوجه الكئيب.

صلاح عبد الصبور:

هل مات من وهب الحياة حياته
حقاً أمات؟
ماذا سنفعل بعده؟
ماذا سنفعل دونه؟
حقاً أمات؟
تتجمع الكلمات حول اسم سرى كالنبض في شريانهم عشرين عاماً
كان الملاذ لهم من الليل البهيم
وسمسارجيه
وسمسردار.

9- الثورة الإيرانية

احمد شاملو:

يشمون فمكِ
لئلا تكوني قد قلتِ أحبك.
يشمون قلبكِ
ويصلبون العشق على الأعمدة
يا له من دهر غريب حبيبتي.
يتعيّنُ إخفاء الحب في الدار،
في هذه الطريق المتعرجة الباردة
يشعلون النار بوقود القصيدة والنشيد
لا تجازفي بالتفكير
إنه دهر غريب يا حبيبتي
الطارق ليلاً جاء لاغتيال القنديل
يتعيّنُ إخفاء النور في البيت
الجزارون منتشرون في الممرات
بسواطير مدماة
إنه زمن غريب يا حبيبتي
يتساءلون البسمة من الشفاه
والأغنية من الفم
لا بدّ من إخفاء الحب في البيت

> **تحمس مايا‌كوفسكي للثورة البلشفية في بداياتها، ليعود ويسخر من شعاراتها في مسرحية قبل ان يقضي انتحاراً**

إنهم يشوون الكناري على حطب من ورد النرجس والياسمين
إنه دهر غريب يا حبيبتي
الشيطان منتشيا بالنصر يحضر مجالس تابيننا
لا بد أن نخفي الله في البيت.

(ترجمة أحمد الأمين الكرخي)

ادونيس:

أفقٌ،
ثورةٌ،
والطغاةُ شتات..
كيف أروي لإيران حبي..
والذي في زفيري..
والذي في شهيقي..
تعجزُ عن قولهِ الكلمات..
شعبُ إيران يكتبُ للشرقِ
فاتحةَ الممكنات..
شعبُ إيران يكتبُ للغربِ
وجهُك يا غربُ مات..
شعبُ إيران شرقٌ تاصلَّ في أرضنا ونبي..
أنا لا أنساكِ فلسطينُ ويشدّ يشدّ بيَ البعدُ
أنا في أفيائك نسرينُ أنا زهر الشوك أنا الوردُ
سندكُّ ندكُّ الأسوارَ نستلهم ذاك الغارَ
ونعيدُ الى الدارِ الدارَ نمحو بالنارِ النارَ
فلتصدعْ فلتصدعْ..
أبواقُ أجراسٌ تُقَرْعَ.. قد جُنَّ دمُ الأحرارْ

11- ربيع العرب

صادق جلال العظم:

الثورة السورية هي ثورة، سواء تأسلمت أو «تعلمنت»، هي كاشف أخلاقي وإنساني وثقافي لكل البديهيات القديمة. هي ثورة ضد التبرير والقبول الكاذب لواحد من أكثر الأنظمة الشمولية تفسخاً وعنفاً. كل من هو منخرط في جوهرها لا يخشى منها ولا يخشى عليها. كل من هو جالس على حافتها... سيصيبه الرعب منها. أصلاً الرعب واحد من أهم سمات الثورات. الثورة السورية هي من أعمق ما قامت به جماعة بشرية في منطقة جغرافية على امتداد العالم. إيقافها مستحيل، ببساطة لأنها نضجت بفعل الزمن، ولا أحد يستطيع إيقاف الزمن. وأنا العبد الفقير لله وحرية الإنسان سابقى معها... حتى لو التهمتني، حتى لو كنت من ضحاياها... حتى لو دفعت الثمن غالياً جداً لا يقل عن حياتي... سابقى منحازاً لها ما دمت قادراً على التنفس

ادونيس:

الثورة باستمرار يجب أن تكون أفضل من الأشياء التي تثور عليها. إن أول ما فاجأني في هذا الإطار أن الثورة كانت أكثر سوءاً مما ثارت عليه، رغم أن ما ثارت عليه يجب أن يُثار عليه ولست ضدّ الثورة عليه إطلاقاً... تحولّت الأزمة السورية إلى صراع إقليمي ودولي يتخطّى إسقاط النّظام إلى تهديم سوريا وتحويلها إلى ميدان للجهاد الديني تشارك فيه جميع المُعسكرات الأصولية في العالم... نساء تُباع، بشرٌ يُذبحون. أسواقٌ تُدمَّر وتُنهب. متاحفُ تُسرَق وتُباعُ... أهذا، إذاً، أنت، أيُّها «الربيع»؟ أسَسَتْ الحاضرَ العربيّ على أساسَين: قاطعِ رأسٍ، ورأسٍ مقطوع

جورج طرابيشي:

سياسة الأنظمة الاستبدادية خلال عقود دفعتنا لاحتضان الربيع العربي حتى قبل أن يولد... والربيع العربي لا يُعتبر مفهوماً بل استعارة من الجغرافيا والمناخ، وتقليد لما حدث في أوروبا الشرقية يوم خرجت شعوبها من عصر الجليد إلى الربيع، فنحن راهنا على هذا الربيع حتى قبل أن يولد كرهاً منا لهذه الأنظمة التي أذاقتنا الجحيم على مدى عقود طويلة، ولكن مع الأسف اكتشفنا في ما بعد أن هذا كان أيضاً مجرد أوهام... إن ما جرى غرسه في المجتمعات العربية لعقود طويلة شكّل حفراً غير قابلة للردم بمثل هذه الصورة التي كنا نتصورها، ولذلك نحن نعيش خيبة أمل جديدة.

إنه رفضُنا المؤبّسَ،
ميثاقُنا العربي.

نزار قباني:

زهْر اللوز في حدائق شيراز
وأنهى المعذبون الصياما
ها هم الفرس قد اطاحوا بكسرى
بعد قهر و زلزلوا الاصنامَا
شيعةً... سنّةً
جياعٌ... عطاشٌ
كسروا قيدهم وفكّوا اللجاما
شاه مصر يبكي على شاه إيران
فاسوان ملجأ لليتامى
والخميني يرفع الله سيفاً
ويغني النبي والإسلاما
هكذا تصبح الدماثة خلقاً مستمراً
وثورة واقتحاماً.

ميشيل فوكو

الإشكالية لدى الإيرانيين هي في أن يعرفوا، إن كان بمقدورهم بواسطة هذا الإسلام، الذي هو في الوقت عينه مرآة تقاليدهم، وشكل وعيهم القومي وأداة نضالهم ومبدأ نهضتهم، أن يستمدوا شيئاً يعينهم على درء هذه الأخطار. إذن، لا أظن أن القول لهم باستمرار: «إنكم تراهنون على إسلام يحتمل كل أخطار الأصولية، وهو بالمحصلة، ديانة توحيدية وبالتالي، غير متسامحة، الخ»، لا أظن أن توجيههم بهذا الشكل من العدائية، او اتهامهم بالتعصب، سيؤتي ثماراً. إنهم ليسوا بالمتعصبين، لكن بالتأكيد، هناك خطر للتعصب حين ينتظم هذا الحراك في دولة دينية، أو في شكل دين لدولة. في العالم الحالي وهنا أتكلم من أجل الإيرانيين وغيرهم، تكمن المشكلة في معرفة ما يمكننا فعله بإرادة الروحانية هذه التي ظهرت بشكلها العاري تحت انقاض الآمال الثورية الكبرى، وتتجلى هنا بالإسلام، وقد تتجلى هناك بالمسيحية أو بغيرها

10- الثورة الفلسطينية

جان جينيه:

خلال ربيع عام 1971، عندما كنت أزور القواعد الفلسطينية، كان الجمال منتشراً بذكاء وسط غابة تنعشها حرية الفدائيين. وفي المخيم كان الجمال مختلفاً، مكتوماً بعض الشيء، ينشر ظلاله من خلال سيادة النساء والأطفال. كانت المخيمات تتلقى نوعاً من الضوء الصادر عن قواعد القتال. أما عن النساء وجمالهن، فإن تفسير تألقهن سيستلزم مناقشة طويلة ومعقّدة. أكثر من الرجال ومن الفدائيين في المعركة، كانت النساء الفلسطينيات يبدين قادرات على مساندة المقاومة، وتقبُّل التجديدات التي تحملها الثورة. كُنَّ قد عصين العادات: نظرة مباشرة مساندة لنظرة الرجال، رفض للحجاب، شعورهن مرئية، وأحياناً مكشوفة تماماً، أصوات من دون تصدُّع.

سعيد عقل:

«سيفٌ فَلْيُشْهَرْ في الدنيا ولتصدعْ أبواقٌ تَصْدَعْ
الآنَ الآنَ وليس غداً أجراس العودة فلْتُقْرَعْ

أحوال الثورة

استعادة التفكير بالسياسي بعيداً عن وهم المطالب والحقوق

فخّ «المجال العام»

محمد مهدي عيسى

«فَلاَ تَكُفُّوا عَنْ مَقَالٍ بِحَقٍّ، أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلٍ، فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ، وَلاَ أَمَنُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِي، إِلاَّ أَنْ يَكْفِيَ اللهُ مِنْ نَفْسِي مَا هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي»
(علي بن أبي طالب، نهج البلاغة)

كان الحوار محتدماً في فناء مبنى «اللعازارية» في إحدى ليالي بيروت. شباب يتداولون في مستقبل الدولة في لبنان، ومآلات التظاهرات، وإمكانية نشوب حرب أهلية بين فئات لم تعد تستفيد من بعض السلطة كما في السابق. الآن بدأوا باكتشاف أنفسهم، وأنهم فعلاً لم يعودوا واثقين بمن تكفل سابقاً بحمل «أمانة البلد»، وقد أخذوا يفكرون بما ينتظرهم إن لم يتمكنوا من فعل شيء وانتهى غضبهم لأن يكون ذكرى وغرافيتي على الجدران. استفاقوا على الكارثة وبوظائها سألوا: ما العمل؟

ألم تلاحظوا أننا بدأنا بالتساؤل عن الدولار والتحكم برأس المال وهيكلة الدين العام؟ وأن قنوات جديدة للنقاش العام بدأت تتبلور؟ وأن الشارع استضاف عدداً من المحاضرين والخبراء الاقتصاديين ومعارضين يساريين، بالإضافة إلى تلك الحوارات العفوية أو المنظمة التي كان يجريها المتظاهرون في ما بينهم بعيداً عن زحمة الشعارات وعدسات الكاميرات. لكنّ أمراً أساسياً كان يتوارى بعيداً عن كل ما شهدناه وسمعناه في صخب الشارع ورزمة المطالب: السياسة. الجميع متّفقٌ على المطالبة بحقوقه. لكن، يطالب من؟ إن كان السواد الأعظم لا يثق بالزمرة الحاكمة، ويعتقد أن الدولة في لبنان لم تنفصل بعد عن أساطير الجماعات ولم تستقل عن معاييرها، ولم تشكل وحدة كاملة وإرادة كلية تحكم بالقانون، فمن يطالبون؟ إنني أفترض أن التظاهرات لم تكن واقعاً للمطالبة بالحقوق، بل رفضاً مطلقاً للتعامل مع الحاكمين بوصفهم حاكمين في دولة. إنه اعتراف في مجال عام موضعي بأن الدولة غير متحققة، وبهذا يمكن فهم شعار «الشعب يريد تغيير النظام» بأنه إعلان صريح بسحب الشرعية الشعبية عن الطبقة الحاكمة، وتصريح بأن نظام الدولة لم يتحقق، إنها لغة رفض الاعتراف بالقائم الحاضر، لا لغة المشاركة بالمستقبل. وإن كان المستقبل لا يتحدّد إلا بالسياسي، فإن مدخل الرفض كان الاقتصادي الذي يشكل مشتركاً بين مختلف الهويات. لقد حاصر المتظاهرون السياسي بالاقتصادي، كي يرفعوا التهديد عن اجتماعهم الجديد الناشئ ويترفعوا عن التباينات السياسية التي لا تخفيها إلا المطالب الإنمائية والحقوقية، ولكن لفترة محدودة فقط.

تمنى كثيرون من المتظاهرين طرح مطالبهم بشكل واضح، ودعوهم لأن تكون أهدافهم موضعية وواضحة وقابلة للقياس. وفي هذا افتراض مضمر بأنّ هناك من يأخذ مطالبهم على محمل الجد وأن هناك دولة تستمع لهم، وهو منطق يطلب من الجماهير ما يُطلب من الأحزاب أو النقابات أو الاتحادات العمالية. أليس من المستغرب أن لا تجمع المظاهرات المطلبية التي دعت إليها النقابات والأحزاب السياسية المعارضة في السنوات الأخيرة مقدار عشر من اجتمع لـ«تغيير النظام»؟ أفترض أن كل من يدعو لإقامة تظاهرات مطلبية في لبنان، بأهداف واضحة وإجرائية، ينطلق من مسلّمة أن المجتمع اللبناني ينتمي للحداثة، وبالتالي فإن بإمكان النقاش والتداول والضغط في المجال العالم أن يؤدي إلى تغير العلاقات بين المجتمع المدني والسلطة السياسية. فـ «المجال العام هو محل إحكام الآراء العقلانية التي ينبغي أن ترشد الحكومة» كما يقول الفيلسوف الكندي تشارلز تايلور. وبالتالي هو مجال للتخاطب والتداول باللغة العقلانية، الأمر الذي سيفرض تبدلاً لعلاقات العنف والقوة في علاقات الحوار والجدل. إنهم يريدون الاتفاق على أهداف عملية وواضحة وقابلة للتنفيذ، أي يريدون من المتظاهرين ومؤيدي التظاهرات أن يتصرفوا بعقلانية وأن يستبدلوا العنف بالحوار، ويتوقعون منهم إقصاء السياسة عن تظاهراتهم، ويطالبونهم بالتواضع أي الانسياق إلى تصورات وهمية بأن هناك في لبنان ما يدعى مجالاً عاماً أو رأياً عاماً، وبالتالي ينزعون منهم الاعتراف بأن هناك دولة يمكن التأثير على قرارها من خلال المجال العام، لا بل دولة حديثة كذلك. إن كنا سنتبنى شروط تايلور للمجال العام (لاموضعي، خارج السياسة، علماني)، فسنكتشف أن أي حديث عن مجال عام في الحالة اللبنانية ليس إلا استعارة مفهومية أسقطت على الواقع (هذا لا ينفي وجود بعض السمات المتشابهة مع المجال العام في الدول الحديثة).

وقف علي بن أبي طالب ليخطب في جيشه في صفّين، وإذا بأحدهم يقاطعه ليمدحه ويثني عليه ويتزلف له. استاء الإمام، وطالب الناس بأن لا يحدثوه بما يحدثون به الجبابرة، وسألهم المشورة وزرع في قلوبهم الشك في قراره (إذ قد يكون مخطئاً في حربه مع معاوية). كل ذلك وهو أمام فتنة ستغير مصير الإسلام إلى الأبد، وحرب تقتضي نفي كل شك ووأد كل سؤال فاتن. اليوم، هناك من يطالبنا بجعل السياسة ولاية، أو أن يقدّم «مكافحة الفساد» على مشروع بناء الدولة (وكأن «الدولة» الراهنة تستطيع الاستمرار ليوم واحد بعد وقف الهدر واستعادة الأموال المنهوبة). إن ما حدث ليس إلا بداية، والعنف الذي حدث في الأيام الأولى لم يكن إلا وسيلة «لإضفاء طابع درامي على المطالب وإيصالها إلى الرأي العام لافتاً نظره إليها» كما كتب حنة أرندت. لكن من يدري كيف ستكون في الأيام المقبلة؟ أليس علينا أن نستعيد التفكير بالسياسي فقط بعيداً عن وهم الحقوق والمطالب؟

(هيثم الموسوي)

المجد للمندسين... قادة الحركات السياسية وأعداؤها

ليل الخميس 17 تشرين الأول (أكتوبر)، هبط النهار التشريني لم ينته بعد بفضل الاحتباس الحراري. نزلنا الى الشوارع لان مسيرات فقراء المدن، مشيا او على دراجاتهم النارية، خرجت اعتراضا على القهر اليومي. نزلنا بعددهم، نزلنا بسببهم، هم بدؤوا الانتفاضة الحالية، وهم عصب الثورة القادمة، والانتفاضة ان اندلعت في اي مكان، فهي تأخذ شرعيتها من وجودهم. وتهزّ كراسي الحكم باصواتهم. بعد ستة عشر يوما من بداية الانتفاضة، تغيّر المشهد. فالهجمات التي تمّ تخطيطها وتنفيذها على المعتصمات والمعتصمين بين رياض الصلح وجسر الرينغ، ظهرت لتوّجّج هايبدو انه صراع طائفي- طبقي: اعتراض الفقراء على إغلاق الاغنياء لطرقات عملهم من جهة، ومحاولة زعماء الطوائف مجتمعين، الالتفاف على زعماء الطائفة الشيعية. سردية النظام البالية هي، يعلم النظام جيّداكيف يحارب الانتفاضة، ويعلم ايضا من يجب عليه ان يوالّب على من، ومن يستخدم ويستغلّ أكثر.

جنى نحّال

يفصل جسر الرينغ بيننا وبينهم، كجدار عازل بين «الثورة» وأهل الخندق الغميق. بعدما كانوا الجزء الأساسي من الانتفاضة، أعادهم خطاب التخوين إلى بيوتهم. وكما تعمل الصدفة أحياناً لتسخر منّا، تصادف أن تسمّى منطقتهم «الخندق الغميق»، الخندق الذي انسحبوا إليه فزاد عمقاً وازداد بهم فقراً. يعالج هذا النص العلاقة الطبقية والسياسية التي تربط بين «المندسّين»، وباقي المتظاهرين كما بينهم وبين زعماء الأحزاب.

قد لا نرى هذا الجسر-الجدار بيننا، لكنهم يرونه، فترف الأكثر امتيازاً هو عدم الشعور بالفارق الطبقي، أو إخفاؤه داخل تعابير أخرى يحملها المجتمع والإعلام. هم «غير»، «شراشيح»، «مش مرتّبين»، و«زعران» -المصطلح الأكثر دلالة بما يحمله من تعبير ضمني عن صفات إجرامية وممارسات خارجة عن القانون. والأهم في هذه التسمية هو تغطية الفارق الطبقي بفارق قانوني، أي بدلاً من طرح وجودهم كتظهير لواقع طبقي، يصبح وجودهم تهديداً أمنياً.

في حراكنا السياسي، عرفناهم منذ عام 2015، وتكلّمنا معهم مراراً وتعارفنا وبات بيننا صداقات. هم أصلاً يعتبروننا غريبين عنهم، ونحن نعي ذلك. لا يسمّونها طبقة، لكنهم يحسّون وبشكل فطري، بذلك الفارق القائم بيننا وبينهم، في الراحة التي نحسّ بها خلال مشينا في الشارع، في غياب الحكم من عيون الناس، في ابتسام المارة لنا، وفي سماح الدركي المتأفف من ملل نهار طويل، سماحه لنا بالمرور من دون تفتيش، مع ابتسامة أو مزحة أو نظرة إعجاب. هم يرون كل ذلك، ويرون أيضاً، كيف تتعامل السلطة معهم، يومياً أو في المظاهرات، وكيف يراهم المجتمع ويتعامل معهم. وجودنا معهم في نفس «الخندق» لوهلة، هو اغتراب لهم، خاصة أننا، إن بفضل تجربة سابقة في التنظيم السياسي وتنظيم المظاهرات أو بسبب كل الامتيازات التي تملكها طبقتنا هذه، نستطيع ببساطة اختلاق مساحة لنا للاعتراض وتحديد شكل هذه المساحة وراء الحدود التي تسمح بها القوى الأمنية.

لكن ما حصل في الأيام الأخيرة، وبعد موقف «حزب الله» من تخوين الانتفاضة وأهدافها والمشاركين فيها، دُفع بهؤلاء إلى الواجهة مجدّداً، إلى الخندق المقابل، بصفتهم اليد الضاربة للطبقة الحاكمة. في «غزوات» متعدّدة على مواقع الاعتصام في وسط بيروت وعلى جسر الرينغ حيث أغلق المتظاهرون/ون الطريق، نفّذ المعدمون أمر الحزبَين الحاكمين على الطائفة الشيعية، بالانقضاض على المعتصمين. كانت صرخات الغازين تعبّر عن ثلاثة أمور: التعريف أو الهوية الطائفية، حماية الزعيم/ الأيقونة، والدعوة إلى فتح الطريق. «هذا الطريق يصل إلى أشغالنا» قالوا، أو قيل لهم فردّدوا.

تأتي الفكرة الأولى من حيث أن النظام، أي الأحزاب التي تتحكم بمصائر أهل كل طائفة، وضعت نفسها بين الجماعة تلك والمعرفة/ الوعي السياسي، تماماً كما يضع رجل الدين نفسه مترجماً مفسّراً للكتب، ووسيطاً بين البشر والآلهة. وفي ترجمة المعرفة والواقع، مجال واسع للتدخّل والتفسير وتحوير الحقائق لمصلحة المترجمين. وبما أن المترجمين هؤلاء بحاجة للحفاظ على مواقعهم في تسيير الوعي، فهم يصنعون من أي عداوة تجاههم، عداوة تجاه الجماعة بوصفها مجموعة طائفية. والفكرة الثالثة، وهي الأكثر ركاكة في الطرح، هي أن الاعتصامات والمظاهرات والطرق المقطوعة توقف عمل أبناء وبنات المناطق الفقيرة (ملاحظة: اعتصام رياض الصلح وساحة الشهداء لا يغلق إلا الطريق المؤدّي إلى ومن شارع المصارف وحتى الأسواق المعاد ترميمها. هل يقول لنا المعترضون من فقراء بيروت والجنوب أنهم يعملون في شارع المصارف أو في الأسواق؟)

حين وصف كارل ماركس العلاقة بين البنية الفوقية والبنية التحتية بالديالكتيكية، أشار إلى أن البنية الفوقية تشرّع البنية التحتية من جهة، فتهيّئ البنية الفوقية الظروف التي تبدو عبرها علاقات الإنتاج عادلة لا بل طبيعية، بينما تختلق علاقات الإنتاج والقوة مفاهيم يتمّ التعاطي معها كأنها الحقيقة أو «المنطق» الـ common sense بالمفهوم الغرامشي، من جهة أخرى. في إطار تطويره للعلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية، طوّر أنطونيو غرامشي مفهوم الهيمنة الثقافية. وتعمل هذه الأخيرة بالأساس، بحسب غرامشي، عبر توظيف ما يجري لمصلحة الطبقة الحاكمة، أي عبر تظهير خطاب ومواقف ومصالح الطبقة الحاكمة على أنها محقّة وعادلة وحقيقية وبأن هدفها مصلحة الجميع. فتقبل الجماعات (وخاصة الطبقة العاملة) حكم البورجوازية، لأن هذه الأخيرة تعمل على نشر أيديولوجيتها، أي تربية الجماعات وتعليمها (مدارس، إعلام، إلخ) لتشرح كيف يعمل النظام من أجل مصلحة «الجميع» وبأن أي مشكلة أو ثغرة في النظام هي نتيجة تخاذل البعض أو عدم احترامهم للقوانين أو «فسادهم». وتبلغ الهيمنة الثقافية أوجها، حين تعتقد الطبقة العاملة والمهمّشين/ات بأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشونها سببها طبيعي ولا مفرّ منه، بدلاً من قراءتهم لمصالح الطبقة الحاكمة التي تخلق الظروف هذه. وفي حالة فقراء المدينة الهاجمين على المتظاهرين، نتحدّث بالذات عمّن يسمّيهم ماركس الـ lumpenproleteriat، أي الطبقة العاملة غير المنظّمة والمغرّبة عن الوعي الطبقي، غير القادرة بعد على فسخ علاقات التبعية التي تربطها بالطبقة الحاكمة. إذ لا تزال تعتبر مصالحها مرتبطة بمصالح هذه الأخيرة. هكذا، تدفع السلطة الحاكمة بالأفراد المنتمين لهذه الجماعة، بالنزول إلى الشارع ضد حليفهم الطبقي، للدفاع باستماتة عن نقيضهم/ عدوهم الطبقي، ثمّ تتخلّى عنهم سياسياً باعتبار أنهم أفراد «غير منضبطين». لا ينتمون لها، نزلوا من دون أوامر حزبية، بل بسبب الغوغائية الطبيعية الملتصقة بطبقتهم. والمشكلة أنهم ينزلون ضد مصالحهم هم، كطبقة، ضد أنفسهم، لأن الارتباط بالحزب/ الزعيم أقوى من الارتباط بالمصلحة الطبقية.

> تظهير خطاب ومواقف ومصالح الطبقة الحاكمة على أنها محقّة وعادلة وحقيقية

نجد أنفسنا - كماركسيات/ين من الطبقة «الوسطى» - أمام مشهد يقول بأن الفقراء يكرهوننا، أي أن الانتفاضة ليست لهم أو بأنهم ليسوا مشاركين فيها، فتلبس الانتفاضة عباءة الطبقة الوسطى وتصبح بمطالبها كأنها انتفاضة من لم يفقد كل شيء بعد. لكن ما يحصل اليوم هو فصل مقصود لجزء من هذه الطبقة المهمّشة المحرومة المسحوقة عن الانتفاضة.

يفصل جسر الرينغ بيننا وبينهم. ولكنه أيضاً يفصل بينهم وبين سوليدير وأهلها. والخيار بين من يرونه عدوهم اليوم ومن هو عدوهم الحقيقي، بعيد ليس بمسافة الوعي فقط، بل بمسافة الارتباط الاقتصادي بالحزب الطائفي الذي يعمل لمصلحة الطبقة الحاكمة. اليوم أصبح جزء منهم خارج الانتفاضة، في الخندق الآخر. ونحن في الشارع، نقطع جسر الرينغ كل يوم، ونمدّ جسوراً نحو الخندق. فالثورة إذا كانت ستأتي يوماً، فهي لا تكون إلا عبرهم.

(هروان طحطح)

لبنان الزمردة...

محمد عبد إبراهيم *

هل ينجح لبنان أخيراً في ما فشلت فيه الثورات العربية الحديثة، وهي كلها ضدّ المستبدّ العربيّ، لا ضدّ الاستعمار، بل «ضدّ الاستحمار» كما قال مولانا علي شريعتي؟ لقد استفاد الشباب العربي في بيروت وغيرها من بقاع هذا البلد الحبيب من «خيبات» من سبقه، خاصة في مصر، وحلمنا أن ينجحوا، فالشعب كله تقريباً خرج اليوم هناك ضدّ أيّ طائفية، ضدّ أيّ تطرف، ضدّ أي سرقات تمصّ دم الناس ولا يرون منها حتى الفتات، لبنان الذي علّم معظم العرب في البدايات الصحافة، وغيّر أسلوبية قديمة عتيقة لتثبت أخرى جديدة صارت من علائم الزمان اليوم، لبنان الزمردة التي تشعّ كأيقونة أمام العرب، وبعضهم يسيء الرؤية وتَعمى لديه البصيرة، وبعضهم يُسرّ الحسد والضغينة، وبعضهم لا يراها إلا ملعباً ولهواً وتسلية، وهي في شُغل عنه باعتناق كلّ جديد وعصرنة كلّ حداثيّ، فهي في النهاية، بل منذ البداية، حلم له طعم خاص، حلم مثل تصميمات الباوهاوس قابل للتحقّق والمعاصرة، قابل لأن يراه الجميع واقعاً وليس حلماً، فالظاهر والباطن متّحدان منفعلان مشتبكان، لا فاصل بينهما إلا بشكل واهٍ غير مألوف ولا معروف، غير محسوس ولا ممسوس، لا هو بالجديد ولا بالعتيد، لأن جديده مهضوم من قديمه، وقديمه كان متوتّراً يسعى إلى جديده، من دون جهد أو عناء، لبنان لبنان، كلّ قلوبنا معك، ومنك حلمنا أن يتحقق ولو مرةً في دنيا العرب المستذَلين، المهانين، دموعنا معك، وانتظار أفراحنا معك، فاصمد لبنان، أمام حمم المستبدين فيك ومن حولك، لبنان منك الأمل، فإلى قوة العمل.

* شاعر ومترجم مصري

فيكن تنسُو حبايبكُن (1)

عبد الفتّاح بن حمودة [إيكاروس]*

بعد قرن من مجيء أبي القاسم الشّابّي، تحقّقت النبوءة الشعريّة وتحوّلت من حُلم شعريّ وإنسانيّ وكونيّ إلى واقع وممارسة، من خلال بيت بسيط وعميق: «إذا الشّعب يوما أراد الحياة/ فلا بدّ أن يستجيب القدر».

إنّ الشّعب اللّبنانيّ العظيم يقدّم اليوم درساً حضارياً مجيداً للعالم ولشعوب العالم. فكلّ شعب قام بثورة في تاريخه يدخل التّاريخ بالضّرورة ليصبح من العالم الحرّ.

لن أنسى أبداً أن الفينيقيّين أجدادي الذين قدموا من «صُور» و«صيدا» وبنوا قرطاج.. وأنّ هذه الثّورة اللّبنانيّة أعادت إليّ المجْد، فحمحمت خيول أجدادي البرابرة والفينيقيّين في دمي، ومنحتني مجداً آخر بتحقيق حلم شقيق شاعر بعد قرن تقريباً من إنجاز كتابه «أغاني الحياة». لبنان: شجرة الأرز وفيروز (سفيرتنا إلى النّجوم كما قال الرّوائي العظيم حنّا مينا) وبسّام حجّار وأنسي الحاج ووديع سعادة وجبران خليل جبران وميخائيل نعيمة وبشارة الخوري وخليل حاوي ومارسيل خليفة... بيروت نجمتنا الأخيرة كما قال الشّاعر محمود درويش.

إنّ بلداً عظيماً قدّم سفراءَ مثل الذين ذكرت (وغيرهم كثير) هو بلد جدير بالمحبّة والاحترام. وحلمي الوحيد هو هبوب ثورات أخرى تعصف بالملوك والسّلاطين والأمراء.

(1) أغنية لفيروز وحّدت الشعب اللبناني وأنقذته من حرب أهليّة طويلة.

* شاعر من تونس

أحوال الثورة

فهم السياسة العربية... طريق يبدأ من لبنان

مصطفى شلش

«ليست الجثة هي ما نفتقد، وإنما عصر الثورات» (رواية «ثورات»، جان غوستاف لوكليزيو، نوبل للآداب 2008)

يفتح اقتباس لوكليزيو مساراً للحديث عن معنى الثورات وأسبابها ونتائجها. ولنتمكّن من وضع سياقات عامة تنظيريّة لأي حراك جماهيري، لا يجب أن يكون نظرنا من مشهد ثابت، بل من مسار مُتحرّك بين الماضي والحاضر يشمل العوامل التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، ومن خلاله يمكن رسم معالم للمستقبل.

> الثورة لدى آلان بادیو ترتبط بظهور «الفعل السياسي المبتكر» الذي يعدّ المعيار المركزي لقياس مدى فاعلية الحراك الثوري

يشكل الحراك الجماهيري في لبنان مشهداً مُشرقاً حيث نجد الغضب من الفساد وطلب تحسين ظروف المعيشة وتغيير الوضع السياسي، كل هذا لا يختلف على تأييده أحد. لكن رغم صغر حجمه، إلا أنّ لبنان كبير التأثير، فكما يقول الباحث أحمد دهشان في ورقته البحثية المعنونة بـ«شو هو لبنان»: إن «طريق فهم السياسة العربية يبدأ من لبنان، لأسباب عديدة أهمها أن كل ما في العالم العربي من تنوع وتناقض موجود حصراً في لبنان». فهو الممثل الحقيقي للعرب من المحيط إلى الخليج بأفكارهم وأيديولوجياتهم وعقائدهم ومذاهبهم وأديانهم وأعراقهم، ونجاحاتهم وإخفاقاتهم بل حتى خيباتهم ونكساتهم. هذا الأمر لن تجده مجتمعاً في مكان واحد سوى لبنان. هذا البلد الصغير الذي قرر الجميع أن يكون ساحتهم المفضلة لإدارة الصراعات فيما بينهم على أرضه، وهذا الأمر يعطيه أهمية خاصة كمدخل لفهم خريطة الصراعات وتوازنات القوى في المنطقة ولمن تميل».

من هذا المُنطلق، فإن التعاطي مع مجريات الأمور وحركة الجماهير في لبنان بمنطق من التبسيط والتهليل والتأثر بالحنين لهبات جماهيرية حدثت عام 2011 بداية من تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن وقد أثبت جميعها وبمقادير مُختلفة ـ عدم نجاحها في إحداث تغييرات ملموسة لصالح المواطن على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، بل أدت إلى تدمير دول بأكملها، ما هو إلا طفولة ثورية عائدة إما لقراءات سطحية، أو لأهداف أخرى تتعلق بقوى إقليمية تجعل من تدفق الجماهير العفوي ومطالبها وغياب أي قيادة للحراك خادماً لمصالحها.

مزجٌ أول:
حراك مفاجئ والكل في المركب

بدايةً، ما هو تعريف الثورة؟ في نظر الفيلسوف الشيوعي الماوي الآن بادیو، الثورة لا تعني حشد وخروج الناس إلى الشارع، أو عمليات كرّ وفر بين الأمن والمتظاهرين وحرق مقرات للأحزاب والمؤسسات الحاكمة، ولا حتى تغيير السياسات، فهذا كله لا يرقى لمسمى ثورة، بل قد يكون انقلاباً أو إصلاحاً أو لا شيء. فالثورة لدى بادیو ترتبط بظهور «الفعل السياسي المبتكر»، وهذا الفعل المبتكر يعدّ المعيار المركزي لقياس مدى فاعلية الحراك الثوري، والعامل الأساس للحفاظ على دينامية الثورة حتى نجاح كل أهدافها. والسؤال الثاني هنا: هل نجد فعلاً سياسياً مُبتكر في الاحتجاجات اللبنانية؟ لا يمكن أن نجيب بشكل حتمي بنعم أو لا، لكن نجد ظاهرة جديدة وهي «التناغم/ التلاحم» بين قوى ثورية شبابية ومُتحررة غالباً من الفكر الإيديولوجي سنطلق عليها «قوى الهامش»، والقواعد الشعبية للتيارات التقليدية التي انبثقت بعد اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية عام 1990 وسنطلق عليها تسمية «قوى المركز». وقد حدثت استجابة سريعة (تظاهرات وتمزيق صور لشخصيات قديمة على الساحة اللبنانية مثلاً في صور والنبطية معقل رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري و«حركة أمل») وتم التنسيق بين فصيلين مُختلفين تماماً من الناحية الطبقية والفكرية والإيديولوجية والدينية، وفي الأهداف المرجوة من الحراك أيضاً على المدى البعيد.

هذا الاختلاف بين الطوائف المتظاهرة، هو ما يشكل نقطة زخم للحراك ولكنه قد يشله ولا ينبثق منه إلا تسلق أوليغارشية مالية جديدة تعزز مراكزها عبر اكتسابها شعبية في الشارع قد تمكنها من الحصول على مقاعد في السلطة، وهذا ما قد تلمسناه عبر تدفق فنانين ورجال أعمال للرقص والغناء، بل قيادة الحراك الجماهيري.

كان الوضع الاحتجاجي مربكاً وفجائياً وقوياً، خصوصاً أنه جاء مدعوماً من الهامش أو ما يمكننا أن نطلق عليه الكتلة الحرجة الصامتة البعيدة عن العاصمة والبعيدة عن النظام السياسي بأكمله، ولا تستهويها اللعبة السياسية، وهذا ليس بالضرورة نتيجة الفقر فقط، لكن هناك بُعد ثقافي راجع لصمت أبناء الهامش، فهم الأغلبية التي لا تعبر عنها قنوات إعلامية أو صحف يومية، ولا تخالط الأوساط الإيديولوجية التقليدية، وتعاملها مع مؤسسات الدولة الضعيفة أساساً يمكن أن نصفه بشبه المعدوم. كما أنّ الهامش يملك نوعاً خاصاً من الفكر والفنون لا يتقاطع مع الفكر والفنون والثقافة النخبوية للنظام أو لمعارضته.

وبالحديث أكثر عن قوى الهامش، نجد أنها كانت في حالات كثيرة خارج المسرح السياسي والاجتماعي، ولم تكن طرفاً مع الطبقات الوسطى نخبوية الطابع غالباً، والتي تفكر بشكل أبوي وتبني وجودها بوصفها الوكيل الحصري في التعبير عن حقوق الجماهير، إلى جانب خلقها وأجبالاً أخلاقياً وهمياً تعيّن نفسها من خلاله مُشرعاً ومخططاً لمستقبل الجميع، بالطريقة التي تناسب طابعها النخبوي، وتخدم مصالحها. ولهذا بدا النظام الاجتماعي والسياسي اللبناني الأوليغارشي مطمئناً جداً على مدى عقود تجاه ذلك الهامش الذي لا يعرف السياسة، ومطمئناً إلى قدرة نظام المحاصصة الطائفي ونخبه التي تعيد تدوير وجوه سياسية فاسدة خلال كل استحقاق انتخابي، بالإضافة إلى جزء سنشرحه بشكل أكثر تفصيلاً يتعلق بنظام الشركات النيوليبرالية التي صارت تحاصر بيروت، مولدةً الفقر ومنتجةً للطبقية، وأخيراً قدرة الحرس الخاص والميليشيات التابعة لأي طرف السيطرة على أي تهديد تقليدي من قوى المركز السياسية. وبالتالي صار لبنان في وضع حرج: لا قوى قادرة على إعلان موت النظام القديم، وفي الوقت ذاته تعلن عن ولادة نظام جديد.

مزجٌ ثانٍ:
هتافات ولقطات جميلة... ولكن!

قال المراسل الصحافي البريطاني جون آر برادلي (1970) في كتابه «ما بعد الربيع العربي» (ترجمة مؤسسة هنداوي ، 2013): تمثّلني الفزع عندما ذاعت أنباء اندلاع انتفاضة شعبية (...) لم يكن السبب في ذلك أني أحمل أي تعاطف تجاه رئيس دولة مستبد (...) كان يمسك بمقاليد الحكم منذ أكثر من عقدين من الزمان. وكذا لم يختلف حالي كثيراً تجاه عائلته التي نهبت ثروات البلاد عن آخرها. تدفق آلاف إلى الشوارع، وكنت أعرف السبب. غير أنه في الوقت الذي اعتبر فيه أغلب صحافيي الغرب أن الاضطرابات التي يشهدها الشرق الأوسط خطوةٌ نحو الديمقراطية، كان لي رأي مخالف: فالإسلاميون الذين يتوقون إلى إقامة دول إسلامية وفرض الشريعة الإسلامية هم من سيخرجون منتصرين من الفوضى الحالية». هذا المقتطف ليس توجيه اتهام للإسلاميين ولا للشريعة، لكن المقصود منه: هل يدرك الثوار من سيلتقط التفاحة بعد مجهودهم في هز الشجرة؟ كما يقول عبد الرحمن بن خلدون (1332- 1406) في «الظفر بالبُغية» أي بلغة أبسط «العبرة بالخواتيم». فقد تكون البداية مُشرقة والنهاية كارثية، خصوصاً في ظل ثقافة سياسية طائفية مديدة تستمد سلطانها من قوى عابرة لحدود لبنان الصغيرة، من السعودية إلى إيران فسوريا وحتى فرنسا وإسرائيل، يتم تداول هذه العلاقات من جيل إلى جيل سواء كانوا إسلاميين أو يساريين أو قوميين أو ليبراليين.

لنأخذ الشعار الأبرز للحراك اللبناني «كلن يعني كلن»: صحة هذا الشعار ضد سلطة وظائف في عمومها فاسدة، مقرونة بوضعه في سياقه، حتى يُكتب له التحقق والانتقال من مجرد شعار إلى خطة عمل، وإلا انقلب وصار أزمة سياسية واجتماعية مستفحلة وممتنعة عن الحل. لذا كان الوعي السياسي بحاجة ماسة للتغيير، وهو أول خطوة لكسر نطاق أزمة الحكم التي انبثقت في 1990، والخطوة الأولى تلزمها خطوة ثانية هي «التنظيم» أي وضع قوام لقوى سياسية طليعية تنهض بدور التعبئة والتمثيل والقيادة الجماهيرية ونيابة عن المهمشين ومن لا تستهويهم النضالات السياسية. وعبر توفر الشرطين (الوعي السياسي والتنظيم) نكون أمام حالة من النضوج الشرطي اللازم للحدث عن أي تغيير جاد في المجتمع اللبناني.

هذا لا يعني التحدث من مقعد الأستاذية والتنظير الفارغ، لكن فقط من باب الإشارة بحذر إلى بلوغ المجتمع حالة من الفراغ السياسي والدستوري الذي قد يفاجئ الشارع المنتفض بالفوضى. وإلى الآن، يبدو بأنه لن يستطيع أن يتعامل معها خصوصاً أن الانتفاضة اللبنانية صارت أقرب إلى الكرنفال منها إلى الفعل السياسي الذي يمكن أن نشاهده في تشيلي والإكوادور في بداية مُشرقة والنهاية كارثية، خصوصاً في ظل ثقافة سياسية طائفية مديدة تستمد سلطانها من قوى عابرة لحدود لبنان الصغيرة، من السعودية إلى إيران فسوريا وحتى فرنسا وإسرائيل، يتم تداول هذه العلاقات من جيل إلى جيل سواء كانوا إسلاميين أو يساريين أو قوميين أو ليبراليين.

لنأخذ الشعار الأبرز للحراك اللبناني «كلن يعني كلن»: صحة هذا الشعار ضد سلطة وظائف في عمومها فاسدة، مقرونة بوضعه في سياقه، حتى يُكتب له التحقق والانتقال من مجرد شعار إلى خطة عمل، وإلا انقلب وصار أزمة سياسية واجتماعية مستفحلة وممتنعة عن الحل. لذا كان الوعي السياسي بحاجة ماسة للتغيير، وهو أول خطوة لكسر نطاق أزمة الحكم التي انبثقت في 1990، والخطوة الأولى تلزمها خطوة ثانية هي «التنظيم» أي وضع قوام لقوى سياسية طليعية تنهض بدور التعبئة والتمثيل والقيادة الجماهيرية ونيابة عن المهمشين ومن لا تستهويهم النضالات السياسية. وعبر توفر الشرطين (الوعي السياسي والتنظيم) نكون أمام حالة من النضوج الشرطي اللازم للحدث عن أي تغيير جاد في المجتمع اللبناني.

هذا لا يعني التحدث من مقعد الأستاذية والتنظير الفارغ، لكن فقط من باب الإشارة بحذر إلى بلوغ المجتمع حالة من الفراغ السياسي والدستوري الذي قد يفاجئ الشارع المنتفض بالفوضى. وإلى الآن، يبدو بأنه لن يستطيع أن يتعامل معها خصوصاً أن الانتفاضة اللبنانية صارت أقرب إلى الكرنفال منها لبنان الصعبة.

أمّا بخصوص الصور الجميلة التي تجمع بين الظالم والمظلوم في ساحة ميدان رياض الصلح أو غيرها من المناطق، والصور العاطفية بين نيران الكاوتش المحروق أو صورة عازف أمام قوات الأمن... التي تشبه لقطات ربيع براغ وما تلاه من ثورات ملونة في أوروبا الشرقية وترك الحديث للأوليغارشية الفاسدة بالأساس، فهذا أمر رومانسي فارغ بلغة أكثر علمية وأقلّ حدة في النقد. مثل هذه التصرفات يمكن أن أضعها في نطاق مفهوم الـ empty signifier أي . طبقاً لمعجم إكسفورد ـ مجرد مدلولات تُستخدم على نطاق واسع لكنها تبقى غامضة، ومتغيرة، وغير محددة، ولا تملك أيّ معنى. وإن صار لها مدلول، يكون مُختلفاً عليه بين الناس، وإن بدا ظاهرياً أنّ لها مؤيدين كثراً.

وعلى هذا الأساس العلمي الفلسفي، نجد أنفسنا أمام إشكالية حول كلمة «الشارع أو الشعب أو النخبة أو الناشط» الفضفاضة، لكن نجد الحل في ما طرحه إدموند بيرك المفكر والسياسي الإيرلندي، وأحد رواد الفكر المحافظ الحديث حيث يتساءل في كتابه «تأملات حول الثورة في فرنسا» (1790): «ما هو هذا الشعب؟ من يعرفه ويحدد مصالحه؟ هل رأيتم يوماً رجلاً يمشي في الشارع اسمه الشعب؟» ساخراً مما راه مثالية من البعاقبة الفرنسيين وحديثهم عن الشعب كمصدر للسلطات والتشريع. فالمفيد في طرح النظرة الرجعية (المحافظة) لبيرك بشكل ثوري، هو الحذر من استخدام مصطلحات فضفاضة والتدقيق في كل ما يصدر عن الحراك الثوري من شعارات. فإن لم يكن أبناء الثورة واعين لما يقدمونه من شعارات ونظريات وتعريفات ثورية وواقعية في أن، سنقع في ما يسميه بيرك «تمثلاً فاقعاً لمفهوم ميتافيزيقي خطير» أي سنخلق فراغاً مادياً يمكن للثورة المضادة استغلاله، أو أصحاب المصالح، فالجميع يمكن أن يطلق على نفسه ثورياً، وينقلب على أبناء الثورة للفوز بمكتسبات سقوط النظام في لبنان أو بقائه حتى وكل هذا يتم باسم «الشعب يريد...»

مزجٌ ثالث:
اقتصاد يغدق فقراً

تقدم الباحثة والكاتبة إيمان شمس الدين قراءة للوضع الاقتصادي اللبناني عبر قراءة الكتاب الشهير لألماني هورست أفهيلد «اقتصاد يغدق فقراً/ التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه». يعتبر أفهيلد أن المحك القويم الذي يحدد صواب أو خطأ السياسة الاقتصادية، هو المواطنون، أي جمهور المستهلكين، الذين يتكوّن منهم الشعب. هم المحك الذي يعتدّ به في تقويم السياسة الاقتصادية، فالسياسة الاقتصادية الناجحة هي السياسة التي تحقق للمواطنين، كل المواطنين، وفق هورست، النفع والخير. ويتساءل عن الآثار التي أفرزتها الصيغة الجديدة للاقتصاد العالمي على رفاهية بني البشر في العالم: هل استطاعت الفئات الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي أن تشارك بها الرأسمالية العالمية، كنوع من الضغط على خصومها لتدفعهم للتنازل والخضوع، أو لتثوّر القاعدة الشعبية ضدهم بعدما عانت من حالة الفقر والحرمان تدفعها مع التقادم إلى الثورة على كل شيء من دون وعي لجذور الفساد الحقيقية، ولمكامن الخلل التي يجب فعلياً مواجهتها ومعالجتها لم يعد هذا النظام العامل محل ثقة واطمئنان الشعوب جراء ما يولده من أزمات، وما ينجر عنه وعن ممارساته التعسفية تجاه خصومه من زيادة حدة التفاوت الاجتماعي، وغياب العدالة الاجتماعية المحققة للاستقرار والأمن. وغياب العدالة يعني بالضرورة غياب الاستقرار واهتزاز الأمن الاجتماعي وأمن الوطن، فضلاً عن احتكار الثروة وازدياد حجم البطالة والفقر وفقدان ملايين الناس أعمالهم ومصادر رزقهم.

ورغم أن هذا النظام ليس الأصلح في تحقيق العدالة الاجتماعية ومعالجة البطالة وزيادة فرص العمل وتحقيق التوازن بين شرائح المجتمع والتنمية المستدامة وحفظ البيئة وحق الأجيال في الصحة والغذاء والسكن، إلا أنه ما زال المهيمن والمسيطر بفعل التطورات السياسية والعلمية والتكنولوجية، وما نتج عن ذلك من بناء مؤسسات مالية ونقدية تتحكم بالنظام المالي العالمي وما تستحوذه الدول الصناعية على رأسها الولايات المتحدة.

هذا النظام في أحد أبعاده واضحه المهمة يعتمد على سياسة الاستهلاك والدفع باتجاه ثقافة الاستهلاك، ولا يتم ذلك إلا من خلال ما أسميه «صناعة وهم الحاجة». هذه الصناعة التي تقوم بها شبكات الإعلام والإعلان الكبرى بتقنية ومهارة عالية تعتمد على نظريات علم النفس الإعلامي، الذي يشتغل على منطقة اللاوعي في عقل الإنسان ويسيطر على مجاله الإدراكي، ويصنع له في مخيلته وهم الحاجة، أي حاجات هي في حقيقتها كماليات ترفيهية، تحولها لضروريات تصبح سلوكاً اجتماعياً يفرض على الفرد اتباعه، حتى لا يكون شاذاً عن ذلك المجتمع أو متدنياً عنه طبقياً. إلا أنها تثقل كاهل الفرد والمجتمع بسياسة استهلاكية تستفيد منها الشركات الرأسمالية العابرة للحدود. ورغم نسبة الفقر المرتفعة، وتدني مستوى الأجور، وزيادة البطالة في لبنان، إلا أننا نجد هيمنة لشركات كبرى ونزوعاً لدى الفرد اللبناني نحو الترف ووهم الحاجة الذي جعل من كمالياته ضروريات، حيث أحاطت بسوق لبنان الشركات الرأسمالية العالمية ودفعت الفرد إلى شراهة الشراء غير المقنن عقلاً ومنطقاً.

إن النظام النيوليبرالي الرأسمالي أثبت فشله في إدارة الأزمات المالية الكبرى التي كان هو أحد ضحاياها. وتحت شعار تحرير الاقتصاد من الحكومات وكل رقابة، وقع هو فريسة عدم الرقابة وعدم وجود ضوابط. وعليه، تدخلت الحكومة الأميركية ـ في أزمتها الاقتصادية الأخيرة عام 2008 وانهيار الاقتصاد العالمي ـ لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، وهو ما يخالف التحرير الكلي ومنع الرقابة على سوق المال والاقتصاد، وينافض مبدأ «دع السوق يعمل» وهو كفيل بإيجاد التوازنات المطلوبة اقتصادياً ومالياً.

وكما يقول الوزير السابق محمد فنيش في ورقته المعنونة بـ«الولايات المتحدة الأميركية مسؤولة عن تداعيات الأزمة المالية وحروبها العالمية» إنّ «الدولة ليست سلطة فوقية تختزل دور الفرد والجماعة، ولا تستقيم أمور المجتمع إلا بتعيين سلطة تنبثق عنه، وترعى مصالحه المشتركة، وتلبي طموحاته واستقرار أطروحة الوسطية، بين غلو الاشتراكية في إلغاء الفرد الإنساني، وجنوح الرأسمالية نحو الجشع وحرية الفرد البعيدة عن الرقابة والقيم الأخلاقية». ففي القرن التاسع عشر، قامت كل من الولايات المتحدة وألمانيا بانتهاج السياسة الضرورية لحماية قطاعهما الصناعي الناشئ من مغبة المنافسة البريطانية غير المتكافئة.

ويتساءل هورست أفهيلد في كتابه «اقتصاد يغدق فقراً» عن السبب الذي يمنع الدول النامية من أن تنتهج لنفسها الاستراتيجية نفسها حتى لو كانت الحماية التجارية في نهاية المطاف، ستفضي إلى تفكك نظام الاقتصاد العالمي ككلية، فلا ريب ـ وفق هيرست ـ أنه يمكن تلافي هذه المخاطر من خلال تأسيس تكتلات إقليمية تضمّ دولاً بلغت المستوى نفسه من التطور الاقتصادي والمستوى التكنولوجي. ففي إطار هذا التكتل أو ذاك، يغدو تحرير التجارة مع الدول الشريكة بالتكتل نفعاً أكيداً. لبنان لا يستطيع نسج شراكات اقتصادية مع دول كاميركا والغرب لأسباب وجيهة أهمها عدم وجود ارتباط جغرافي وتاريخي مشترك، فأي شراكة اقتصادية جديدة أو تكتل اقتصادي جديد، لا بدّ من أن يكون مع الشريك الجغرافي والتاريخي، كسوريا وتركيا والعراق وعُمان وإيران وروسيا والصين وصولاً إلى اليمن وعُمان، فامتدادات الجغرافيا طولياً وعرضياً تجعل من سوريا مفتاحاً ضرورياً من البر، ولبنان يمتلك ثروات منها الزراعة ويحتاج تفعيل الإنتاج الزراعي وتصديره إلى الخارج كإحدى وسائل الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.

ما يجب معالجته كمطلب رئيس من قبل الثوار إن صدقوا، هو الوقوف في وجه المسار الذي اتخذته. كما يقول هورست . الصيغة المتحكمة في الاقتصاد العالمي حالياً. مسار صار يهدد رفاهية الجماهير العريضة، وهو ما يجسد ثورة عارمة وفق هورست، ويشكل شرطاً ضرورياً لتأسيس الدول العربية والإسلامية ومنها لبنان لتحقيق التكافل والعدالة الاجتماعيين.

وكما يقول الوزير السابق محمد فنيش إن المسؤولية تقتضي، الانتقال إلى مرحلة جديدة قوامها الشراكة والتعاون لمواجهة أزمة الديونية العامة والمشكلات الاقتصادية لبلورة إرادة سياسية في سلوك الإصلاح اللازم والضروري للنهوض بالوطن ومعالجة مشكلات الفقر وتأمين التنمية المستدامة، وهو ما يتطلب إعادة النظر في السياسات الاقتصادية العامة، والابتعاد عن الاتجاهات النيوليبرالية التي برزت في السنين الماضية لإعادة بناء إدارة كفوءة لا غنى عنها لقيام الدولة بمسؤولياتها وإدارة مرافقها، واعتماد مبدأ الكفاءة بعيداً عن المحاصصة والاستنساب والولاء السياسي. وتحرر الإرادة الاقتصادية يتطلب تحرير الإرادة السياسية من التبعيات الحزبية والخارجية، واتخاذ قرار جريء في ظل الصراخ المتصاعد من الفساد في الشوارع والذي أقفل الطرق وعطّل المؤسسات. هذا القرار هو التحرر من الاقتصاد الرأسمالي النيوليبرالي وبناء تكتل مع دول الجوار، ووضع رؤية مستقبلية لهذه الخطوة الجريئة، ولو تطلب ذلك زمناً طويلاً لتحقيقها، إلا أن مجرد اتخاذ القرار والبدء بالخطوات الأولى . مهما حاول أصحاب القرار في النظام العالمي عرقلتها . هو بذاته قرار مقاوم يتطلب سياسة اقتصادية مقاومة لا تقلّ أهمية عن المقاومة العسكرية في مواجهة المخاطر المحدقة بأمن لبنان من جهة فلسطين المحتلة، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة التي فجرت الشوارع في لبنان والعراق، نتيجة سياسات الإفقار المنهج اتبعتها أميركا من خلال عقوباتها الاقتصادية، لهذه الدول المرتبطة ارتباطاً جنينياً بالنظام المالي العالمي. مما يدفع المعتصمين ـ إن كانوا جادين ـ إلى وضع يدهم على هذا الجرح المحوري في جسد لبنان، وتحريره من الإرادات الخارجية والمطالبة بتحرير مصرف لبنان من تبعيته لهذا النظام الطبقي، كخطوة جوهرية في مسيرة مواجهة الفساد ومنهج الإصلاح المطلوب. وبعد استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري، باتت الحاجة ملحة لتشكيل لجنة مصغرة تأخذ في حسبانها وضع خطتين:

الأولى: حالية سريعة التفعيل تعالج بشكل عاجل وملح أهم الملفات الاقتصادية العالقة، التي تخفّف العبء عن كاهل المواطن، وتسحب فتيل التأزيم.

الثانية: متوسطة وبعيدة المدى تعمل على تشكيل رؤية اقتصادية تحاول فصل لبنان عن النظام المالي العالمي، والتأسيس لرؤية تعتمد على الجوار الجغرافي وامتداداته، فسوريا بوابتها على آسيا والخليج، ومصر بوابتها على القرن الأفريقي، وتركيا بوابتها على أوروبا، ويمكنها من خلال هذه المعادلة الجغرافية تشكيل تكتل اقتصادي ناشئ يؤسس لنظام يحمي صناعاتها الداخلية واستقلالها المالي. خطة تتطلب جهوداً كبيرة وتخطيطاً دقيق، وصبراً طويلاً لأنّ خلق أقطاب اقتصادية متعددة في قبال النظام المالي العالمي، سيواجه ممانعة من الدول الكبرى المهيمنة على الاقتصاد العالمي. إلا أنها مهمة ليست مستحيلة، ويمكنها ممارسة سياسة الأمر الواقع في حال أزرتها تكتلات اقتصادية ناشئة أخرى في المنطقة تتحالف معها لتنويع الأقطاب الاقتصادية.

(هيثم الموسوي)

> قوى الهامش لم تكن طرفاً مع الطبقات الوسطى نخبوية الطابع غالباً، والتي تفكر بشكل أبوي وتبني وجودها بوصفها الوكيل الحصري في التعبير عن حقوق الجماهير

أحوال الثورة

مقتطفات من التصوف الاجتماعي

مَحَبَّةٌ مُشَاعَةٌ تَذُمُّ السُّلْطَانَ... وَتُمَجِّدُ الْحُرِّيَّةَ

وسط جذوة الشعارات والمشاريع السياسية التي يضج بها الحراكُ اللبناني الراهن، ينبغي التركيز على ما يحويه الجزء الأنصع فيه ـ تمثله ذوات وجماعات تقدمية وكتَلٌ هلامية من فقراء المناطق الهامشية ـ من وَهَجِ الانحياز للآلام وآمال المستضعَفين، مع أحقاد طبقية مشروعة ضد أوليغارشيا مالية تتكون من أغنياء الحروب الصغيرة ووكلاء الرأسمال العالمي. بعدما خصصنا، في الأسبوع الماضي، ملفاً للشعر العالمي الحديث و«غرافيتي مايو 68» اللذين يجدُ فيهما تمرد فئات شعبية عريضة، وقوى سياسية حية، صدى يَنْشُدُ وَيُنْشِدُ التحرر الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحقوقاً ثقافية تتمحور حول قيم الحرية، نخصص ملف هذا الأسبوع لمتن تراثي كان له، في الماضي، النصيب الأوفر في تحفيز حركات اجتماعية وفِرق سياسية على الانتفاض ضد سلطان الغنى الفاحش وكبت الحريات. متن التراث الصوفي الذي استلهمته قوى بصمت تاريخ المشرق، كالقرامطة والزنج والمانوية. بهذا الحس، وتحيةً للحراكَ اللبناني، اخترنا مقتطفات من قديم وحديث التصوف الاجتماعي، مع إشارتين من الكتب السماوية، ذلكَ أن «الدينَ في زمرة المحتجين» (ماركس).

تقديم واختيار **رشيد وحتي**

حكي أنّه كان وليّ منْ أوْليّاء اللّه تعالى يقال له أبو يزيد البسْطاميّ. وكان قدْ حجّ خمْساً وأرْبعين حجّة، ويقْرأ كلّ يوْم ختْمة. فبيْنما هو واقف على جبل عرفات، إذ قالتْ له نفْسه: من مثْلك يا أبا زيد! حججْت خمْساً وأرْبعين حجّة، وقرأْت عشْرة آلاف ختْمة. فنادى في الْحال: منْ يشْتري منّي خمْسة وأرْبعين حجّة حجّة برغيف خبْز؟ فقال رجل: أنا. فأخذ منْه الرّغيف، وألْقاه إلى كلْب فأكله.

■■■

سئل أبو يزيد البسْطاميّ: ما علامة العارف؟ قال: «إنّ الملوك إذا دخلوا قرْية أفْسدوها وجعلوا أعزّة أهْلها أذلّة وكذلك يفْعلون» [النّمْل: 34.]

■■■

باع الشّيْخ أبو القاسم الإسكندراني دابّة لرجل، فجاءه بعْد أيّام فقال: يا سيّدي، إنّ الدابّة التي اشتريْتها منْك لا تأْكل عنْدي شيْئاً. فسأله: ماذا تعاني من الأسْباب؟ (أيْ: ماذا تشْتغل؟). فقال: رقّاص عنْد الوالي. فقال له الشّيْخ: دابّتنا لا تأْكل الحرام.

■■■

قال أبو يزيد البسْطاميّ: كفْر أهل الهمّة أسْلم من إيمان أهْل المنّة.

■■■

حكى أبو يزيد البسْطاميّ قال: خرجْت إلى الحجّ، فرأيْت في الطّريق أسْود، فقال لي: يا أبا زيْد، إلى أيْن؟ فقلْت: إلى مكّة، فقال: الّذي تطلبه تركْته ببسْطام وأنْت لا تدْري، تطلبه وهو أقْرب إليك منْ حبْل الوريد.

■■■

قال أبو يزيد البسْطاميّ: أخذْت مخْلاتيْن، فعلّقْت إحداهما خلْفك، وجعلْت فيها ما لنفْسك؛ وعلّقْت ثانيتهما، وجعلْت فيها ما لغيْرك.

■■■

حكى البسْطاميّ قال: خرجْت إلى الْحجّ فاسْتقْبلني رجل في بعْض المتاهات، فقال: أبا يزيد، إلى أيْن؟ فقلْت: إلى الحجّ. فقال: كمْ معك من الدّراهم؟ قلت: معي مئتا درْهم. فقال: فطفْ حوْلي سبْع مرّات، وناولْني المئتيْ درْهم، لأنّ لي عيالاً. فطفْت حوْله وناولْته المئتيْ درْهم.

■■■

نحْن في لذّة لوْ عرفها الملوك لقاتلونا عليْها بالسّيوف [متصوّف مجْهول]

■■■

إني امرؤ عافي إنائي شركة/ وأنتَ امرؤ عافي إنائِكَ واحدُ/ اتهزأ مني أن سمنت وأن ترى/ بوجهي شحوبَ الحقِّ، والحقُّ جاهد/ أقسّمُ جسمي في جسوم كثيرة/ وأحسو قراح الماء والماء بارد [عروة بن الورد]

■■■

عجبت لمن لم يجد قوت يومه ولم يخرج شاهراً سيفه. [قولٌ تضاربت نسبته بين علي بن أبي طالب وأبي ذر الغفاري].

■■■

إنَّ الإنسان إذا أراد الحج، أفرد في داره بيتاً وطاف به أيام الموسم، ثم جمع ثلاثين يتيماً وكساهم قميصاً قميصاً وعمل لهم طعاماً طيباً فأطعمهم وخدمهم وكساهم، وأعطى لكل واحدٍ سبعة دراهم أو ثلاثة، فإذا فعل ذلك قام له ذلك مقام الحج. [الحلاج]

■■■

أن تكون حراً هي إرادتك بالحرية في داخل نفسك. فالحرية لا تصدر بمرسوم. والحرية لا تُعطى. إنها تماماً كالينبوع الذي يتفجّر من أعماق الأرض ليفرض نفسه. فالينبوع عندما يتفجر لا يأخذ رأي هذا ولا يأخذ رأي ذاك، ولا يتقبّل أي اعتراض من أرض جديبة هنا أو أرض خصيبة هناك. هو يعطي، لأن العطاء سر ذاك الينابيع. والشمس تعطي النور والدفء والحرارة والحياة. لأن ذلك سرّها. والإنسان في إنسانيته، التي تمثّلها حريته، حرية أن تقول «لا» حين تكون الـ «لا» فكرك، حتى لو قال العالم نعم. وأن تقول الـ« نعم» لو كانت الـ «نعم فكرك»، حتى لو صاح العالم كله «لا». ليست المسألة أن تكون أنانياً، ولكن المسألة أن تكون إنسانياً، تستمع إلى العالم، هذا يفكّر بطريقة، فتناقش تفكيره وذاك يفكّر بطريقة وتناقش تفكيره، ثم تحاول أن تؤصّل فكرك من خلال ما تملك من معطيات الفكر. ولذلك، أن تكون إنساناً، يساوي أن تكون حرّاً. [محمد حسين فضل الله]

■■■

الحرية أن لا يكون العبد تحت رق المخلوقات، ولا يجري عليه سلطان المكونات. [القشيري]

■■■

وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ. [القصص: 5]

■■■

مرور جمل من ثقب إبرة أيسر من أن يدخل غني إلى ملكوت الله. [مرقس، 10:25.24]

فتحي حسن ـ من سلسلة «ثورة» (حبر صيني وقلم رصاص على كرّاس ـ 2013)

المصادر والمراجع

- بدوي [عبد الرّحمن]، شطحات الصّوفيّة: أبو يزيد البسْطامي، دراسات إسلامية 9، وكالة المطبوعات، الكويت، 1978.
- البسْطاميّ [أبو يزيد]، المجموعة الصّوفيّة الكاملة ويليها كتاب تأْويل الشّطح [تحقيق وتقديم: قاسم محمّد عبّاس]، دار المدى، دمشق، 2004.
- السّهلجيّ، النّور من كلمات أبي طيْفور، ضمن كتاب بدوي [عبد الرّحمن]، شطحات الصّوفيّة: أبو يزيد البسْطامي، دراسات إسلامية 9، وكالة المطبوعات، الكويت، 1978.
- العلوي [هادي]، مدارات صوفيّة: تراث الثّورة المشاعيّة في الشّرق، دفاتر النهج، دار المدى، دمشق، 1997.